الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر

–دراسة حالة ولاية جيجل (2001–2015) –

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبين:

– بوالطمين مروان

– بوالقرارة بلال

إشراف الأستاذ:

– صايفي عمار

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ: قماش نجيب	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: صايفي عمار	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ: بودخدخ مسعود	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2017–2018.

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر

بكل امتنان وعرفان نتقدم بجزيل الشكر والحمد إلى المولى عز وجل صاحب الفضل العظيم في كل نجاح وفقنا فيه.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذنا ومشرفنا الأستاذ الدكتور: صايفي عمار، على توجيهاته ورحابة صدره، وعلى صبره، حيث تفضل بالإشراف على هذه العمل وتابع مراحله منذ بدايته، له جميل الشكر على نصائحه

وتوجيهاته التي أنارت لنا الطريق،

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كافة أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث رغم التزاماتهم

العلمية والعملية، فجزاهم الله عنا خيرا.

دون أن ننسى جميع الأساتذة الذي رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي ولم يدخروا جهدا في إنارة العقل وصيانة النقل، ومحاربة الجهل.

لكم منا جميل الشكر والعرفان

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر	I
فهرس المحتويات	II
فهرس الجداول	V
فهرس الأشكال	VII
قائمة الملاحق	IX
مقدمة عامة	أ –هـ
الفصل الأول: مفاهيم حول القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية	7–35
تمهيد	07
المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	08
المطلب الأول: مفهوم وأهداف التنمية الاقتصادية	08
المطلب الثاني: أبعاد ومتطلبات التنمية الاقتصادية	11
المطلب الثالث: عقبات ومؤشرات التنمية الاقتصادية	14
المطلب الرابع: استراتيجيات التنمية الاقتصادية	18
المبحث الثاني: الإطار النظري للقطاع الخاص	21
المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص	21
المطلب الثاني: عوامل نمو القطاع الخاص	23
المطلب الثالث: معوقات القطاع الخاص وأثاره السلبية	29
المبحث الثالث: القطاع الخاص ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية	31
المطلب الأول: آليات مساهمة القطاع الخاص في دعم التنمية	31
المطلب الثاني: دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية	31
المطلب الثالث: عوامل نجاح القطاع الخاص في تفعيل التنمية	34
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني: القطاع الخاص في الجزائر ودوره في التنمية	37–80
تمهيد	37

المبحث الأول: تقديم القطاع الخاص في الجزائر	38
المطلب الأول: مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر	38
المطلب الثاني: مكانة القطاع الخاص في تشريعات الاستثمار	41
المطلب الثالث: **الهيئات الداعمة لتطور** الخاص في الجزائر	47
المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر	50
المطلب الأول: تصنيف الجزائر في بعض المؤشرات الدولية خلال الفترة (2001-2015)	50
المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (2001-2015)	56
المطلب الثالث: الوضع السياسي والتشريعي للجزائر	65
المبحث الثالث: مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية خلال فترة (2001-2015)	68
المطلب الأول: مساهمة القطاع الخاص ودوره في تكوين القيمة المضافة	68
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الخاص في التشغيل	70
المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص في الجزائر	76
خلاصة الفصل	80
الفصل الثالث: القطاع الخاص الرسمي و دوره في التنمية الاقتصادية في ولاية جيجل	82-103
تمهيد	82
المبحث الأول: نظرة عامة حول ولاية جيجل	83
المطلب الأول: تقديم عام لولاية جيجل	83
المطلب الثاني: الإمكانات البشرية لولاية جيجل	84
المطلب الثالث: الإمكانات الطبيعية والهياكل القاعدية لولاية جيجل	87
المبحث الثاني: واقع القطاع الخاص في ولاية جيجل ومساهمته في التنمية الاقتصادية	89
المطلب الأول: القطاع الخاص في ولاية جيجل	89

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في ولاية جيجل.	96
المطلب الثالث : مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة في ولاية جيجل.	101
خلاصة الفصل	103
الخاتمة	105
قائمة المراجع	110
الملاحق	117
ملخص البحث	119

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2003-2015)	51
02	وضع الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة (2005- 2015)	51
03	ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2001-2015)	53
04	وضع الجزائر في مؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة (2002-2015)	54
05	الجزائر في مؤشر الكوفاس المخاطر القطرية للفترة (2005-2015)	55
06	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)	57
07	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)	58
08	تطور الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2001-2015)	59
09	تطور المديونية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)	62
10	وضع ميزان المدفوعات للجزائر خلال الفترة (2001-2015)	63
11	تطور رصيد الحساب الجاري خلال الفترة (2001-2015)	64
12	تطور هياكل القيمة المضافة حسب النظام القانوني	68
13	عدد العمالة وتطورها حسب القطاع القانوني في الجزائر خلال الفترة (2003، 2015)	70
14	توزع قوة العمل المستغلة حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال السنوات 2005-2015.	73
15	توزيع سكان ولاية جيجل حسب البلديات سنة 2008.	84
16	تطور عدد السكان في ولاية جيجل حسب فئات العمر والجنس سنة 2008	85
17	تطور مؤسسات القطاع الخاص مقارنة بمؤسسات القطاع العام خلال الفترة (2006-2015) في ولاية جيجل	90
18	توزيع المؤسسات الخاصة حسب البلديات في ولاية جيجل خلال الفترة (2007-2015)	92
19	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط في ولاية جيجل خلال الفترة(2007-2015)	94
20	توزيع عدد العمال حسب نوع المؤسسة (عمومية/خاصة) خلال الفترة (2007-2015) لولاية جيجل.	96
21	توزيع عدد العمال حسب النشاط في ولاية جيجل خلال الفترة (2007-2015) في قطاع خاص	98

22	توزيع عدد العمال حسب البلديات في ولاية جيجل خلال الفترة (2007-2015) في قطاع خاص	99
23	مساهمة المشاريع الاستثمارية في ولاية جيجل في تحصيل الرسم على القيمة المضافة في الفترة الممتدة من (2007-2015)	101

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	توزيع المؤسسات الخاصة حسب البلديات في ولاية جيجل لسنة 2015	93
02	تطور عدد العمال في ولاية جيجل خلال الفترة 2007-2015	97

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	مساهمة القطاع الخاص والعام في تحصيل وتكوين القيمة المضافة	117

المقدمة

مقدمة:

يعتبر القطاع الخاص ركيزة هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية حيث ساهمت التطورات والتغييرات الجذرية التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي وما أفرزته العولمة في تفعيل الحرية الاقتصادية وإزالة العوائق بين الدول وتوجهها نحو اقتصاد السوق إلى إشراك القطاع الخاص في التنمية المحلية من خلال توفير الظروف الملائمة لنجاحه.

الجزائر وكغيرها من الدول التي انتهجت النظام الاشتراكي وشجعت القطاع العام ومنحته مزايا كثيرة مقارنة بالقطاع الخاص حيث كانت تنظر إلى القطاع الخاص بنوع من الريبة والحذر معتبرة إياه ناهبا للثروات الوطنية ومقلصا لسيادة الدولة إذ لم تولي أي اهتمام أو عناية للشروط التي يتطلبها هذا القطاع لاسيما ما يتعلق بالجانب التشريعي والتنظيمي إلا أن الظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر والتحولات الاقتصادية التي شهدها العالم وتوجهها نحو اقتصاد السوق أدت بالدولة إلى إظهار رغبة في إعطاء مسار جديد للتنمية الاقتصادية المحلية حيث عمدت الجزائر إلى تحرير اقتصادها والتوجه نحو إشراك القطاع الخاص في التنمية اقتناعا منها بالمساهمة الكبيرة التي سوف يمنحها هذا القطاع للتنمية المحلية حيث أعطت مجالا أوسع للقطاع الخاص بالنشاط الاقتصادي إذا تمكن هذا الأخير من الولوج إلى عدة نشاطات كانت حكرا في السابق على القطاع العام ، ورغم الامتيازات التي استفاد منها القطاع الخاص إلا انه لا يزال يعاني من بعض المشاكل التي تحد من نشاطه ومساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية حيث تؤثر على سير استثماراته، إذ جعلته يصطدم بالعديد من العقبات التي تعطل تنفيذ المشاريع وتكبح رغبة الخواص في الاستثمار وهذا ما يستلزم على الدولة إدخال المزيد من الإصلاحات التي تسمح للقطاع الخاص بالولوج لمختلف المجالات والأنشطة من أجل تلبية متطلبات المجتمع والوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية محلية

وبناء على ما سبق نطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر عامة وولاية جيجل خاصة؟

الأسئلة الفرعية:

وللإجابة على السؤال السابق وتغطي ته جميع جوانبه يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

-ماذا يقصد بالقطاع الخاص وما هي العوامل المساعدة على تطوره؟

-كيف تطورت مكانة القطاع الخاص في الجزائر و ماهي عوامل نموه؟

-كيف يساهم القطاع الخاص في ولاية جيجل؟

الفرضيات:

- يؤدي القطاع الخاص دورا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تباطؤ نمو القطاع الخاص في الجزائر يرجع بالدرجة الأولى إلى مناخ الاستثمار غير المناسب ووجود معوقات وعراقيل في الجزائر.
- يساهم القطاع الخاص في ولاية جيجل في دعم التنمية بالولاية من خلال مساهمته في التشغيل وخلق القيمة المضافة .

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية الموضوع الذي يعالجه وذلك راجع للدور الفعال الذي يلعبه القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية، حيث يعتبر القطاع الخاص محور عملية التنمية في معظم بلدان العالم النامية خاصة يعد توجه دول العالم نحو اقتصاد السوق وتحرير الاقتصاد حيث تسعى الدول جاهدة إلى إظهار ر غبتها في توجيه استثمارات القطاع الخاص نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات.

أهداف البحث:

-محاولة معرفة أهمية القطاع الخاص في خلق مناصب الشغل والتقليل من البطالة.

-إبراز مكانة القطاع الخاص والدور الذي يمكن أن يلعبه في عملية التنمية الاقتصادية.

-التعرف على متطلبات نمو وتطور القطاع الخاص في الجزائر.

-التعرف على أهم العوائق التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر عامة وفي ولاية جيجل خاصة.

-التعرف على واقع التنمية بولاية جيجل.

أسباب اختيار الموضوع:

إن دوافع اختيار الموضوع متعددة يمكن تلخيصها فيما يلي:

-الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص في خلق مناصب الشغل وأهميته الكبيرة في دفع عجلة التنمية.

-معرفة أهمية القطاع الخاص في ولاية جيجل ودوره في دعم التنمية المحلية.

-يمثل القطاع الخاص في الآونة الأخيرة في الجزائر محل جدل واسع بين مؤيد له ومعارض له في مجال تطوره ومنحه الدور الريادي في تسيير الاقتصاد وهذا ما جعلنا نختار الموضوع والتعرف أكثر على تفاصيله.

-يندرج موضوع البحث ضمن مجال التخصص إضافة إلى الميل الشخصي والرغبة في التعرف أكثر على الموضوع.

حدود البحث:

أ- الإطار المكاني: تركز الدراسة على الجزائر عامة وولاية جيجل خاصة من خلال إبراز أهمية القطاع الخاص الرسمي ودوره في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر أخد ولاية جيجل كحالة للدراسة للتفصيل أكثر في الموضوع.

ب- الإطار الزمني: تم تحديد فترة الدراسة من سنة2000 إلى سنة 2015.

المنهج المتبع:

للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تناولنا للمعلومات المتعلقة بالموضوع ضمن الإطار النظري للدراسة وذلك بسرد مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالقطاع الخاص والتنمية الاقتصادية إضافة إلى الاستثمار في الجزائر، في حين قمنا في دراستنا التطبيقية بدراسة حالة جيجل من خلال قيامنا بتحليل مختلف الإحصاءات محل البحث.

أما أدوات البحث المستخدمة فقد اعتمدنا على الإحصائيات والتقارير التي تحصلنا عليها من مواقع الهيئات الرسمية:

-برنامج Excel.

-موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

-موقع الديوان الوطني للإحصاء.

-قوانين وتشريعات الاستثمار.

الدراسات السابقة:

- **مولاي لخضر عبد الرزاق**، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2009-2010، حيث حاول الباحث من خلالها دراسة العلاقة بين القطاع الخاص من جهة والسياسات العامة ودور الدولة من جهة أخرى، حيث توصل إلى أن تنمية القطاع الخاص يتطلب توفر مجموعة من الشروط الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار وأن من بين الشروط الأساسية هناك شرطان هما الاستقرار الاقتصادي والاستقرار السياسي.
- **محمد زوزي**، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر _دراسة حالة ولاية غرداية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2010/2009، حيث حاول الباحث الوقوف على دور القطاع الصناعي الخاص في عملية التنمية حيث توصل إلى أن تحقيق

التنمية عن طريق القطاع الصناعي الخاص يتطلب توفر قيادة سياسية وإدارية إضافة إلى وجود قوانين وتشريعات واضحة.

صعوبات الدراسة:

كغيره من المواضيع فإن هذا البحث لا يخلو من الصعوبات التي واجهتنا أثناء انجازه والتي تتمثل في:

-عدم تجانس الإحصائيات وتضاربها من مصدر لآخر، وصعوبة الوصول إلى بعض التفاصيل منها وصعوبة الحصول عليها في شكل سلسلة زمنية لفترة دراسة أطول.

-قلة المصادر والمراجع المدنية في هذا الموضوع.

-صعوبة إيجاد البيانات الصحيحة وعدم توفرها خاصة تلك المتعلقة بالقيمة المضافة التي يقدمها القطاع الخاص في ولاية جيجل،حيث تحصلنا فقط على مبلغ الرسم على القيمة المضافة للقطاعين العام و الخاص مدمجين.

هيكل الدراسة (محتويات البحث):

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات، قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول اثنين منها نظري أما الفصل الأخير فخصصناه للجانب التطبيقي حيث بدأنا بمقدمة حول الموضوع ثم في الأخير خاتمة، وهذه الفصول كالآتي:

حيث تناولنا في الفصل الأول مفاهيم حول القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية حيث تطرقنا لمفهوم التنمية وأهدافها، إضافة إلى عقبات ومتطلبات التنمية الاقتصادية والفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ومؤشراتها، كما تطرقنا إلى ماهية القطاع الخاص ومعوقاته إضافة إلى عوامل نجاح القطاع الخاص ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بينما تناولنا في الفصل الثاني واقع القطاع الخاص في الجزائر، ثم تطرقنا إلى مكانة الجزائر في بعض المؤشرات الدولية إضافة إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي للاستثمار في الجزائر إضافة إلى إبراز مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية(التشغيل والقيمة المضافة) وأهم المعوقات التي واجهت نمو القطاع الخاص في الجزائر.

أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة حالة ولاية جيجل، حيث تناولنا فيه التعرف بالولاية وتقسيمها الإداري و المميزات الخاصة بالولاية و إمكانياتها الطبيعية و الهياكل القاعدية إضافة إلى التعداد السكاني في

الولاية كما تطرقنا إلى واقع القطاع الخاص في ولاية جيجل وتوزيع مؤسسات القطاع الخاص حسب البلديات وقطاع النشاط و مدى مساهمته في خلق القيمة المضافة و التشغيل.

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية والقطاع الخاص

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية (التعريف، الأهمية والأهداف).

المبحث الثاني: الإطار النظري للقطاع الخاص.

المبحث الثالث: القطاع الخاص ودوره في تحقيق التنمية.

تمهيد:

يزداد الاهتمام بالقطاع الخاص سواء من طرف الدول المتقدمة أو النامية لما يلعبه هذا الأخير من دور ريادي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من خلال زيادة معدلات النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل للمواطنين المحليين، كما يساهم في رفع مستوى الدخل القومي لدى المواطنين وزيادة قدرتهم الشرائية، إضافة إلى تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاديات المحلية، لذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث متمثلة في:

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية (التعريف، الأهمية والأهداف).

المبحث الثاني: الإطار النظري للقطاع الخاص.

المبحث الثالث: القطاع الخاص ودوره في تحقيق التنمية.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

تعددت الأفكار والكتابات في مجال التنمية مند الحرب العالمية الثانية حيث لم تعد تخص جانب معين فقط، بل أصبحت عملية متعددة الأبعاد والجوانب كما شغلت اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين والمفكرين سواء في البلدان المتقدمة أو النامية والهيئات العالمية والإقليمية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

لقد تعددت واختلفت التعريفات بين الاقتصاديين والكتاب من اجل الوصول إلى مفهوم التنمية الاقتصادية، لذلك لابد لنا من التعرف على النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي هو: "حدوث زيادة مستمرة في الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيق"[1].

كما يعرف أيضا بأنه: "ارتفاع معدل الدخل الفردي، ويعرف الدخل الفردي بأنه الناتج القومي الحقيقي مقسوما على عدد السكان في الدولة"[2].

وي مكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها: "العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وهذا الانتقال يقتضي إحداث، العديد من التغيرات الجذرية، والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي"[3].

وتعرف أيضا بأنها: "عملية يرتفع بموجبها الدخل الحقيقي خلال فترة من الزمن، وإذا كان معدل التنمية أكثر ارتفاعا من معدل نمو السكان الصافي، ارتفع الدخل الحقيقي للفرد"[4].

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (النظريات، استراتيجيات التمويل)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص73.

[2] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة 7، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص381.

[3] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2007، ص 122.

[4] محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص64.

كما عرفت بأنها: "العملية التي من خلالها يتم تحقيق أقصى ناتج إجمالي ممكن، بحيث يؤدي ذلك إلى بناء علاقات إنتاجية تؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية"[1].

كما تعرف: "بالعملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة معتمدة من الزمن" [2].

وهناك من عرفها بأنها: "عملية نقل الاقتصاد القومي من الوضع الاجتماعي المتخلف إلى الوضع الاجتماعي المتقدم"[3].

ومن خلال التعاريف السابقة لكل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فإن الاختلاف بينهما يتمثل في كون:

النمو الاقتصادي عبارة الزيادة في كمية متوسط الدخل الفردي الحقيقي أما التنمية الاقتصادية فهي تتضمن النمو الاقتصادي بالإضافة إلى حدوث تغيير في المنشآت الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للدولة.

وفقا للتعاريف التي تطرقنا إليها فإن التنمية الاقتصادية تحتوي على عدد من العناصر والمبادئ أهمها:[4]

الشمولية: بمعنى أن تغطي مشروعات وبرامج التنمية كافة مجالات احتياجات المجتمع الاقتصادية والصحية والعمرانية والتعليمية والاجتماعية.

التوازن: أي الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع المحلي فلكل مجتمع احتياجات، تفرض وزنا خاصا لكل مجال من مجالات هذه التنمية، بمعنى تحديد معدلات الاستثمار في كل مجال بالنسب الملائمة.

التكامل: يعنى هذا المبدأ التكامل بين الريف والحضر، أي لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس حيث توجد علاقة عضوية بين الريف والحضر.

الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية العديد من الأهداف، يمكن إيجاز أهمها في ما يلي:

---

[1] علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010، ص5.

[2] عمرو محي الدين، **التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية، بيروت، 2010، ص62.

[3] كامل بكري، إيمان محمد محب زكي، **مبادئ الاقتصاد الآلي**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1995، ص382.

[4] بن حاج جلول ياسين، **دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2015-2016، ص234.

1) **زيادة الدخل القومي:** تسطر الدول النامية الأولوية في أهدافها لزيادة الدخل القومي، فنجد أن هذه الدول تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها، وتفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية، وتجاوز هذه الأوضاع لا يكون إلا بزيادة الدخل القومي حيث يعتبر الهدف الرئيسي للتنمية[1].

2) **رفع مستوى المعيشة:** إن تحقيق مستوى معيشي مرتفع من بين أهم أهداف التنمية بحيث يمكن قياس هذا الأساس على متوسط ما يحصل عليه الفرد من الدخل، فكلما كان هذا المتوسط مرتفع دل على ارتفاع مستوى المعيشة.

3) **تقليل التفاوت في الدخول والثروات :** رغم انخفاض الدخل القومي وانخفاض نصيب الفرد منه نجد تفاوتا كبيرا في توزيع الدخول والثروات، إذ تحصل طبقة صغيرة من أفراد المجتمع على حصة كبيرة من هذه الثروة ومثل هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار جسيمة حيث يعمل على تعميق الفجوة بين حالة الغنى المفرط وحالة الفقر المدقع[2].

4) **تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني :** وذلك بتغيير طابعه التقليدي ففي الدول النامية يغلب قطاع الزراعة على البنيان الاقتصادي، وعلى هذا يجب أن يراعي القائمون على التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة اقتصاديا تخصيص نسبة معتبرة من مواردها للنهوض بالصناعة، حتى يتمكنوا من القضاء على بعض المشاكل التي تثيرها سيطرة بعض القطاعات على البنيان الاقتصادي[3].

الفرع الثالث: أهمية التنمية الاقتصادية

تن عكس أهمية التنمية الاقتصادية من خلال العنصرين التاليين[4]:

1) **التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية التقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة:** إن السعي إلى تقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية الموجودة بين الدول المتقدمة والنامية، يجب على هذه الأخيرة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للنهوض والسير بركب الدول المتقدمة وعليه لا بد من الإشارة إلى مجموعة من العوامل التي تساعد على زيادة حدة هذه الفجوة وهي:

- التبعية الاقتصادية للخارج.

---

[1] علي توبين، **النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية**، حالة الجزائر، (1970-2002)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص05.

[2] كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، ط1 ،الدار الجامعية،للنشر ،الإسكندرية،1998، ص71.

[3] محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004، ص 38.

[4] زيروني مصطفى، **النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2000، ص14.

- سيادة نمط الإنتاج الواحد
- ضعف البنيان الزراعي
- انتشار البطالة وخاصة ما يعرف بالبطالة المقنعة
- سوء إدارة المنشئة وعدم كفاءة الجهاز الإداري

2) **التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي** : إن تحقيق تنمية اقتصادية محض ى لابد من العمل على الاستقلال الاقتصادي وليس على التبعية، ومن أجل التخلص من كل أوجه التبعية لابد من التغيير في الهيكل الاقتصادي للدولة بالاعتماد على الذات واستغلال الموارد المتاحة بشكل صحيح.

المطلب الثاني: أبعاد ومتطلبات التنمية الاقتصادية

ان تحقيق التنمية الاقتصادية يستلزم وجود ابعاد و متطلبات ،يمكن ابرازها من خلال ما يلي:

الفرع الأول: أبعاد التنمية الاقتصادية

يمكن إبراز أبعاد التنمية الاقتصادية فيما يلي: [1]

1) **البعد المادي للتنمية :** إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتواكم قدر من رأس المال الذي يسمح بتطوير التقييم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، وعلى هذا النحو يتحقق سيادة الإنتاج السلعي وتكوين السوق الداخلية، وهذا ما يعرف بجوهر التنمية، فالبلدان المتخلفة تحتاج إلى تحقيق عدد من العمليات لكي تحقق التنمية، هذه العمليات تتمثل في تحقيق التراكم الرأسمالي وتطوير التقييم الاجتماعي للعمل، سيادة الإنتاج السلعي وكذا عملية تكوين السوق القومية.

2) **البعد الاجتماعي للتنمية:** لا شك أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع وهي الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية وقد ترتب على توسيع مفهوم التنمية أمران، يتمثل الأمر الأول في الموافقة بين التنمية والتحديث، والتحديث هو عملية التحول نحو الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر.

والأمر الثاني فهو تحق يق التنمية بالانتشار من خلال التكنولوجية ورأس المال والمهارات والقيم والتغيرات في الأنظمة القائمة.

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص131-134.

أما جوانب البعد الاجتماعي ل لتنمية فتتمثل في التغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية، وتقليل الفوارق في الدخول واجتناب الفقر المطلق الذي أصبح ينظر إليه على أنه مرتبط بالبطالة، وأصبح هدف التنمية إشباع الحاجات الأساسية وبذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان.

3) **البعد السياسي للتنمية** : إن انتشار فكرة التنمية عالميا يجعل منها إيديولوجية، وحلت معركة التنمية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة فإن كل الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية.

4) **البعد الدولي للتنمية:** إن فكرة التنمية والتعاون الدولي قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وهذا ما أدى إلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالإضافة إلى المنظمة العالمية للتجارة وتهدف هذه المنظمات جميعها إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤ، إلا أن مساعي هذه المنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية من وجهة نظر البلدان النامية، ولهذا نجد بان التفاوت في الدخول فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يزداد على مر الزمن.

5) **البعد الحضاري للتنمية:** أشرنا سابقا بأن مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة ويفضي إلى مولد حضارة جديدة ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية، بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.

الفرع الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية

هناك العديد من الشروط الواجب توفرها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية تمس كل الجوانب الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية كافة مع التركيز على الجانب الاقتصادي بشكل خاص كونه المحور الأساسي للتنمية ومن أهم متطلبات التنمية الاقتصادية ما يلي:[1]

1 -الحد من التبعية الاقتصادية:

ينحصر هذا الشرط في دفع البلد إلى زيادة اعتماده على نفسه وتقليل ارتباطه بالخارج وذلك بالتخلص من الأسباب التي جعلته يقع في شباك التبعية وبالتالي ارتباط مصيره بتلك الدول المتقدمة، وهذا الشرط يتفرع إلى ما يلي:

- **تقليل الصادرات وتوجيه الإنتاج إلى تلبية حاجة السوق المحلية:** وهذا من خلال انخفاض نسبة كل من والواردات إلى الدخل القومي لتستقل درجة انفتاحها على الخارج ويقلل ارتباطها بالخارج.

[1] حنان شوقي، **دور الجباية في التنمية المحلية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص ص 40،41.

- **تقليل الحاجة إلى الاعتماد على رأس المال الأجنبي** : والذي يستعمل لتمويل بعض مشروعات التنمية المقدمة أساسا لتصدير منتجاتها إلى الخارج سواء كانت بشكل قروض أو استثمار مباشر والقيام بتشجيع إقامة الصناعة التي تعتمد على المواد الأولية والمتوفرة في السوق الدولية.
- **إعادة توزيع الموارد :** لابد أن تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال وضعها الإجراءات الكفيلة بإعادة توزيع الموارد نحو القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة وذات المنافسة بين القطاعين العام والخا ص بالشكل الذي يؤدي إلى تطور الإنتاج وتقليل التكاليف بما يضمن زيادة استخدام أمثل للموارد المتاحة والفائض الاقتصاد الفعلي والمتاح .
- **الخلق والإبداع التقني :** تعتمد الدول النامية على الخارج في الحصول على التقنيات المتطورة التي لا تتلاءم كثيرا مع خبرة أفرادها ولا مع ظروفها الطبيعية و الاجتماعية و مستوى تطورها الاقتصادي الذي يتوجب على الدولة أن تتدخل في توجيه وتغيير المؤسسات التعليمية ومراكز الأبحاث بالشكل الذي يعمل على تحفيز الخلق والإبداع التقني.
- **تغيير وتطوير بعض المؤسسات:** ومن أهمها المؤسسات المالية والتقنية، التي تمتلك دورا فعالا في تشجيع الادخار المحلي وتوفير متطلبات العملية الإنتاجية مما يقلل الاعتماد على الخارج في تمويل التنمية، ويجب الانتباه لمصادر التمويل المحلية وتقليل الاعتماد على المصادر التي تزيد من معدلات التضخم والمتمثلة في الاقتراض من البنك المركزي كما يزيد عرض النقد بشكل متضاعف وما يترتب عنها من آثار اقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها.
- **السيطرة على الموارد البشرية :** وذلك من خلال تأمينها وتحديد كيفية استغلالها إلى تخليصها من سيطرة الشركات الأجنبية وبذلك يمتلك البلد القرار بالتصرف بموارده الطبيعية.

2 -تغيير السلوك الاستهلاكي للأفراد:

لقد عانت الكثير من الدول النامية من التبعية الأجنبية ومن آثار هذه التبعية من سيادة الاستهلاك المقلد للاستهلاك في الدول المتقدمة حيث شجعت هذه الدول من خلال شركاتها متعددة الجنسيات العاملة في البلدان النامية في الميل للاستهلاك الكامل الغير ضروري، حيث لعبت وسائل الإعلام الأجنبية دورا هاما في دفع الأفراد إلى تقليد الاستهلاك الغربي وهذا يتلاءم مع الظروف الخاصة للبلدان النامية، غير أنه بإمكان مؤسسة الإعلام المحلية والمؤسسات التربوية أن تلعب دورا في تصحيح هذا الخلل في المجتمع كالعمل على خلق الوعي اللازم لتغيير هذا الاستهلاك كما يجب على الدولة إيجاد نمط استهلاكي بديل ينسجم مع حجم مواردها الذاتية.

3 -العدالة الاجتماعية:

ويقصد بها إعادة توزيع الدخل والثروة مما يضمن حصول الأفراد على مداخيل ترتبط بمستوى إنتاجيتهم وإسهامهم في عمليات التنمية وتقليل التفاوت في توزيعها.

4 -الاستقرار:

يرتبط بضرورة استقرار السياسات الاقتصادية المتبعة وعدم تحديدها لبلوغ الأهداف المرسومة بدقة فالاستقرار بشكل عام يعد أحد المتطلبات الضرورية للتنمية الاقتصادية لأنه يعكس تفهم المشكلات الاقتصادية وتحديدها بشكل دقيق مع وضع الحلول المناسبة لها.

المطلب الثالث: عقبات ومؤشرات التنمية الاقتصادية المحلية

إن تحقيق التنمية الاقتصادية يتم عن طريق مجموعة من المؤشرات، إلا أنها تواجه مجموعة من العقبات سيتم إيجازها فيما يلي :

الفرع الأول: عقبات التنمية الاقتصادية

هناك العديد من العقبات والصعوبات التي تواجه التنمية الاقتصادية لكنها تختلف من بلد إلى آخر، حيث يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1) العقبات الاقتصادية:

وتتجلى هذه العقبات في انخفاض مستوى الدخل وهذا ما يتسبب في انخفاض مستوى إنتاجية الفرد العامل بالإضافة إلى تدني المستوى التكنولوجي المستخدم، وسوء توزيع قوة العمل بين القطاعات الإنتاجية دون نسيان تفاقم التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية للعالم الخارجي خاصة الدول الغربية المتقدمة التي لا تريد للدول النامية أن تتطور وإبقاء أسواقها مفتوحة لتسويق منتجاتها.[1]

ومن العقبات الاقتصادية التي تعرقل التنمية، نذكر منها ما يلي:[2]

- قلة تكوين رأس المال اللازم لعملية التنمية سواء كان سلعي إنتاجي أو اجتماعي أو نقدي .
- ضيق الأسواق المحلية للدول النامية.
- عدم كفاءة الهياكل الأساسية للإنتاج في البلدان النامية.
- وجود الثنائية الاقتصادية (الاقتصاد المزدوج) في العديد من الدول النامية.

[1] إسماعيل عبد الرحمن، حربي موسى عريقات، **مفاهيم في علم الاقتصاد**، الطبعة 1، عمان، 1999، ص 334.

[2] محمد شفيق، **التنمية و المتغيرات الاقتصادية**، مطبعة الرمل، الإسكندرية، 1997، ص108.

- ضعف الادخار إلى جانب غياب الحافز على الاستثمار.

2) العقبات السياسية والاجتماعية:

لقد تعددت العقبات السياسية و الاجتماعية التي تواجه التنمية، و يمكن تلخيصها فيما يلي :[1]

- ✓ التبعية السياسية حيث تمارس الدول المتقدمة تأثيرات واضحة على الدول المتخلفة حيث تتضمن وجود نظام سياسي موالي لها.
- ✓ عدم الاستقرار السياسي وانتشار الحروب.
- ✓ تفتقر الكثير من الدول النامية إلى المناخ الديمقراطي السليم.
- ✓ غياب الوعي السياسي و المشاركة السياسية لأفراد المجتمع

إن مواجهة كل العقبات التي تواجه عملية التنمية يعد أمر ممكن لكن مواجهة عادات وتقاليد المجتمع أمر لا يستهان به بحيث أن هذه الأخيرة تقف أمام التنمية لأن أي عملية تنمية تتطلب تغيير للفرد بحد ذاته، ومدى تقبل هذا الأخير لفكرة التغيير وذلك عن طريق العمل والصدق والأمانة في المعاملات لتحقيق الن مو المنشود وتوفير المناخ الملائم لعملية التنمية واتخاذ القرارات اللازمة لدفع عملية التنمية إلى الأمام في سبيل تحقيق الرفاهية لكل فرد.[2]

3) العقبات التكنولوجية والتنظيمية: و يمكن ايجازها فيما يلي :[3]

إن الدفع بعجلة التنمية نحو التقدم يرتكز بالدرجة الأولى على وجود جهاز حكومي ذو كفاءة عالية قادر على تحمل المسؤولية من اجل تحقيق نمو اقتصادي، بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وعليه فالتعاون والتنسيق ضروري بين القطاعين، لذلك يجب الابتعاد عن كل أساليب البيروقراطية في شتى المجالات للدفع بالنمو نحو الارتفاع.

كما أن للتكنولوجيا دور فعال في عملية التنمية حيث تكتسب حسب متطلبات وقدرات أفراد المجتمع الذي يشرع فيها، وبالتالي يجب أن تكون هذه التكنولوجيا بسيطة وغير معقدة وذو كفاءة عالية لمجتمع نامي، لأن ذلك يؤثر بالسلب على تطوره وتقدمه، وللعمل على تطوير هذه التكنولوجيا يجب أولا تدريب كفاءات محلية وطنية في آجال قصيرة ومنح هذه الأخيرة تلك الخبرات بصفة تدريجية وهذا ما يساعد في دفع عجلة التنمية بشكل متوازن ومبني على قاعدة متينة.

---

[1] محمد شفيق، المرجع السابق، ص108.

[2] إسماعيل عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص334.

[3] نفس المرجع السابق ، ص335.

4) العقبات الخارجية:

هي تلك العقبات الناجمة والمرتبطة بالظروف الدولية وكذلك العلاقات الخارجية للبلدان النامية مع البلدان المتقدمة في الجانب الاقتصادي والتجاري والمالي.

وما يتمثل في شروط التبادل التجاري وتدهور النشاط التجاري للدول النامية مع السيطرة الكاملة للشركات الاحتكارية الكبرى على السوق الدولية...الخ، كما أن هذه البلدان تعتمد بصورة كبيرة على الاستيراد مما أدى إلى الإخلال وعدم استقرار موازين هذه الدول.[1]

5) عقبات أخرى: يمكن تلخيصها في ما يلي:[2]

- الكثير من البلدان المتخلفة تعاني من كثافة سكانية مرتفعة، أي ارتفاع حجم السكان قياسا لحجم الموارد الاقتصادية المتاحة، الأمر الذي يجعل الأجر الصافي لنمو الدخل منخفضا.

- انخفاض المستويات الثقافية والاجتماعية ووجود بيئة ثقافية لا تساعد على تحقيق التنمية، بل تساعد على استمرار حالة التخلف متمثلة في انتشار الأمية وانخفاض المستويات التعليمية.

- المنافسة القوية التي تمثل منتجات الدول المتقدمة أمام منتجات الدول المتخلفة سواء في السوق الدولية أو حتى على مستوى السوق المحلية في كثير من الحالات وهذا ما يؤثر سلبا على تطور الإنتاج.

الفرع الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية

هي المؤشرات التي يتم بموجبها إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم او التراجع في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبموجبها يتم تقييم انجاز الدول والمؤسسات المكلفة بتحقيق التنمية والمجالات التي تشملها.

1) مؤشرات الأداء الاقتصادي: وتتمثل في ما يلي:[3]

- **الناتج المحلي الإجمالي GDP: Gross Domestic Product** هو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التقليدية، والذي يستعمل على نطاق واسع كأحد أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في هذا المجال، وهو أحد المقاييس المستعملة لقياس النمو الاقتصادي في الدول، لهذا يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو مؤشر للتنمية يمكن الاستدلال عليه من خلال الناتج المحلي الإجمالي، ومن المعروف أنه كلما ارتفع هذا المؤشر كلما كان ذلك دلالة على تقدم اقتصاد الدولة.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 335.

[2] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جدار الكتاب العالمي، عمان، 2006، ص ص 220،221.

[3] علي جذوع الشرفات، مرجع سابق، ص ص 114-148.

- **الناتج القومي الإجمالي GNP**: في البداية اعتبر بأن التنمية تعني زيادة في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة، وإن هذا القياس يجب أن يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار (أي أن يكون GNP بالأسعار الثابتة)، ويؤخذ على هذا المقياس أنه لا يأخذ نمو السكان بعين الاعتبار، كما انه لا يظهر الكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث، أو التحضر، والتصنيع ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات المجتمع.

- **نصيب الفرد من الناتج الإجمالي:** هذا المؤشر، نصيب أو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو معيار يستخدم غالبا مع المؤشر الأول (GDP)، وهذا المؤشر تعبير تقريبي لقيمة السلع والخدمات التي ينتجها الفرد في دولة ما، وهو يساوي مجمل الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على عدد سكان الدولة، وكلما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كلما دل ذلك على نمو الاقتصاد بشكل أفضل.

- **نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي :** هذا المؤشر يقيس مجمل نسبة الاستثمارات بالنسبة إلى مجمل الناتج المحلي، لذا فهذا المؤشر عبارة عن نسبة مئوية تدل على مقدار الاستثمارات بالنسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي لدولة ما، وهو بهذا يساوي قيمة صافي الاستثمارات مقسوما على مجمل الناتج المحلي مضروبا في 100%، وهذا المؤشر يقيس الحوافز التي تساهم في التنمية الاقتصادية، ولهذا فارتفاع هذا المؤشر يعني تمويل جيد للنشاطات الهادفة إلى تحقيق تنمية اقتصادية.

- **نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الدين العام :** يمكن اللجوء إلى نسبة الدين الخارجي العام لأعلى دولة إلى مجمل ناتجها المحلي الإجمالي كمؤشر مهم من مؤشرات التنمية الاقتصادية في هذه الدولة، ومن الأفضل أن تكون هذه النسبة في أدنى مستوياتها.

- **مستوى التضخم:** يعتبر هذا المؤشر هام في قياس وضعية الاقتصاد.

- **مشاركة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي :** تعتبر مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي دليلا على تحقيق التنمية الاقتصادية.

- **الهيكل الاقتصادي:** كلما تحسن الهيكل الاقتصادي للبلد أدى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

- **مستوى الاستهلاك الأفكار والاستثمار :** فكلما ارتفع مستوى الاستهلاك يؤدي إلى زيادة الطلب وبالتالي إلى زيادة العرض سيساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، إضافة إلى ارتفاع الادخار والاستثمار يؤدي إلى ارتفاع العوائد المالية مما يساهم في تنمية الاقتصاد.

- **معدل الفائدة:** ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع يؤدي إلى زيادة الادخار وبالتالي يؤثر إيجابا على التنمية الاقتصادية.

- **ميزان المدفوعات والميزان التجاري** : ميزان المدفوعات يسجل المعاملات الاقتصادية للمقيمين بالدولة والمقيمين بالخارج، أما الميزان التجاري فيسجل صادرات وواردات الدولة من السلع، وكلما حقق هذين الميزانين التوازن أو الربح ساهم ذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية[1].

2) **المؤشرات الاجتماعية:** تم بني هذا المقياس ليعكس الخدمات الصحية على مستوى التغذية، والتعليم والمياه الصالحة للشرب، والسكن والتي تشمل مؤشرات اجتماعية من حياة الأفراد على مستوى الرفاهية لهم[2].

المطلب الرابع: إستراتيجية التنمية الاقتصادية

لتحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة ينبغي التركيز على تكوين رأس المال المادي واختيار إستراتيجية النمو المناسبة يجب :[3]

أولا: التركيز على تكوين رأس المال المادي

عندما بدأ الاهتمام بمشاكل التنمية الاقتصادية الذي يستهدف الارتفاع السريع بمعدل نمو الناتج الوطني، تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القوية بين معدل تراكم رأس المال المادي ومعدل النمو الناتج الوطني، أي أن المتغير الاستراتيجي المهيمن في تحقيق هدف التنمية يتمثل في الإنفاق الاستثماري الضخم وأن البلاد النامية إذا نجحت في توفير اكبر حجم ممكن بين الموارد الادخارية واستثمارها في بناء طاقة إنتاجية صناعية سوف تكبر حواجز التخلف وتنطلق في التقدم الاقتصادي وذلك أسوة بما فعلته الدول الصناعية المتقدمة والتي كانت يوما ما دولة زراعية، أي على الدول النامية ان تستفيد من التجربة التاريخية التي مرت بها هذه الدول الصناعية في مسيرتها في طريق النمو الاقتصادي وأصبحت المشكلة في كيفية توفير ذلك القدر الهائل بين الموارد المطلوبة لتنفيذ برامج الاستثمار الضخمة.

يوضح الأستاذ روستو في نظرية من مراحل النمو الاقتصادي أن عملية النمو الكاملة تمر بخمس مراحل هي:

---

[1] الشريف بقة، عبد الرحمن العايب، **العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة –حالة الجزائر–**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد04، 2008، ص103.

[2] علي جذوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 150.

[3] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، الدار الاجتماعية، الإسكندرية 1999، ص ص 103-107 بالتصرف.

مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج ومرحلة الاستهلاك الوفير، ويلخص روستو من تحليله إلى انه لكي تصل البلاد النامية إلى مرحلة الانطلاق عليها أن تحقق ثلاث شروط إستراتيجية يقف على قمتها الارتفاع بمعدل رأس المال.

فعليها أن تزيد نسبة الاستثمارات المنتجة إلى 10 % من ناتجها الوطني وأن يظهرها قطاع أو أكثر من قطاعات الصناعات التحويلية التي تحقق معدل نمو عالية وأن تتوفر بيئة سياسية واجتماعية وثقافية موافقة.

وقد أكد الأستاذ آرثر لويس A.Lwis أن التنمية الاقتصادية يتوقف نجاحها على تحقيق زيادة كبيرة في التراكم الرأس مالي بما في ذلك المعرفة والكفاءات، وكان يجادل بثقة أن الاقتصاد المتخلف الذي يزيده سكانه سنويا بمعدل 2% كي يحقق ارتفاعا في معدل نمو نصيب الفرد قدره 2 % يجب أن يرتفع نمو دخله الوطني بمعدل 4%، ولكي يحقق هذا الهدف عليه أن يدخر ويستثمر ربع دخله الوطني سنويا، فعليه، أن يرفع ادخاره الاختياري إلى 12-15 % ويضيف إليه ادخارا إجباريا على ما يقارب 10-13% ويرى أن ما ينقص البلدان المتخلفة ليس وسائل توفير هذه الموارد الضخمة ولكن التصميم والإدارة.

ثانيا: استراتيجيات النمو :

أ) **إستراتيجية النمو المتوازن :** تهدف هذه الإستراتيجية غلى التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلية وليس التصدير على الأقل في المراحل الأولى وذلك لعدم قدرة السلع المنتجة على منافسة نظائرها من منتجات الصناعات المتقدمة، كما أن واقع البلاد المتخلفة من حيث عدم فعالية آليات السوق يلقي على الدولة القيام بدور في مجال التخطيط والتنفيذ لهذا القدر الضخم من الاستثمارات.

ولقد وجهت عدة انتقادات إلى إستراتيجية النمو المتوازن نجمل أهمها فيما يلي:

أ)1/ يرى البرت هرشمان: أن تنفيذ إستراتيجية النمو المتوازن سينتهي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل حديث على قمة اقتصاد تقليدي كذلك يرتبط أحدهما بالآخر، ولكن يرد مؤيدو استراتيجيات النمو المتوازن على أن نيركسه ومن قبله رودان أدركوا أهمية تنمية القطاع الزراعي بصورة متوازنة مع القطاع الصناعي.

أ)2/ يوجد انتقاء آخر إلى استراتيجيات النمو المتوازن يقوم على أساس عدم واقعيتها لضرورة توافر موارد ضخمة لازمة لتنفيذ برامجها فيقول سنجر أن مشكلة البلاد المتخلفة تتمثل في وجود نسبة عالية من القوة العاملة في القطاع الزراعي الذي تنخفض إنتاجيتها بشدة وأن جوهر التنمية يتعين في إحداث تغيير جدري في هيكل العمالة وذلك بتخفيض نسبة القوة العاملة في الزراعة تخفيضا كبيرا ورفع إنتاجيتها وهذا يقضي

تنمية زراعية ضخمة حتى لا يقف عدم تنمية هذا القطاع عقبة كبيرة أمام تنمية القطاع الصناعي وأن أحداث هذه التنمية الزراعية الضخمة يعني القيام بدفعة قوية في القطاع الزراعي غلى جانب الدفعة القوية المقترحة للقطاع الصناعي.

أ)3/ انتقد البعض إستراتيجية النمو المتوازن على أنها سوف تؤدي إلى عزل الدول النامية عن الاقتصاد الدولي بتركيزها على التنمية لأجل السوق المحلي، ولكن هذا الاعتقاد ضئيل الأهمية لأن نيركسه وردان ينصح في إستراتيجيته، تركيز البلدان المتخلفة على إقامة الصناعات الخفيفة دون الصناعات التقليدية وصناعات سلع الإنتاج التي تتفوق فيها الدول الصناعية واعتماد الدول النامية على استيراد السلع الإنتاجية من البلدان المتقدمة.

أ)4/ كما انتقد البعض تأجيل صناعات السلع الإنتاجية لحساب دفعة قوية في إنشاء الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، يقول النقاد أن بعض الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن هذا ليس بالأسلوب الأمثل في الأجل الطويل وذلك لزيادة الاستهلاك على معدل نمو الدخل الوطني في المراحل الأولى للتنمية ولكنه سوف يتسبب في إبطاء عملية التنمية مقارنة بما كان يحدث لو أن الموارد الاستثمارية وجهت منذ البداية نحو صناعات السلع الإنتاجية.

ب) إستراتيجية النمو غير المتوازن:[1]

ارتبطت إستراتيجية النمو غير المتوازن بالاقتصادي هيرشمان وإن كان قد سبقه بيرو Perroux في تقديمه صيغة للنمو غير متوازن تحت اسم نقاط أو مراكز النمو، وتمثلت نظرية بيرو في أن على البلاد المتخلفة أن تبدأ بتركيز جهد الإنمائي على المناطق التي تتميز بتمتعها بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي وان تنمية هذه المناطق سوف تجدب وراءها المناطق الأخرى ومع الوقت تنتشر عجلة النمو إلى سائر المناطق في الاقتصاد الوطني الذي دعا إلى تبني البلاد المتخلفة إستراتيجية النمو المتوازن على أساس عدم واقعيتها الذي دعا إلى تبني البلاد المتخلفة إستراتيجية نمو غير متوازن.

أيد هيرشمان ضرورة الدفعة القوية في التنمية معارضا إعطاء الأولوية للتنمية الريفية بحجة التوفير في حجم الإنفاق الاستثماري ومحبذا أن يبدأ التصنيع في المدن الكبرى، ودعا إلى إستراتيجية النمو غير متوازن لكونها واقعية تتوافق مع الموارد المتاحة ولفاعليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمار الذي تفتقر إليه هذه البلاد، فالنمط المثالي للتنمية عند هيرشمان يتمثل في خطوات متتابعة تقود الاقتصاد الوطني بعيدا عن التوازن، فالدفعة القوية يجب أن ترتكز في قطاعات أو صناعات إستراتيجية أو رائدة

[1] محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون، نفس المرجع السابق، ص ص 118، 119.

محددة ذات اثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة بدلا من تشتيتها على جبهات كثيرة تتفاوت في درجة أهميتها.

المبحث الثاني: الإطار النظري للقطاع الخاص

يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على خلق الإنتاج وتوفير مناصب الشغل بشكل يسمح بخلق وتفعيل وتيرة النمو على المدى الطويل يسير وفقها النشاط الاقتصادي، إذ تؤكد مدراس الفكر الاقتصادي على أن القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية بشرط توفر المناخ الملائم.

المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص

لقد تعددت تعاريف القطاع الخاص بين الكتاب و المفكرين ، لذلك سوف نقوم بذكر أهمها فيما يلي :

أولا :تعريف القطاع الخاص:

لقد ظهرت عدة تعاريف متباينة ومختلفة للقطاع الخاص ويمكن تلخيص بعضها في ما يلي:

يمكن تعريف القطاع الخاص بأنه: "ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع للسيطرة الحكومية و يدار وفقا لاعتبارات الربحية المالية"[1].

ويمكن تعريفه أيضا بأنه هو "تحقيق الربح على مستوى المشروع، وأن قواعد الربح تتغلب على الاعتبارات الاجتماعية التي يتحملها القطاع العام"[2].

كما يمكن تعريف القطاع الخاص (أو قطاع النشاط الخاص) بأنه "القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق توجيه دفة الأمور للأنظمة الاقتصادية الخاصة، وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن"

والقطاع الخاص يمكن تقسيمه إلى قسمين:

1. **قطاع خاص منظم:** وهدا القطاع يعمل في إطار منظم يمسك في عمله وتعامله حسابات نظامية.
2. **قطاع خاص غير منظم** : وهو القطاع الذي لا يمسك في عمله و تعامله حسابات نظامية وهو قطاع حرفي[3].

وبناء على التعريفات السابقة يمكن وضع التعريف التالي للقطاع الخاص:

---

[1] مراد محفوظ ،**عملية التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص -دراسة حالة الجزائر**- مذكرة غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2002،ص14.

[2] ضياء مجيد، **الخصخصة والتصحيحات الهيكلية: أراء واتجاهات**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005، ص18.

[3] عبده محمد فاضل الربيعي، **الخصخصة وآثرها على التنمية بالدول النامية**، مكتبة مديولي، الطبعة الأولى، مصر، 2004، ص49.

- "هو جزء من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج،ويسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن".

ثانيا :خصائص القطاع الخاص:

- يتميز القطاع الخاص بمجموعة من الخصائص التي جعلت منه القطاع الرئيسي لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات من خلال المبادرة والتنافسية نتحصل على اقتصاد قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب الشغل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو على المدى الطويل ومن أهم خصائصه:[1]

- ارتكاز نشاطه الاقتصادي على تحقيق الربح مقارنة بالقطاع العام الذي يغيب عن نشاطه مفهوم الربح في النشاط لطغيان الهدف الاجتماعي ذو الخلفية السياسية على الهدف الاقتصادي في نشاطاته.

- التميز بروح المبادرة وديناميكية الإبداع والابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي للقدرة على المنافسة والبقاء من السوق بخلاف القطاع العام.

- قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء.

- الكفاءة في إدارة الموارد نظرا لما يتحمله من تكاليف في مقابل الحصول عليها، في حين أن القطاع العام يتميز في الغالب بالتبذير وعدم الرشادة في استخدام الموارد.

- الإدارة الكفاءة للنشاط الاقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص انطلاقا من استهدافه للموارد البشرية المؤهلة ذات الخبرة والمهارة والكفاءة العالية.

- توظيف العدد الضروري من العمال، وهذا عكس القطاع العام والذي يوجد فيه باستمرار فائض من عدد العمال مما يخفض الإنتاجية.

ثالثا :أهداف القطاع الخاص:

يمكن حصر أهداف القطاع الخاص فيما يلي:[2]

1 -تحقيق العائد الملائم:

هدف المستثمرين توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملان على استمرار المشروع، لأن تعثر الاستثمار ماليا سيدفع بصاحبه للتوقف عن التمويل وربما تصفية المشروع بحثا عن مجال أكثر

[1] بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، **رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول «دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول» يومي 20، 21نوفمبر2011، جامعة محمد بن الصديق يحي، جيجل، ص 04.

[2] أدم مهدي أحمد، **الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية**، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، 1999، ص07.

فائدة، من هنا نجد أن الشغل الشاغل لأي شخص يرغب بتوظيف أمواله هو تحقيق الأرباح المناسبة بعيدا عن الخسارة.

2 -المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع :

وذلك من خلال المفاضلة بين المشروعات والتركيز على أقلها مخاطرة لأن أي شخص يتوقع الخسارة والربح ولكن إذا لم يحقق المشروع ربحا فيسعى المستثمر غلى المحافظة على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة.

3 -استمرارية الدخل وزيادته:

يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستقر بوتيرة معينة بعيدا عن الاضطراب والتراجع في ظل المخاطرة حفاظا على استمرارية النشاط الاستثماري.

4 -ضمان السيولة اللازمة:

لا شك أن النشاط الاستثماري بحاجة إلى تمويل وسيولة جاهزة وشبه جاهزة لمواجهة التزامات العمل، لا سيما المصروفات المنزلية اليومية تجنبا للعسر المالي.

المطلب الثاني: عوامل نمو القطاع الخاص.

حتى يتحقق تنمية وتطوير القطاع الخاص لابد من توافر مجموعة من العوامل الأساسية المرتبطة ببيئة ومناخ الاستثمار ويمكن إيجازها في ما يلي:

1 -العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار:

يمكن تعريف مناخ الاستثمار حسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار إلى «مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط التي تتم فيه العملية الاستثمارية» وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية[1].

ويمكن إيجاز هذه العوامل فيما يلي:

1 1 -الاستقرار السياسي:

يلعب الاستقرار السياسي دورا كبيرا ومؤثرا على الاستثمارات والمستثمرين داخل البلد، ويعتمد على درجة المخاطرة السياسية التي تقاس من خلال دراسة التغيرات السياسية وطريقة تداول السلطة، شكل

[1] علي عبد القادر علي، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**، سلسلة حبر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد31، الكويت، 2004، ص05.

الحكومة واستقرارها، الاحتياجات المستمرة والإضرابات ومستوى العلاقة مع الدول المجاورة والعالم الخارجي، كما أن استقرار النظام السياسي يؤدي إلى استقرار القوانين والأنظمة المؤثرة على الاستثمار مما يشجع على استقرار الاستثمارات من خلال التشريعات المحفزة لها ودرجة الانفتاح الاقتصادي[1].

والواقع أن الدول التي تسودها أوضاع غير ديمقراطية وغير مستقرة لا يمكنها أن توفر المناخ للاستثمار، خاصة الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وبالتالي تحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب وتوظيف الاستثمار، فعدم الاستقرار يؤخر من خطوات التنمية المرسومة لأنه يؤدي إلى حالة عدم التأكد وعدم الضمان إزاء المستقبل، ومن جهة أخرى يؤدي عدم الاستقرار هذا برجال الأعمال من الدول النامية إلى توجيه أموالهم إلى مشروعات لا تضيف إلى بناء التنمية الاقتصادية أو اكتنازها ووضعها بعيد عن مجالات الاستثمار[2].

1 2 -الاستقرار التشريعي:

يعتبر التشريع أداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة أو التعبير عنها في كافة نواحيها الاقتصادية والمالية والإدارية وغيرها، وتشريعات الاستثمار إما مباشرة وهي التي تنصب على عملية تنظيم استثمار رأس المال، وإما غير مباشرة وهي التي تتعلق بقوانين النقد الأجنبي، وقوانين التصدير والاستيراد...الخ[3].

ولذلك بقدر نجاح الدول في إصدار التشريعات الملائمة لأوضاعها الداخلية والمتجاوبة مع الأوضاع العالمية بقدر ما تنجح في الحصول على المزيد من الاستثمارات، وأشارت الدراسات هنا إلى أن البيئة القانونية الملائمة للاستثمار يجب أن يساندها نظام سياسي وقضائي يعمل في سلاسة وسرعة، وألا يكون هناك تضارب في القوانين والقرارات الخاصة بالاستثمار أو كثرة في تعديلها، فضلا عن أن تكون المرونة هي سمة قوانين وقرارات الاستثمار[4].

---

[1] بلبل فدوى، **دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار السياحي في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة المدية، 2012، ص12.

[2] صلاح الدين نامق، أحمد سعيد دويدار، **اقتصاديات التنمية**، دار النهضة العربية، 1976، ص70.

[3] إبراهيم شحاتة، **الإطار القانوني للإصلاح الاقتصادي في مصر**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، 1996، ص05.

[4] سعيد عبد الخالق محمود، **التشريع كأداة لتحفيز الاستثمار المباشر في مصر**، المؤتمر العلمي الثالث، كلية التجارة، جامعة الزقازيق 1998، ص ص 312،313.

1 3 -الاستقرار الاقتصادي:

يقصد بالاستقرار الاقتصادي بلغة التوازن: تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي (التوظيف الكامل بدون تضخم) والتوازن الاقتصادي الخارجي (التوازن في ميزان المدفوعات)[1].

وينصب اهتمام الاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل على النمو المستقر و استقرار الأسعار وتحقيق العمالة، أما في الأجل القصير فإن الاهتمام يوجه إلى علاج التقلبات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي، خاصة الدورات الاقتصادية، ويهدف الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة الى تحقيق التوظيف الكامل وتفادي أوضاع التضخم والكساد وتوازن ميزان المدفوعات، أما في الدول النامية فينصرف الاستقرار الاقتصادي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على المعدلات المرتفعة لها من خلال التشغيل الراشد للموارد البشرية والمادية والمالية مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم لاستمرار دفع عجلات التنمية دون ضغوط خارجية أو داخلية[2].

1—3-1 سعر الفائدة:

سعر الفائدة يمثل تكلفة الأموال المتحصل عليها من الجهات المقرضة بهدف استخدامها وتوظيفها للاستثمار، ولقد تعددت واختلفت الآراء حول تأثير سعر الفائدة على الاستثمار الخاص في الدول النامية، فلقد أجمع كل من رواد المدرسة القديمة (كينز، الكلاسيك، النيوكلاسيك) أن سعر الفائدة على علاقة عكسية مع الاستثمار أي كلما انخفض سعر الفائدة يزداد الاستثمار، وكلما ارتفع سعر الفائدة ينخفض الاستثمار، أما رواد الاقتصاد المعاصر والذي ظهر في بداية السبعينيات وبدأ بنموذج «ماكينون وشو» والذي طالب كل منهما بسيادة أسعار الفائدة والتخصيص المباشر للائتمان والمحافظة على استقرار الأسعار، وتكامل السياسات الاقتصادية (المالية، النقدية، التجارة الخارجية) والإشراف على الأسواق المالية، وذلك لأن رفع معدلات الفائدة سوف يؤدي إلى زيادة حجم المدخرات ومنه التوظيف الأمثل لهذه المدخرات في الاستثمارات، لكن لا يوجد اتفاق عام لتأثير سعر الفائدة، وبالتالي التعرف على العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار يتطلب دراسة حالة كل دولة على حدة نظرا لاختلاف الظروف المناخية الاقتصادية للدول[3].

---

[1] محمود علي إبراهيم القصاص، **فعالية السياسة النقدية المستخدمة في الإصلاح الاقتصادي في مصر وأثرها على نشاط البنوك**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 1995، ص 31.

[2] رمزي زكي، **الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر 1970-1979**، سلسلة التخطيط والتنمية في مصر رقم 16، معهد التخطيط والتنمية في مصر رقم 16، معهد التخطيط القومي، افريل 1981، ص ص 1،5.

[3] مولاي لخضر، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2010، ص ص 105-114.

وهناك رواد يقولون بأن تأثير سعر الفائدة على الاستثمار يختلف بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث أن في الدول المتقدمة يؤدي رفع معدل الفائدة إلى زيادة حجم الاستثمارات وذلك نتيجة زيادة المدخرات الموجهة لها، أما في الدول المتخلفة ونتيجة لمحدودية الدخل وعدم كفايتها لتغطية حاجيات الأفراد فارتفاع معدل الفائدة ليس له تأثير وذلك لعدم توفر المدخرات الموجهة للاستثمار الخاص ومنه تراجع الاستثمار[1].

1-3-2- سعر الصرف:

يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عبارة عن سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدرا بوحدات من العملة الوطنية، ويتحدد سعر الصرف بناء على قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، وفي النظرية الاقتصادية يمكن التمييز بين ثلاثة نظم أساسية لسعر الصرف وهي سعر الصرف الثابت وسعر الصرف الحر ونظام الرقابة على الصرف[2].

إن تأثير سعر الصرف على الاستثمار يمكن النظر إليه من زاويتين هما: [3]

أ -جانب الطلب:

إن تأثير سعر الصرف العملة الوطنية مقابل الأجنبية يتوقف تأثير على الاستثمار في القطاع الخاص حسب طبيعة هذا الأخير، فإذا كان يعتمد في الإنتاج على مدخلات محلية فإن هذا يجعله بعيدا عن التأثير في سعر الصرف سواء في حالة الارتفاع أو الانخفاض، أما إذا كان القطاع الخاص يعتمد في العملية الإنتاجية على استيراد السلع والخدمات من العالم الخارجي، فإن هذا الأمر يجعله يتأثر سلبا مع كل انخفاض من سعر صرف العملة الوطنية لأنه سيكون مضطرا لدفع نقود وطنية أكبر للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات وهو ما يساهم في رفع أسعار السلع والخدمات المنتجة، ومنه ينتشر التضخم إلى باقي السلع والخدمات في الاقتصاد، بينما يتأثر إيجابا مع كل ارتفاع فيها لأنه يدفع مقدار أقل من النقود الوطنية.

ب -جانب العرض:

إن تأثر جانب العرض في القطاع الخاص بسعر الصرف يتوقف على مدى مساهمته في العملية التصديرية، فإذا كانت نسبة كبيرة من الصادرات هي لمنتجات القطاع الخاص فإن ارتفاع قيمة العملة الوطنية سوف تؤدي إلى تراجع الطلب الأجنبي على سلع وخدمات هذا القطاع وهذا ما يضر به، أما إذا

---

[1] ناظم محمد نوري الشمري، طاهر فاضل البياني، **أساسيات الاستثمار العيني والمالي**، دار وائل للنشر، الأردن 1999، ص63.

[2] حسن عبد العزيز حسن، **اقتصاديات التجارية الدولية**، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة 1991، ص ص159- 183.

[3] عبد الرحيم تيبي، محمد تكوري، **معدل الاستثمار الخاص بالجزائر**، دراسة تطبيقية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، بيروت، 25/23، مارس 2009، ص15.

انخفضت قيمة العملة الوطنية فهذا الأمر سيشجع الطلب على منتجاته وهو ما يشكل دافعا قويا لزيادة الإنتاج في هذا القطاع وبالتالي زيادة الاستثمارات الخاصة، أما إذا كانت منتجات القطاع الخاص لا يوجد عليها طلب أجنبي كبير أو ينعدم تماما فهنا تأثرها بسعر الصرف يكون محدودا.

1-3-3- الضرائب:

تؤثر الضرائب المباشرة على الاستثمار الخاص من خلال تأثيرها على الدخول المتاحة للقطاع العائلي، مما يؤدي إلى نقص الادخار والحد من الاستثمار، وتفسير ذلك يكمن في أن هناك علاقة طردية بين حجم الدخل ومستوى الادخار، وأن الضرائب على الدخل تفرض أساسا على أصحاب الدخول المرتفعة ذوي الميل الحدي المرتفع للادخار ومن تم فإن انخفاض دخولهم (نتيجة زيادة معدلات الضريبة على الدخل) سوف يؤدي إلى انخفاض حجم مدخراتهم ومن تم الحد من استثماراتهم.

كما أن الضرائب التي تصيب أرباح بعض الأنشطة في المشروعات تحد من الاستثمار بصورة مباشرة، فالضرائب على أرباح المشروعات تؤثر على معدل العائد المتوقع على الاستثمار إلى نفقته، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الاستثمار في حالة توقع المشروعات زيادة سعر الضرائب، يضاف إلى ذلك أن الضرائب المرتفعة على أرباح المشروعات تدفع أصحابها إلى المبالغة في النفقات عن تقدير المادة الخاضعة للضريبة مما يؤدي إلى انخفاض الحصيلة مع عدم زيادة الادخار الخاص[1].

2 -العوامل التمويلية:

يعتبر التمويل من أهم الشروط الضرورية الواجب توفرها لتنمية القطاع الخاص سواء كان التمويل محلي أو أجنبي، وفي حالة عدم توفر الموارد المالية ينتج عنها ضعف وتراجع القطاع الخاص، الأمر الذي يجعل المصادر المتأتية منها الموارد ورؤوس الأموال من العوامل المحددة لحجم ونمو القطاع الخاص، وفيما يلي عرض لأهم هذه العوامل:

2 ǂ -الادخار المحلي:

يعرف الادخار بأنه: الجزء من الدخل المحقق الذي لم يستخدم في الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية خلال فترة زمنية معينة، ولا يخصص للاكتناز، بل يتم استخدامه في زيادة الإنتاج يهدف زيادة الدخل أو المحافظة على مستواه المحقق[2].

[1] رياض هلال، **السياسات المالية**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، 1996، ص 124.

[2] محمد عبد الغفار، **مشكلة الادخار في مصر الأبعاد**، الأسباب، سياسات العلاج، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص2.

وانطلاقا من مقولة أن زيادة الناتج القومي لأي دولة بمعدلات مرتفعة تتطلب الاعتماد على تنمية المدخرات المحلية في تكوين رأس المال الإجمالي، فقد اهتم الاقتصاديون بالادخار المحلي كمصدر للتمويل الاستثمارات مند أواخر القرن الثامن عشر وحتى الآن، وتؤكد الدراسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية على وجوب تدبير المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمار وذلك انطلاقا من حقيقة أن الاستثمار يجب أن يمول ذاتيا، وهذه ضرورة تمليها اعتبارات التنمية الاقتصادية طويلة الأجل، كما أنه على المستوى التجريبي، أوضحت الدراسات الخاصة بالعلاقة بين الادخار الإجمالي والاستثمار الثابت الإجمالي أن الدول ذات المعدلات المرتفعة من الاستثمار الثابت الإجمالي هي الدول ذات المعدلات المرتفعة من الادخار المحلي الإجمالي[1].

2 2 ~~2~~ +الإنفاق الحكومي:

يؤثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص من خلال عدة قنوات: [2]

أولا: يمثل الإنفاق الحكومي نسبة كبيرة من الإنفاق أو الطلب الكلي في الدول النامية، وأي نقص في الإنفاق الحكومي نتيجة لانخفاض إيرادات الدولة أو نقص مخطط في الإنفاق الحكومي بهدف معالجة للتضخم أو العجز المتنامي في الموازنة العامة من شأنه أن يؤثر سلبا على الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر سلبا كذلك على توقعات القطاع الخاص اتجاه ربحية الاستثمارات الجديدة، والزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى زيادة في الطلب الكلي مما يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمار بغية التوسع في الإنتاج استجابة لزيادة الطلب الكلي فمن المتوقع أن تكون العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص موجبة.

ثانيا: يرى آخرون أمثال بلاس (1988) أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص قد تكون عكسية باعتبار أن الإنفاق الحكومي ربما نافس الاستثمار الخاص على مصادر التمويل عندما يتم عجز الموازنة العامة بقروض من الأفراد والهيئات أو الجهاز المصرفي، فزيادة الإنفاق الحكومي في ظل عجز الموازنة يقلل من الأموال المتاحة لإقراض القطاع الخاص، كما ترفع من معدلات الربا على القروض فتزيد تكلفة رأس المال للمشاريع الاستثمارية مما يؤثر سلب على الاستثمار الخاص، وهكذا نجد أن للإنفاق الحكومي أثار تكاملية إيجابية وأخرى سلبية على القطاع الخاص، والتأثير الصافي للإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص هو محصلة القوى المؤثرة في كل اتجاه، ولا يمكن تحديده إلا بالتحليل القياسي.

---

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر–**، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[2] مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية**، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد07،2010، ص ص 140،141.

2 3 -القروض المصرفية:

يرتكز الإنفاق الاستثماري في السنوات الأولى من عمر المشاريع الجديدة، ولا تبدأ المشاريع في تحقيق العائد عادة إلا في سنوات للاحقة لذا تحتاج المشاريع إلى تمويل بالعملات المحلية والأجنبية، سواء تم تدبيره من مصادر ذاتية أو خارجية للمنشأة وعلى عكس الحال في الدول المتقدمة حيث تعتمد المنشآت الكبيرة في تمويل استثماراتها على مواردها الذاتية من الأرباح المحتجزة وبيع الأسهم الجديدة، بينما نجد في الدول النامية أن المنشآت تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من الاستثمار في الغالب على القروض المصرفية، لذا فإن وفرة القروض المصرفية من شانها أن تدعم زيادة الاستثمار الخاص في الدول النامية[1].

المطلب الثالث: معوقات القطاع الخاص وآثاره السلبية:

يواجه القطاع الخاص مجموعة من العوائق في سبيل تحقيق التنمية ،إلا إن له آثار سلبية سنوجزها فيما يلي :

أولا :معوقات القطاع الخاص:

تتمثل أهم العراقيل التي تواجه القطاع الخاص (سواء كان مستثمر محلي أو أجنبي) فيما يلي:[2]

- **التكلفة:** حيث أن ارتفاع تكاليف المشروع يعيق عملية الاستثمار.
- **معوقات التمويل:** تتمثل عراقيل التمويل في ارتفاع سعر الفائدة على القروض الممنوحة للمستثمرين بالإضافة إلى قلة ضمانات التمويل وعدم وجود برامج تمويلية متخصصة.
- **معوقات التسويق:** تصادف المؤسسة صعوبات عديدة في عملية تسويق منتجاتها وذلك سواء محليا أو بالخارج.
- **الضرائب:** حيث أنة ارتفاع الضرائب وتعددها وعدم وضوح القوانين الضريبية بالإضافة إلى مشكل الازدواج الضريبي يمثل عائق أمام العملية الاستثمارية
- **المعوقات البيروقراطية:** تتمثل في انتشار الفساد الإداري كالرشوة والتعصب بالإضافة إلى بطئ الإجراءات الإدارية وصعوبة فهم الموظف المعني في الدولة لتفاصيل طلب المنشأ.
- **معوقات قانونية:** تكمن هذه المعوقات في تعدد القوانين وكثرة التعديلات والتغيرات فيها بالإضافة إلى عدم تطبيقها بشكل جيد.

---

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، مرجع سبق ذكره، ص 139 .

[2] منصوري زين، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة الشلف، 2003، ص142.

- **الفساد الإداري:** تتمثل في انتشار الوساطة والمحسوبية والتعصب .
- عدم وجود يد عاملة كفأ بالإضافة إلى نقص الخبرة العملية.

ثانيا :الآثار السلبية للقطاع الخاص:

بالقدر الذي يتمتع به القطاع الخاص من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية إلا أنه ينطوي على العديد من المساوئ نوجزها فيما يلي:[1]

- التشاؤم المفرط في قدرة القطاع الخاص على القيام بدور رائد وتنموي ويحقق الطموحات التنموية والنمو الاقتصادي.

- التخوف من أن تؤدي السيطرة الاقتصادية (سيطرة رأس المال الخاص) إلى السيطرة على الحكم (السيطرة السياسية)

- انتشار الفقر والبؤس لدى الكثير من المواطنين بتمركز الثروة بيد فئة قليلة من المجتمع، وهذا مصدر قلق اجتماعي.

- قد تؤدي سيطرة رأس المال على دخول رؤوس المال الأجنبي، وجر اقتصاديات الدول النامية إلى دائرة التبعية والهيمنة الخارجية، وتزيد حالة الأفراد بؤسا وإحباطا، وتفقد معها المجتمعات النامية استقلالها الاقتصادي والسياسي.

- إن القطاع الخاص سوق يؤدي إلى الانفتاح وإدخال أنماط استهلاكية وفكرية وثقافية غربية وغريبة وغيرها إلى المجتمعات النامية وهو ما يعني ذوبان قيم وعادات ومعتقدات رسخت واستقرت وارتضي بها منذ مئات السنين.

[1] موسى سعداوي، **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية**، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط اقتصادي، الجزائر، 2007، ص ص 244، 245.

المبحث الثالث: القطاع الخاص ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية.

يلعب القطاع الخاص دورا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما يتميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يزيد من أهميته ودوره في النشاط الاقتصادي مما يدفع بمتخذي القرارات إلى ضرورة التركيز على آليات تطويره وتوفير المناخ المناسب لنشاطه .

المطلب الأول: آليات مساهمة القطاع الخاص في دعم وتطوير التنمية الاقتصادية.

تشير التجارب الدولية الناجحة إلى أن القطاع الخاص يستطيع دفع معدلات التنمية الاقتصادية وتحقيق أهدافها المنشودة، من خلال ما يلي:[1]

- المشاركة في عملية التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية لزيادة كفاءة وفعالية هذه العملية.
- تأمين المزيد من الموارد المالية والمادية، والمعرفة والخبرة التي غالبا ما لا تتوفر داخل المجتمع المحلي.
- كفاءة التعامل مع ظروف الاقتصاد المحلي حيث أن أصحاب المشاريع عادة ما يكونون أكثر دراية بالفرص الموجودة مقارنة بالقطاع العام أو السلطات المحلية، وأكثر قدرة على تحديد العقبات التي تواجه إستراتيجية التنمية الاقتصادية.
- ربط السكان المحليين بالأنشطة الاقتصادية المحلية، ومن تم توفير فرص عمل جديدة لهم.
- تحسين مستوى المرافق العامة والبيئة الأساسية للمناطق المحلية، ومن تم رفع جودة الحياة من هذه المناطق وجعلها أكثر جذبا للعمل والإقامة.
- مساندة إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية على النحو الذي يساعد على تعزيز ثقة المستثمرين ورجال الأعمال والشركات...الخ
- إضفاء الشرعية اللازمة على عملية التنمية الاقتصادية المحلية وتنقيتها من الاعتبارات السياسية لضمان استدامتها على المدى البعيد.

المطلب الثاني: دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

إن التنمية بمفهومها العلمي هي عملية مجتمعية واعية وموجهة نحو تحقيق تحولات أساسية في البناء الاقتصادي والاجتماعي لتصبح أكثر قدرة على تنمية طاقات إنتاجية ذاتية تؤدي إلى تحقيق زيادة مطردة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد وتنمية علاقات اجتماعية سياسية، يتحقق معها الربط بين المكافأة

[1] ليني عبد اللطيف، **تفعيل البعد المحلي في التنمية الاقتصادية** ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2001، ص561.

والجهد والإنتاجية فضلا عن استهدافها توفير الاحتياطات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة، وسعيها إلى تحقيق متطلبات آمنة واستقراره في المدى الطويل[1].

أولا: دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية:

للقطاع الخاص دور في الحياة الاقتصادية عبر الزمن وإن اختلف هذا الدور من مرحلة زمنية إلى أخرى حسب تطور حياة الإنسان والمجتمعات وتطورها الحضاري، كما أن دور القطاع الخاص يتشكل ويتحدد وفقا للنظام الاقتصادي السائد.

لقد اتجهت البلدان النامية بعد نيلها الاستقلال السياسي فيما بعد الحرب العالمية الثانية إلى بناء اقتصادياتها في إطار برامج وخطط تنموية قصيرة ومتوسطة المدى شارك فيها القطاع الخاص والقطاع العام والقطاع المختلط والقطاع التعاوني، وكان لكل من هذه القطاعات نسبة مساهمة فيها تحددت أهمية كل نسبة فيها، وبالتالي دور القطاع بحسب نوع النظام الاقتصادي المتبع، وقد أدى الصراع والتنافس بين الإيديولوجية الرأسمالية والإيديولوجية الاشتراكية في تنافسهما في ظل الحرب الباردة وحصول الدول النامية على استقلالها السياسي إلى تجاذب الإيديولوجيتين للدول النامية محاولة كل منها المزيد من استقطاب تلك البلدان وإدخالها في إطارها وإيديولوجيتها مما خلق في الدول النامية أنظمة اقتصادية والسياسية مختلفة ومتعددة (رأسمالية، اشتراكية، مختلطة) تعددت معها اتجاهاتها الاقتصادية والسياسية وخططها التنموية، ففي البلدان النامية التي انتهجت النظام الاشتراكي كان دور القطاع الخاص متواضعا أو منعدما، فقد جاءت الأنظمة الشمولية (الاشتراكية) وأسست الممتلكات الفردية والأجنبية والوطنية، وأصبحت الدولة هي المسيطرة بقطاعها العام على الاقتصاد، وبذلك قتلت الملكية الخاصة وغابت معها المبادرة الفردية، وحاربت بعض الحكومات الاشتراكية الأفراد الذين كانوا يملكون المزارع والمصانع والتجارة و ساءت النظرة إليهم، وفي هذه الحالة (النظام) تولت الحكومة قيادة التنمية الاقتصادية بقطاعها العام، ولم يبق للقطاع الخاص إلا بعض الأنشطة التي لم تصل إليها يد الحكومة مثل الزراعة في الريف والصيد البحري والخدمات الفردية.

أما في الدول التي انتهجت النظام الليبرالي "الرأسمالي"، فهي بالطبع قد بنت خططها الاقتصادية على أساس تنفيذها من قبل كل من القطاع الخاص والحكومة استنادا إلى فكرة "كينز" في تدخل الحكومي والقطاع الخاص، وفي إطار هذا النظام فإن دور القطاع الخاص تعدد بناءا على ما يلي:

- حجم التدخل الحكومي.
- قدرة القطاع الخاص المالية والفنية.

[1] عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

- مدى تشجيع الحكومة للقطاع الخاص والتسهيلات الممنوحة له.

وفي ظل هذا النظام كان للقطاع الخاص دور فعال حيث اتجه بما لديه من قدرات مالية إلى الاستثمار في الصناعات التحويلية المختلفة وفي الزراعة بمختلف أنشطتها.

ثانيا: دور القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية.

إن مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي ينتج عنه العديد من المزايا التي تساهم في استكمال الهدف الاجتماعي للهدف الاقتصادي من تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

وتعتبر قضية الفقر من أهم القضايا التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية، وذلك انطلاقا من تأثيرها الاجتماعية بشكل رئيسي والتي تتطلب ضرورة العمل على الحد من انتشارها ومعانات أفراد المجتمع من تداعياتها حيث أن الحد من الفقر يتجلى من خلال القدرة على توفير فرص عمل وزيادة الدخول وفي هذا الصدد فإن القطاع الخاص في ظل اقتصاد تنافسي يلعب دورا رئيسا في ذلك من خلال المؤسسات والشركات سواء الصغيرة والكبيرة منها والتي تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لتوفير فرص العمل وزيادة الدخول بما يساهم في الخروج من دائرة الفقر.

حيث وأنه باعتبار القطاع الخاص يساهم تحقيق نمو اقتصادي سريع على المدى الطويل فإنه يساهم بذلك بتوفير المزيد من المداخيل الضريبية الى خزينة الدولة،بالشكل الذي يسمح لها بتوفير التمويل اللازم للعديد من الأنشطة المرتبطة بأدائها الموجهة خصيصا لاستفادة الفقراء منها كالخدمات الصحية والتعليمية، وهو ما يضمن تحسنا في مستوى المعيشة بالشكل الملحوظ، كما تشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين معدلات الفقر ومعدلات النمو الاقتصادي كما تؤكده تجارب الدول الأسيوية المتقدمة، حيث أن مؤشر الفقر انخفض في سنوات الثمانينيات وبداية التسعينات أين سجل ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي أنداك، في حين أنه شهد أرقاما إبان الأزمة المالية سنة 1997 (الأزمة الآسيوية) والتي أسفرت عن انخفاض كبير في معدلات النمو الاقتصادي للدول المعينة.[1]

[1] كريم بودخدخ، مسعود بودخدخ، مرجع سبق ذكره، ص 5.

المطلب الثالث: عوامل نجاح القطاع الخاص في تفعيل التنمية الاقتصادية.

على الرغم من أهمية الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية، إلا أن نجاح مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البيئية الأساسية والمرافق العامة أو في المشروعات الإنتاجية والخدمية يحتاج إلى توفير عدد من العوامل التي يمكن إيجازها فيما يلي: [1]

- الدراية التامة بالأسواق والقطاعات التي تحتاج إلى مشاركة القطاع الخاص، حيث يساعد الفهم العميق لطبيعة الأسواق ومواطن الضعف والقوة فيها وللقطاعات المختلفة وما تتمتع به من فرص استثمارية على تحديد الأسلوب الأمثل لمشاركة القطاع الخاص.

- ضرورة وجود إرادة سياسية داعمة لمشاركة القطاع الخاص في الأنشطة المختلفة والالتزام بمساندة هذه المشاركة في إطار رؤية محددة طويلة المدى.

- القضاء على العوائق البيروقراطية التي تؤثر سلبا على مشاركة القطاع الخاص في برامج التنمية.

- توفير العقار اللازم لإقامة المشروعات، خاصة وان هذه المشكلة تعد من أكبر العوائق التي تواجه القطاع الخاص.

- توفير الخدمات والمرافق اللازمة لإقامة التجمعات الصناعية والتجارية.

- تشجيع إقامة شبكة العلاقات التي تساند النشاط الاقتصادي من خلال المساهمة في تأسيس جمعيات رجال الأعمال والتكتلات الاقتصادية المختلفة.

- وجود مشاركة قوية بين السلطات المحلية والقطاع الخاص.

- المتابعة المستمرة لمشروعات القطاع الخاص للوقوف على ما تعانيه من صعوبات لمواجهتها بشكل سريع وحاسم أو التعرف على عوامل النجاح ومحاولة محاكاتها من مشروعات مماثلة، كما يتعين تقييم أثر هذه المشروعات على معدلات التنمية المحلية لتحديد مدى جدواها ومدى تحقيقها لأهدافها.

- وجود المؤسسات والآليات والوسائل الكفيلة بتحويل المدخرات إلى استثمارات حقيقية مثل أسواق رأس المال والأوراق المالية والبنوك التجارية لغرض جذب واستيعاب المدخرات والقيام بتحويلها إلى استثمارات بتقديم القروض وشراء الأسهم والسندات والتسهيلات الأخرى من وإلى الراغبين في الاستثمارات المنتجة عند أسعار فائدة مشجعة ومستقرة تحددها عوامل العرض والطلب على النقود[2].

[1] ليني عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص565.

[2] عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 55،56.

خلاصة الفصل

تعتبر التنمية الاقتصادية إحدى أهداف الدول النامية التي تسعى إلى تحقيقها فهي عبارة عن عملية يتم فيها انتقال الاقتصاد من حالة الركود والتخلف إلى الازدهار والرقي وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تقوم الدولة باتخاذها خلال فترة زمنية معينة وذلك وفق مخطط شامل ومحدد، كما تهدف التنمية إلى تقليص الفجوة الاقتصادية بين مختلف شرائح المجتمع وبين الدول المتقدمة والدول النامية وهو ما تبينه مختلف الاستراتيجيات المفسرة للتنمية الاقتصادية إلا أنها هذه الأخيرة تعاني من مجموعة من العقبات تحول دون بلوغها للهدف المنشود وقد تكون هذه العقبات اقتصادية أو اجتماعية.

و يعتبر القطاع الخاص ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ويهدف إلى تحقيق الربح ، ويتطلب نموه نمو مجموعة من العوامل منها المرتبطة بمناخ الاستثمار مثل الاستقرار السياسي والتشريعي إضافة إلى العوامل التمويلية إلا أنه يواجه مجموعة من العوائق مثل الضرائب وتعدد القوانين والبيروقراطية ، كما يلعب القطاع الخاص دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية مع القطاع العام والتنمية الاجتماعية عن طريق تقديم الخدمات الصحية والتعليمية ، ولنجاح القطاع الخاص في تفعيل التنمية يتطلب وجود إرادة سياسية داعمة للقاع الخاص في مختلف الأنشطة.

الفصل الثاني: القطاع الخاص في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: تقديم القطاع الخاص في الجزائر

المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر

المبحث الثالث: مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2001-2015

تمهيد:

لقد شرعت الجزائر و مند بداية التسعينات في تطبيق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ،ليكون البديل المفضل للتخلص من الإختلالات التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني ،حيث تم وضع تنظيم اقتصادي جديد تضبط فيه العمليات الاقتصادية بواسطة آليات السوق ،و يعتمد هدا النظام على التقليل من تدخل الدولة ، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص ، كما سعت الدولة الجزائرية كونها حديثة التجربة في ميدان الانتقال إلى اقتصاد السوق و توفير شروط ومناخ ملائم لنجاح هذه التجربة ، وهذا ما سنتعرف عليه من خلال هذا الفصل حيث قمنا بتقسيم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث كانت كالتالي:

المبحث الأول: لمحة حول القطاع الخاص في الجزائر

المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر

المبحث الثالث: مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2001-2015

المبحث الأول: لمحة حول القطاع الخاص في الجزائر .

تسعى الدولة الجزائرية إلى تشجيع وتطوير القطاع الخاص من خلال سن وإصدار التشريعات الخاصة بتشجيع المبادرة الخاصة، وذلك من اجل إزالة الشكوك والمخاوف للمستثمرين للاستثمار في القطاع الخاص، وسوف نحاول في هذا المبحث والذي قسمناه إلى ثلاثة مطالب للتعرف على مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر، ومكانة القطاع الخاص في تشريعات الاستثمار في الجزائر، والإطار المؤسسي لتطوير وترقية القطاع الخاص في الجزائر.

المطلب الأول: مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر.

لقد مر الاستثمار بعدة مراحل في الجزائر وخاصة القطاع الخاص ويمكن تلخيص تطور القطاع الخاص من خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى: مرحلة التهميش (1963-1982).

إن الاختيار الإيديولوجي للجزائر بعد الاستقلال جعلها تهمش القطاع الخاص، ولم تمنح له دورا في التنمية الاقتصادية، حيث استحوذ القطاع العام على أغلبية وسائل الإنتاج الوطني، وتم احتكار كل من النظام المالي والنقدي والتجارة الخارجية، ومنحت الأولوية للمؤسسات العمومية، وهذا معناه ليس عدم وجود القطاع الخاص، إلا أن سيطرة الدولة على الجهاز الإنتاجي جعل رأس المال الخاص لا يتجه نحو القطاع الخاص بل يتجه نحو قطاعات غير إنتاجية، وبهذا لم يعد القطاع الخاص متجانسا وموحدا، بل على شكل نشاطات متنوعة ولهذا فإنه يجب الاستثمار في القطاع الخاص، ولقد قامت الدولة بعد ذلك وتحديدا سنة 1963 بإصدار أول قانون متعلق بتنظيم الاستثمارات الخاصة (قانون رقم 277/63 ، المؤرخ في 27 جويلية 1963 والمتعلق بالاستثمارات الخاصة) فقد أعطى الحرية للاستثمارات الخاصة لكن بشروط أهمها تحديث وتحديد عوامل الإنتاج والتكوين والترقية العقارية وكان موجها أساسا للمستثمرين الأجانب أو لرؤوس الأموال، وأكد ميثاق الجزائر 1964 على ضرورة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وقد اعترف هذا الميثاق بالقطاع الخاص وبالملكية الخاصة بشرط توجيهها،كما جاء في الميثاق أن رأس المال الخاص في هذه الفترة كان يتواجد في فرعي الاقتصاد على شكل مؤسسات تجارية وأملاك زراعية، كما أكد على توجيه

الرأس مال الخاص إلى الصناعة، كما جاء في الميثاق أن هناك عدم توازن بين القطاع الرأس مالي والاشتراكي[1].

ولهذا وفي سنة 1966 صدر الأمر رقم (248/66) المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 والذي يشكل مع النصوص القانونية التي يستند إليها قانون الاستثمارات وقد جاء هذا الأمر لسد الثغرات التي تميز بها القانون السابق من خلال توسيعه ليشتمل الرأسمال الوطني، وكذا تحديد دور ومكانة القطاع الخاص والضمانات الشرعية الواجب منحها إياه سواء كان أجنبيا أو وطنيا، إذ حدد الأمر الجديد مجال تدخل القطاع الخاص، لكن في المقابل أكد القانون من جديد على الدور الاحتكاري للدولة داخل القطاعات الحيوية والإستراتيجية للاقتصاد الوطني.

وفي سنة 1976 جاء الميثاق الوطني ليؤكد على ضرورة الحفاظ على الاشتراكية وتحديد نشاطات القطاع الخاص بطريقة لا تسمح له من أن يكسب قوة اقتصادية، لذلك تم حصر نشاط القطاع الخاص في أنشطة ثانوية لكي لا يتمكن هذا القطاع من التأثير على مراكز القرار في الدولة، ولقد حرص الميثاق على التفريق بين القطاع الخاص الاستغلالي والغير الاستغلالي واعتمد في ذلك على حجم المؤسسة وعدد عمالها كمعيارين لاكتشاف وجود الاستغلال، إن المحاولة التي تضمنها الميثاق الوطني في سبيل إعطاء مكانة للقطاع الخاص ضمن المجال الاقتصادي تعود أساسا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية عما كانت عليه في سنة 1962 فقد أصبح القطاع الخاص واقعا لا يمكن تجاهله وهذا ما أوجب إعادة النظر في الإطار التشريعي والقانوني المرتبط بالقطاع الخاص[2].

المرحلة الثانية: مرحلة رد الاعتبار (1982-1988)

خلال هذه الفترة ظهرت الرغبة في تأطير القطاع الخاص مع بداية الثمانينيات، على أساس أن ملكية الدولة للمشروعات الكبيرة وإدارتها لهذه الملكية تخضع هذه المشروعات لفلسفة إدارة تحكمها العقلية البيروقراطية التي لا تتناسب وعقلية إدارة الأعمال التي لا يملكها ولا يمارسها إلا قطاع الأعمال الخاص لاعتبار أن إدارة الأعمال تتميز بفلسفة وأسلوب القطاع الخاص يحكمها مبدأ أساسي هو "المخاطرة والعائد"

[1] شهرزاد زغيب، **مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي مند الاستقلال**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ورقلة، 2004، ص42.

[2] إكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص111.

وأنه كلما زادت درجة المخاطرة كلما زاد العائد المتوقع وهذا السباق بين المخاطرة والعائد" يفجر الطاقات الإبداعية الكامنة عند رجال الأعمال مما يدفعهم إلى البحث على كل جديد وتحسين أداء ما هو قائم وتشتد المنافسة بينهم فيتحول الاقتصاد الوطني إلى كتلة ديناميكية تندفع إلى التطور والنمو بقوة[1].

وهذا ما مهد لوضع أول ضمان قانوني خاص بترقية المبادرة الخاصة التي تضمنه قانون الاستثمار رقم (11/82) المؤرخ في 21 أوت 1982، والذي اعتبر بمثابة تحول نوعي في التشريع المنظم للقانون الخاص الوطني وقد استثنى القانون من حقل تطبيقه رأس المال الأجنبي وذكر المهام التي أوكلت للاستثمار الخاص كالمساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية اللازمة وتجنيد الادخار وخلق مناصب الشغل وإشباع حاجات المواطنين من الخدمات والسلع وتحقيق تكامل مع القطاع العمومي، وتدعم هذا القانون بإصدار الأمر رقم (93/83) الصادر في 29 جانفي 1983 والذي أنشأ ديوانا لتوجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمارات الخاصة (OSCIP) وقد وضع تحت وصاية وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية حيث أوكلت لهذا الديوان مهام ضمان أفضل تكامل للاستثمارات الخاصة مع مسار التخطيط وتوجيه الاستثمار الوطني الخاص نحو نشاطات ومناطق كفيلة بتلبية حاجات التنمية وضمان التكامل مع القطاع العمومي، وفي (1986 جاء الميثاق الوطني) الذي اعترف بدور القطاع الخاص ومكانته في الاقتصاد وأكد على ضرورة إعطاء الضمانات المناسبة في إطار القانون وتشجيع التخطيط لهذا القطاع وهذا كان غائبا من المواثيق السابقة[2].

المرحلة الثالثة : مرحلة الانفتاح: 1990:

في هذه المرحلة عرفت الجزائر تحول جذري على الصعيد السياسي والاقتصادي، شهد فيها تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والتي من خلالها تم الانتقال من النظام الاشتراكي المعادي للقطاع الخاص إلى اقتصاد السوق القائم على تشجيع المبادرة الخاصة، إذ مع مطلع التسعينيات جاء قانون رقم (10/90) الصادر في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض والذي اعتبر أحد أدوات تنمية الاستثمار الخاصة المحلية في الجزائر وشجع الشراكة بمختلف أشكالها وقد سهل سير حركة رؤوس الأموال بشكل كلي، وقد جاء قانون رقم (19/91) المتضمن تحرير التجارة الخارجية والذي يضمن حركة التجارة الخارجية ويخضع القطاعين لنفس المعايير والشروط.

[1] حسين مدحت، **الخصخصة والسياسة العربية بشأنها دواعيها والأهداف المرجوة منها** الكويت، دار سعاد الصباح، 1993، ص13.

[2] إكرام مياسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 113-115.

وقد تدعم الإصلاح الاقتصادي بقانون استثمار آخر بموجب المرسوم التشريعي رقم (12/93) المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والذي يهدف بالأساس لتحرير الاقتصاد عن طريق فتح الأسواق للرأسمال الوطني والأجنبي، ويعتبر قانون 1993 يمثل أول انجاز مهم نحو الليبرالية واقتصاد السوق الذي يمثل القطاع الخاص محركه الأساسي، ولقد تدعم ذلك بالمرسوم رقم (22/95) الصادر في 26 أوت 1995 المتضمن خصخصة المؤسسات العمومية[1].

المرحلة الرابعة: مرحلة الألفية الثالثة:

جاءت هذه المرحلة لتقديم التصحيحات الضرورية وإعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار حيث أصدرت السلطات العمومية الأمر رقم (03/01) المتعلق بتطوير الاستثمار ومن بين المسائل التي تضمنها هذا الأمر إلغاء التمييز بين الاستثمارات العمومية والخاصة ومرافقة وتسهيل عملية الاستثمار وقد تميزت سنة 2001 أيضا بظهور القانون التوجيهي رقم (18/01) الصادر في 12 ديسمبر 2001 الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد عمل على تنظيم وتحديد إجراءات التسهيل الإداري لترقية وتشجيع المؤسسات الخاصة، وأهم ما ميز 2001 هو البدء بتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) حيث يأتي بعد استكمال الجزائر لالتزامات برنامج التعديل الهيكلي وهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي تحضير الجزائر لإنعاش اقتصادي جديد بوضع إستراتيجية تسمح بانطلاق عملية تنمية مستدامة واستكمال للبرنامج السابق ثم وضع برنامج دعم للنمو الاقتصادي والذي يمتد على مدار الفترة 2005-2009، وهو امتداد لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ويعتبر إطار من الفرص للمتعاملين الاقتصاديين[2].

المطلب الثاني: مكانة القطاع الخاص في تشريعات الاستثمار

لقد مر القطاع الخاص في الجزائر بعدة تشريعات و قوانين يمكن إبرازها فيما يلي :

أولا: مكانة القطاع الخاص ما قبل فترة الإصلاحات:

لقد جاءت هذه القوانين نتيجة للسياسة الاقتصادية أنداك والمجالات في تطبيق مبادئ النظام الاشتراكي حيث أصدرت الجزائر مجموعة من القوانين المتعلقة بالاستثمار ويمكن إيجاز مكانة القطاع الخاص في هذه التشريعات فيما يلي:

---

[1] نورة محمدي، **دراسة تحليلية في أثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ورقلة، 2006، ص 42،43.

[2] إكرام مياسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 116-119.

- قانون الاستثمار الخاص رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963:

يعتبر قانون الاستثمار رقم 63-277 أول قانون للاستثمار بالنسبة للجزائر المستقلة يتطرق للقطاع الخاص، ولقد أعطى الحرية للاستثمارات الخاصة لكن بشروط توطين الاستثمارات، تحديث وتجديد عوامل الإنتاج، تكوين وترقية العمالة، وركز هذا القانون على الاستثمارات الأجنبية وإهمال الاستثمارات الخاصة الوطنية وهذا راجع إلى ضعف الإمكانيات الداخلية وقلة رؤوس الأموال وحاجة الاقتصاد الوطني أنداك إلى رأس المال الأجنبي[1].

- قانون الاستثمار الخاص رقم 66-284 المؤرخ في 15سبتمر 1966:

نتيجة للنقص الواضح في القانون 277/63 قامت السلطات الجزائرية بإصدار قانون الاستثمار رقم 284/66 والمتعلق بالاستثمار الوطني والذي يهدف إلى سد الثغرات التي ظهرت في القانون 277/63، وذلك بتعريف المبادئ التي يقوم عليها رأس المال الخاص سواء أجنبي أو وطني وتحديد الضمانات والمنافع المتوفرة به، ومن أهم المبادئ التي تضمنها هذا القانون هو أن الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر، حيث ترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية إلى الدولة والهيئات التابعة لها، أما القطاع الخاص الوطني فيمكنه الاستثمار في القطاعات الأخرى بشرط الحصول على الاعتماد من قبل السلطات الإدارية[2].

- **قانون الاستثمار الخاص رقم 82-13 المؤرخ في 21 أوت 1982:**

بعدما اعتبر القطاع الخاص هامشيا منذ سنة 1963، وحدد دوره في أداء بعض المهام الثانوية، خاصة في مجال التجارة والخدمات، اتضح بأن القطاع الخاص خاصة منه الأجنبي له دورا مميزا لاسيما في مجال المحروقات، باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري إذ ورغم احتكار الدولة للقطاع وتأميمها له، بقت حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساعدتها في استغلاله نظرا للإمكانيات المالية والتقنية الكبيرة التي يتطلبها، لذلك صدر القانون 82-13 من اجل توضيح كيفية تشكيل وتشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة ولقد حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49% من رأس مال الشركة وبعد صدور هذا القانون ظهرت دفعة جديدة للاستثمارات حيث بلغت بين سنة 1983-1985 حوالي 2328 مشروع ونظرا لكون القانون اهتم بالجوانب الشكلية أكثر من الجوانب التحفيزية، استدعى الأمر تعديله

[1] محمد زوزي، **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، دراسة حالة، ولاية غرداية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، ص ص 113،114

[2] محمد زوزي مرجع سبق ذكره ص ص 124، 125 (بتصرف).

ليكون أكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري إلى استثمارات خاصة محلية وأجنبية تساهم في زيادة الإنتاج والرفع من معدلات النمو، خاصة في قطاع المحروقات.[1]

- **قانون الاستثمار الخاص رقم 86-13 المؤرخ في أوت 1986:**

لقد أتمم وعدل قانون 82-13 بقانون 86-13 لعدم قدرته على تحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا، خاصة في مجال المحروقات لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق فالشركاء الأجانب، وفق القانون الجديد والذين ينضرون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول اتفاق مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع ومجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الأطراف ولقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية بـ 51% على الأقل، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال ومناصب الشغل وتكوين وتأهيل المستخدمين، مقابل استفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير واتخاذ القرارات الخاصة باستعمال وتحويل الأرباح[2].

ثانيا: مكانة القطاع الخاص ما بعد فترة الإصلاحات.

يعد الفشل الذي تعرضت إليه كل المحاولات والمساعي الجزائرية في ميدان تطوير وتشجيع الاستثمار وذلك بفشل كل القوانين السابقة وعدم تحقيقها للأهداف المرجوة منها، وهذا ما أدى بالدولة الجزائرية بتغيير سياستها واتجهت إلى وجهة أخرى رأت بأنها الطريقة الكفيلة لها لتحقيق الأهداف المسطرة في مجال الاستثمار وخاصة المتعلقة بالاستثمار الخاص الوطني والاستثمار الأجنبي وذلك بالتوجه لاقتصاد السوق.

- **قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض:**

القانون 90-10 المؤرخ في 16 أفريل 1990 والذي صدر من أجل تطوير ومعالجة وتنظيم الاستثمارات المحلية الخاصة والاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر، وقد كرس هذا القانون الطريق لكامل أشكال الشراكة في مجال الاستثمار بدون تخصيص، كما أسندت لمجلس النقد والقرض مهمة إصدار قرارات المطابقة للمشاريع المقدمة، كما ألغي القانون (13/86) المتعلق بالشركات المختلطة والمتعلقة بنسبة

[1] مولاي لخضر، مرجع سبق ذكره ص ص 237،238.

[2] مولاي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص238.

الشراكة الأجنبية والمحلية والمتعلقة بالقاعدة (51%، 49%) وأهم ما جاء به نظام النقد والقرض في مجال الاستثمار نذكر منها ما يلي:[1]

- المادة (181): "يعتبر غير مقيم كشخص طبيعي أو معنوي جزائريا أو أجنبيا، يكون مركز نشاطه خارج الجزائر منذ سنتين على الأقل".
- المادة (182): "يعتبر مقيم كشخص طبيعي أو معنوي جزائريا أو أجنبيا، يكون مركز نشاطه في الجزائر منذ سنتين على الأقل".
- يتعلق المحور الرئيسي للنشاط الاقتصادي (المادتين 182/181) بشرط تحقيق أكثر من 60% من رقم الأعمال خارج الجزائر أو داخلها حسب الحالة، وبالنسبة للأشخاص الطبيعيين أن تكون أكثر من 60% من أملاكهم ومداخلهم خارج الجزائر أو داخلها حسب الحالة، وعلى هذا الأساس يأخذ هذا القانون بجنسية رأس المال لا لجنسية الأشخاص، وقد وضع مجموعة من المبادئ التي تتمثل في:

-حرية الاستثمار في الجزائر باستثناء القطاعات المخصصة للدولة أو الهيئات التابعة لها إلى جانب تحديد شروط تدخل الرأسمال الخاص.

-كما نص القانون على الضمانات المتعلقة بالتحويل، مع الإبقاء على الامتيازات الناجمة عن القوانين 82-13 و86-13 المتعلقين بالشركات المختلطة الاقتصادية.

-المرسوم التشريعي رقم 12/93 المتعلق بتطوير الاستثمارات:

صدر هذا المرسوم في 1993/10/05 ويتعلق بترقية الاستثمار ومواكبة الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر بغية النهوض بالاقتصاد الوطني وإرساء قواعد اقتصاد السوق وذلك بتشجيع القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام لهذا ألغى هذا القانون كل القوانين السابقة ما عدا المتعلقة ببعض النشاطات الحيوية الخاصة بالدولة، وفيما يلي أهم النقاط التي أتى بها ونص عليها:

-مبدأ حرية الاستثمار: "يضمن حرية الاستثمار لكافة المستثمرين سواء كان شخص طبيعي أو معنوي عام أو خاص، مقيم أو غير مقيم"[2].

-أصناف الاستثمار: "مشروع جديد، توسيع طاقة الإنتاج، إعادة الهيكلة، إعادة الاعتبار للنشاط"[3].

---

[1] عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة قسنطينة، 2008، ص252.

[2] المادة 01 من قانون الاستثمار، النصوص التشريعية والتطبيقية، منشورات وكالة الاستثمارات، 1995.

[3] المادة 01 من قانون الاستثمار، المرجع نفسه.

-مبدأ المساواة: المساواة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب والمحليين بحيث يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات فيما يتصل بالاستثمار.

-"إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI) سعيا لإعطاء هذا أكثر مصداقية وشفافية، ثم إنشاء هيئة تشرف على تكريس وتجسيد الضمانات والامتيازات والتي جاء بها المرسوم التشريعي رقم 93-12 الذي تم بموجبه إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI)، على شكل الشباك الوحيد من قبل رئيس الحكومة"[1].

-مبدأ التشجيع على الاستثمار: من خلال:

-"إعطاء امتيازات خاصة للمستثمرين في المناطق الخاصة والإعفاء من الرسوم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو محصل عليها من السوق المحلية"[2].

-"تطبيق نسبة منخفضة تقدر بـ 3% من مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع"[3].

-"الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتان وأقصاها 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات IBS، والدفع الجزافي"[4].

ورغم هذه التحفيزات والامتيازات والتسهيلات التي أعطيت للاستثمار سواء الأجنبي أو الخاص المحلي إلا أن المرسوم لم يحقق الأهداف المرجوة وذلك لعدة أسباب متعلقة بالاستقرار السياسي والأمني والذي يولد تخوفا في نفوس المستثمرين وانعدام الثقة وأسباب اقتصادية مثل غياب وعدم توفر الهياكل القاعدية، كما يرجع فشل هذا المرسوم التشريعي إلى ضعف الجهاز المصرفي أي النظام البنكي والغش الضريبي وبقاء الكتلة النقدية خارج الدائرة النقدية.

-الأمر الرئاسي 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار:

في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها السلطة الجزائرية منذ سنوات عديدة تم إصدار الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار وهو القانون المعدل والمتمم للمرسوم

[1] المادة 27 من قانون الاستثمار، نفس المرجع.

[2] المادة 02 من المرسوم رقم 94-303 المؤرخ في 1994/05/17.

[3] المادة 18 من المرسوم التشريعي رقم 93-12.

[4] المادة 17 من المرسوم التشريعي رقم 93-12.

التشريعي (12/93) المتعلق بترقية ودعم الاستثمار، وذلك بما يتماشى مع الواقع الجزائري اتجاه الاستثمار ودعم المستثمرين والطموحات المستقبلية.

-أهم النقاط التي جاء بها الأمر 03/01:

-إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر 01-03 لاسيما تلك المتعلقة بالمرسوم التشريعي رقم 93-12 ماعدا القوانين المتعلقة بالمحروقات[1]

-فتح المجال للاستثمار والشراكة عن طريق مساهمة في رأس مال المؤسسة العامة التي تخضع لنظام الخوصصة حيث عرفت المادة 2 من ذلك الأمر على أنه " اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.

-"المساهمة في رأس المال المؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية. باستعادة النشاط في إطار خوصصة جزئية أو كلية"[2]

-"مبدأ عدم التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب، يعاملون بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار"[3].

- "ضمان تمويل الرأسمالي للمستثمر والعائدات الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية"[4].

- "استفادة المستثمرين من الامتيازات والإعفاءات والحوافز لمدة 10 سنوات"[5].

- "يتم إنشاء بموجب 03/01 مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والمتمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI لدى رئيس الحكومة"[6].

- "إنشاء صندوق لدعم الاستثمار"[7].

-"تنشأ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI على شكل الشباك الوحيد على مستوى الهيكل اللامركزي، يبدأ نشاط الوكالة في أفريل 2002"[8].

---

[1] المادة 35 من الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 47.

[2] المادة 02 من الأمر رقم 01-03 ، المرجع نفسه.

[3] المادة 14 من الأمر رقم 01- 03 ، المرجع نفسه.

[4] المادة 30 من الأمر رقم 01- 03 ، المرجع نفسه.

[5] المادة 10-11 من الأمر رقم 01-03 ، المرجع نفسه.

[6] المادة 06 من الأمر رقم 01-03.

[7] المادة 28 من الأمر رقم 01-03.

[8] المادة 07 من الأمر رقم 01-03.

المطلب الثالث: الهيئات الداعمة لتطور القطاع الخاص في الجزائر.

إلى جانب الإطار التشريعي والقانوني الذي أصدرته الجزائر من أجل خلق مناخ جذاب ومناسب للاستثمارات خاصة المحلية والأجنبية، والذي كان سببا في إيجاد وإنشاء مؤسسات تعمل على مواكبة وتطوير ومتابعة وترقية الاستثمارات بكل أنواعها خاصة الاستثمار في القطاع الخاص، وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم الهيئات والمؤسسات التي تعمل على مساعدة وتطوير القطاع الخاص في الجزائر وهي:[1]

1 -المجلس الوطني للاستثمار:

لقد أنشأ هذا المجلس بواسطة الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20اوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار تحت رئاسة الحكومة ويكلف هذا المجلس ما يلي:

-يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها.

-يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الجارية.

- يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات.

- يفصل على ضوء أهداف هيئة الإقليم، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي، والمتعلقة بالمناطق التي تتطلب تنميتها، مساهمة من الدولة.

-وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

-يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه.

-يحث ويشجع على استحداث مؤسسات، وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار وتطويرها.

2 -الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) لدى رئيس الحكومة، بواسطة الأمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار، وعملا بأحكام المادة 06 من هذا الأمر صدر المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

والذي عرفها على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويمارس وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات المتابعة العملية لجميع أنشطة الوكالة.

وهناك عدة مهام متوسطة ومكلفة بها الوكالة وهي كما يلي:

[1] أعميري خالد، **أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2015،ص ص 46-51.

-تتولى ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

-تساعد المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات.

-تسهيل استيفاء الشكليات التأسيسية، عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد.

-تمنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.

-التأكد من احترام الالتزامات، التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.

-تسيير صندوق دعم الاستثمار.

-تقييم الشباك الوحيد طبقا لأحكام المادتين 23 و24 من الأمر رقم 03.01 المذكور سابقا.

-تحدد فرص الاستثمار، وتكون بنكا للمعطيات الاقتصادية وتضعه تحت تصرف أصحاب المشاريع.

-تجمع كل الوثائق الضرورية، التي تسمح لأواسط العمل بالتعرف الأحسن على فرص الاستثمار، وتعالجها وتنتجها وتنشرها عبر أنسب وسائل الإعلام.

-تقوم بالمبادرة في مجال الإعلام والترقية والتعاون، مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر وفي الخارج، بهدف التعريف بالمحيط العام للاستثمار في الجزائر، ويفرض العمل والشراكة فيها والمساعدة على إنجازها.

-تحدد العراقيل والضغوط التي تعيق انجاز الاستثمار، وتقترح على السلطات المعنية التدابير التنظيمية والقانونية لعلاجها.

-تقوم الوكالة بتقديم إلى المجلس الوطني للاستثمار وإلى السلطة الوصية كل تقرير واقتراح تدابير مرتبطة بتطوير الاستثمار.

3 -الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSJ):

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، بواسطة المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، حيث نص هذا المرسوم على إنشاء الوكالة الوطنية قادرة على مساعدة الشباب التخلص من ظاهرة البطالة، ودفعهم إلى عالم الشغل، وتتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتكمن مهام الوكالة في النقاط التالية:

-تراقب وتدعم وتتابع أصحاب المشاريع، في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

-تقوم بتسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيضات الفائدة، في حدود العلاقات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل والمؤسسات المالية وبالإعانات والامتيازات الممنوحة لهم عن طريق الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.

-تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب دوي المشاريع.

–تشجيع كل أشكال الأعمال الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب من خلال التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي، عن طريق إبرام اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة ترغب في ذلك.

–تضع تحت تصرف الشباب أصحاب المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتنظيمي والتشريعي المتعلق بممارسة نشاطاتهم.

ومن أجل السير الحسن لمصالح الوكالة فإنها تقوم بـ:

-تكليف مكاتب دراسات متخصصة ولحساب الشباب دوي المشاريع الاستثمارية لدراسة الجدوى كما تكلف أيضا هياكل متخصصة لانجاز قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات، وتقوم بتنظيم تدريبات لتعليم الشباب دوي المشاريع وتجديد معارفهم، وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية كما تستعين بخبراء مكلفين بدراسة مشاريع ومعالجتها.

تطبيق كل التدابير التي من شانها أن تسمح بتعبئة المواد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات، واستعمالها في الآجال المحددة.

المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر.

لقد ازدادت أهمية المؤشرات الدولية في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار، حيث أثبتت العديد من الشواهد الواقعية أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين نمو الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، وتوجد العديد من المؤشرات الدولية التي تحاول رصد بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في الدول و لأجل معرفة مكانة الجزائر وتقييم مناخ الاستثمار فيها سوف نتطرق لأهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بمناخ الاستثمار .

المطلب الأول: وضع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية

وسيتم التطرق لبعض أهم هذه المؤشرات الدولية فيما يلي:

أولا :مؤشر التنافسية العالمي: هو تقرير يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، منذ عام 2003، يقوم التقرير بتقييم قدرة الدول على تقديم الازدهار لمواطنيها، وهذا بدوره يعتمد على قدرة الدولة في الاستفادة من مصادرها المتاحة، كما يعد أداة مهمة في توجيه السياسات الاقتصادية وقرارات الاستثمار وتأثيرها في الأوضاع التنافسية العالمية وأداة لتفحص نقاط القوة و مواطن الضعف في بيئة أداة الأعمال[1].

يتضح من الجدول أدناه أن مناخ الاستثمار في الجزائر بالاعتماد على مؤشر التنافسية العالمي قد شهد تراجع من المرتبة 74 عالميا سنة 2003 إلى المرتبة 110 سنة 2002 لتشهد تقدما معتبرا سنة 2014 باحتلالها المرتبة 79، لتعود لاحتلال المرتبة 87 سنة 2015،والجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة 2003 إلى2015 .

[1] World Economic forum, global comppetitiveness report, 2016/2017, p 3, Visited: 10/03/2018.

الجدول رقم (1): يوضح ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2003_2015)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المرتبة	74	71	82	76	81	99	83	86	87	110	100	79	87
قيمة المؤشر	-	3.67	3.75	3.9	3.9	3.7	3.95	4.0	4.0	3.7	3.8	4.1	4.0

source: world Economic,forum,theGLOBALcompetitiveness, Reports :2003-2015.

ثانيا :مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يصدر مؤشر سهولة أداء الأعمال سنويا من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وذلك منذ سنة 2004، يهتم بقياس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتكون المؤشر بين متوسط عشر مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال وتشمل تلك المؤشرات على: بدء المشروع، التعامل مع التراخيص، توظيف العاملين، تسجيل الملكية، الحصول على القروض، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود تنفيذ العقود، إغلاق المشروع[1].

الجدول رقم (2) يوضح وضع الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2005 إلى 2015

السنوات	2005	2006	2007	2009	2010	2011	2012	2014	2015
المرتبة	58	80	88	132	136	143	148	147	154

Source: The international bank for reconstruction and Development, the word Bank 2005-2015,web site: http://www.doingbusiness.org/media/giawb/doing. Visited: 10/03/2018.

من خلال الجدول نلاحظ أن ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال يشهد تراجع كبيرا منذ سنة 2005 حيث احتلت المرتبة 50 من أصل 155 دولة لتحتل المرتبة 136 سنة 2010 لتشهد تراجعا

[1] أسماء بن طراد، شريط عابد، **آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بحوث اقتصادية عربية**، العددان 73-74/ خريف 2015- شتاء 2016، ص203.

أيضا سنة 2015 لتحتل المرتبة 154، ما يبين أن الجزائر مازالت غير قادرة على إصلاح مناخ الاستثمار الخاص بها.

ثالثا: مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية سنويا في معهد هيرتاج " Hertage" بالاشتراك مع صحيفة وول ستريت جورنال سنويا مند عام 1995 ويعتمد المؤشر على اختبار 50 متغير اقتصاديا مدرجة في 10 مجموعات تشمل ما يلي:[1]

السياسات التجارية، العبء المالي للحكومة، التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد، السياسة النقدية، استقطاب رأس المال الأجنبي، التمويل والنظام المصرفي، سياسات الأجور الأسعار، حقوق الملكية، أنشطة السوق الموازية، التشريعات والإجراءات وذلك لغرض قياس درجة تدخل الحكومة في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع.

وتمنح هذه المكونات أوزانا متساوية فيما بينها، وبحسب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية كما يلي:

-الفئة الأولى من 1 إلى 1.95 تدل على حرية اقتصادية كاملة.

-الفئة الثانية بين 2 إلى 2.95 تدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.

-الفئة الثالثة بين 3 إلى 3.96 تدل على ضعف الحرية الاقتصادية.

-الفئة الرابعة بين 4 إلى 5 تدل على انعدام الحرية الاقتصادية.

[1] منصوري زين، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، جامعة الشلف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد02، ص ص 143، 144.

الجدول رقم (3):يوضح ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2001-2015:

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ترتيب	90	79	94	100	114	119	107	105	132	140	145	146	157
قيمة المؤشر	57.3	61	57.7	58.1	53.2	55.7	56.6	56.9	52.4	51.0	49.6	50.8	48.9

Source:- The heritage foundation, web site : http://www.heritage.org/
-The wall street journal. «http://www.wsj.com/»,Visited on :11/03/2018.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر تتراوح ما بين 44 إلى 56.9 ما يعني أن الجزائر تقع في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة حيث احتلت المرتبة 157 سنة 2015 بعدما كانت في المرتبة 107 سنة 2009 يرجع هذا الترتيب المتأخر للجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية إلى تدهور مراتبها ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية.

رابعا :المؤشر المركب للمخاطر القطرية :

يصدر هذا المؤشر المركب للمخاطر القطرية شهريا عن مجموعة PRS GROUP (الدليل الدولي للمخاطر القطرية) منذ عام 1980 ويهدف هذا المؤشر لقياس المخاطر الكلية (مالية، سياسية واقتصادية) المرتبطة بالاستثمار، ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقويم المخاطر السياسية الذي يشكل نسبة 50%من المؤشر المركب، مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية بنسبة 25 % ومؤشر تقويم المخاطر المالية بنسبة 25%.

ويشير دليل المؤشر إلى خمس مجموعات، وذلك بحسب درجة المخاطرة على الشكل التالي[1]:

-من صفر إلى 49.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جدا،

-من 50 إلى 59.9 نقطة درجة المخاطرة مرتفعة.

-من 60 إلى 69.9 نقطة درجة مخاطرة معتدلة،

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2005، ص 64.

-من 70 إلى 79.9 نقطة درجة مخاطرة منخفضة،

-من 80 إلى 100 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جدا،

إذ أن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة، المخاطرة في حالة انخفاض قيمة المؤشر.

الجدول رقم (4) يوضح وضع الجزائر في مؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2002-2015.

السنوات	2002	2003	2004	2005	2007	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015
درجة المخاطرة	63.8	65.8	75.5	77.3	78.5	76.8	70.8	72	72	68	67	69

Source: http://www.prsgroup.com/category/risk-index, (visited on :12/03/2018).

من خلال معطيات الجدول رقم (4) نلاحظ أن الجزائر تميزت بدرجة مخاطرة تراوحت ما بين معتدلة إلى منخفضة خلال الفترة 2002 إلى 2015 وذلك بسبب الاستقرار السياسي والمؤشرات المالية الايجابية (ارتفاع أسعار البترول).

خامسا :مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:

يصدر منذ عام 1996 عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (كوفاس) ويقيس مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية ويستند إلى مؤشرات نوعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، ومخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ، مخاطر الأزمات في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية، سلوك التعداد في العمليات قصيرة الأجل.[1]

وصنف دليل المؤشر الدول إلى مجموعتين عما:[2]

- درجة الاستثمارA: وتقسم إلى أربعة مستويات

A_1: البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا، إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار العربية لعام 2005** ،الكويت، 2005، ص67.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2003 الكويت**، 2003، ص ص 79،80.

A_2: احتمال عدم السداد يبقى ضعيف جدا في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقرار، أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل على الدول المصنفة ضمن A_1.

A_3: بروز بعض الظروف الاقتصادية والسياسية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لكن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة مع استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.

A_4: سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوء حال "مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية ورغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى في حدود مقبولة جدا.

-درجة المضاربة: وتنقسم إلى 3 مستويات:

-B: يرجح أن يكون للبيئة "السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا".

-C: قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا.

-D: ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل النداء السيئ جدا أكثر سوءا.

وقد صنفت الجزائر وفق مؤشر الكوفاس ضمن درجة الاستثمار A_4 من سنة 2005 إلى غاية 2015 وذلك بسب تحسن وضعيتها المالية وتوفرها على احتياط صرف لا بأس به، إلا أنها تبقى قريبة جدا من درجة المضاربة بعدما كانت تصنف في درجة الاستثمار B سنتي 2002و2003.

الجدول رقم (5) يوضح الجزائر في مؤشر الكوفاس المخاطر القطرية للفترة 2005-2015.

السنوات	2002	2003	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
درجة المخاطرة	B	B	A_4	A_4	A_4	A_4	A_4	A_4	A_4	A_4	A_4	A_4	A_4

Source : (http://www.coface.com/fr/Eudes_econmiquer-et-risque, visited on: 09/03/2018).

المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي في الجزائر.

من خلال هذا المطلب سوف نقوم بذكر اهم المؤشرات الاقتصادية للجزائر وهي :

اولا :التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري:

-تستند البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة لنمو الاستثمار الخاص على أنها تلك التي تتميز بانخفاض عجزة وتدني معدل التضخم (توازن داخلي) وانخفاض العجز في ميزان الحساب الجاري وفي المديونية الخارجية (توازن خارجي) وبالتالي فإن المؤشرات الأساسية لتقييم مناخ الاستثمار هي:

-مؤشر النمو الاقتصادي

-مؤشر التضخم

-مؤشر المديونية الخارجية

-مؤشر سياسة التوازن الداخلي (العجز أو الفائض في الميزانية)

-مؤشر التوازن الخارجي (العجز أو الفائض في ميزان الحساب الجاري)

1 - التوازنات الداخلية:

1 1 معدل النمو الاقتصادي

غالبا ما يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية، ومما ينطوي عليه ذلك من إمكانات على تحقيق التراكم الرأسمالي، وما يفضي إليه هذا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج، كما يعد مؤشر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري، فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالبا ما يحول دون تنمية الاستثمار[1].

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره ، ص 275.

الجدول رقم (6) يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)

الوحدة: مليار دولار

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل نمو الناتج المحلي	2.7	4.7	6.9	5.2	5.1	1.68	3.37	2.36	1.63	3.63	2.89	3.37	2.77	3.79	3.76
إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	54.745	56.748	67.802	85.144	102.721	117.03	134.98	171	137.21	161.21	200.02	209.06	209.75	213.81	165.87

Source : www.albankaldawli.org/ar/country/algeria, visited on: 12/03/2018.

لقد شهد معدل نمو الناتج المحلي pib ارتفاعا ملحوظا سنة 2002 قدر ب 4.7 %و6.9% سنتي 2002 و 2003 على التوالي مقارنة ب 2.7% سنة 2001 ليشهد انخفاضا محسوسا سنة 2006 قدر بـ 1.68%، ليعود وينخفض سنة 2009(1.63%) ثم شهد استقرارا طفيفا سنوات 2010 إلى 2016 قدر ما بين 2.77 %إلى 3.79%، أما إجمالي الناتج المحلي فقد شهد ارتفاعا سنة 2001 قدر ب 54.745 مليار دولار أمريكي إلى 213.81 مليار دولار أمريكي سنة 2014 وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار البترول ليشهد تراجع سنة 2015 و قدر ب 165.8 مليار دولار أمريكي وذلك راجع إلى تأثر الجزائر بانخفاض أسعار البترول.

2-1 -تطور معدل التضخم:

يعتبر التضخم كمؤشر يعبر عن فاعلية السياسة النقدية ويمكن ترجمته كأحد مؤشرات التوازن الداخلي إلى جانب العجز في الموازنة العامة، ويؤدي ارتفاع في معدلات التضخم إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأس المال، كما ينظر إليه في بعض الأحيان بوصفه مؤشر لدرجة الاستقرار السياسي خصوصا في الأقطار التي تعاني من معدلات مرتفعة بين التضخم الأمر الذي يساعد على انتشار ظاهرة "الدولرة" مما ينعكس ذلك في شكل ارتفاع معدلات هروب المدخرات المحلية إلى الخارج، كما يؤدي التضخم إلى تشويه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى الأنشطة ذات الأجل القصير ويبتعد عن الاستثمارات طويلة المدى[1].

الجدول رقم (7) يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2015.

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التضخم	1.4	2.58	3.56	1.6	2.5	3.7	4.8	5.8	5.8	3.9	4.5	8.9	3.3	4.5	3.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر.

من خلال الجدول نلاحظ نوع من الاستقرار في معدلات التضخم خلال الفترة 2001 إلى 2006 محصور مابين 1.4 %إلى 3.7% ، إلا لأنه شهد ارتفاعا محسوسا (كبيرا) بعد ذلك خاصة سنة 2012 ليبلغ الذروة حيث قدر ب 8.9 %ليشهد بعض التراجع سنوات 2013 إلى 2015 حيث قدر 3.3 %سنة 2015، ويعود هدا التدبدب و الارتفاع الكبير في معدلات التضخم إلى الارتفاع الكبير للأسعار إضافة إلى عدم استقرار أسعار البترول.

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 278.

1- 3- عجز الميزانية:

يعتبر عجز الميزانية العامة للدولة سمة تعرفها أغلب الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، ولهذا العجز أسباب الرئيسية التي تؤدي للوقوع فيه بحيث يعرف العجز الموازني بأنه تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة[1].

كما تهدف أغلب الاقتصاديات المتطورة إلى تحقيق الاستقرار في الموازنة حيث كلما انخفض العجز كلما أدى إلى الاستقرار الاقتصادي كما تهدف إلى تقليص العجز دون توليد ضغوط تضخمية[2] كما أنه هناك العديد من أسباب التي تؤدي إلى العجز في الموازنة العامة للدولة أهمها زيادة النفقات العامة وتراجع الإيرادات العامة، كما تقوم الدولة بعدة أساليب لعلاج العجز في الموازنة العامة للدولة من خلال محاولة تخفيض النفقات العامة(ترشيد الإنفاق العام) أو فرض الضرائب (سياسات ضريبية) أو عن طريق الاقتراض الداخلي أو الخارجي، إضافة إلى تمويل عجز الموازنة بواسطة الإصدار النقدي الجديد.

الجدول رقم (8): يوضح تطور الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2001-2015)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	إجمالي النفقة العامة	إجمالي الإيرادات العامة	رصيد الميزانية
2001	1321.0	15015.5	184.5
2002	1550.6	1603.2	52.6
2003	1766.2	1966.6	200.4
2004	1831.8	2226.2	394.4
2005	2052.0	3082.6	1030.6
2006	2453.0	3639.8	1186.8
2007	3108.5	3687.8	579.3
2008	4175.7	5111.0	935.3
2009	4246.3	3676.0	570.3-
2010	4466.9	4392.9	74.0-
2011	5853.6	5790.1	63.5-

[1] دردوري لحسن، **عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، جامعة بسكرة، 2013، ص 104.

[2] مولاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 277.

2012	7169.9	6411.3	758.6-
2013	6024.1	5957.5	66.6-
2014	6995.7	5738.4	1257.3-
2015	7656.3	5103.1	2553.2-

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية : (2001-2015).

من خلال جدول رقم (8) يوضح تطور الميزانية العامة الخاصة بالجزائر، أن رصيد الميزانية سجل ارتفاع بداية من سنة 2002 قدر بـ52.6 مليار دينار إلى أن وصل إلى 1186.8 مليار دينار سنة 2006 ثم شهد بعض التذبذب سنتي 2007 و 2008 قدر ب 579.3و 935.3 على التوالي، كما شهد رصيد الميزانية عجزا بداية من 2009 قدر بـ570.3- مليار دينار إلى غاية 2015 حيث قدر بـ 2553.2- مليار دينار وذلك نتيجة ارتفاع الكبير للنفقات العامة على حساب الإيرادات العامة حيث قدرت النفقات سنة 2015 بـ 7656.3 مليار دينار أما إيرادات فقدرت بـ5103.1 مليار دينار.

2- التوازنات الخارجية:

2-1- المديونية الخارجية:

لقد عانت الجزائر كغيرها من البلدان النامية من ضعف القدرات الإنتاجية والادخارية مما جعلها تتجه إلى الاستدانة الخارجية إضافة إلى انخفاض أسعار البترول ورغبتها في إقامة برامج تنموية بعد الاستقلال مما أدى إلى تزايد حجم المديونية الخارجية للجزائر بشكل كبير.

✓ **أسباب المديونية في الجزائر:**[1]

يوجد العديد من الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكل المديونية في الجزائر من بينها انخفاض أسعار البترول وأيضا انخفاض قيمة الدولار (أسعار البترول مقارنة بالدولار) إضافة إلى ضعف الجهاز الإداري للاقتصاد الجزائري (ضعف إدارة هذه القروض)، ويمكن إبراز تطور المديونية الخارجية للجزائر إلى الأسباب التالية:

[1] الهاشمي بوجعدار ،**ازمة المديونية الخارجية ،اسبابها واثارها** . على الموقع الالكتروني : http://www.webreview.dz/IMG/pdf/ -46.pdf

أ) الأسباب الداخلية:

✓ **ضخامة الجهود الاستثمارية التي عرفتها الجزائر** : حيث رصد رسم السياسة الاقتصادية في الجزائر استثمارات ضخمة، وتبني نماذج صناعية رائدة وتجلى ذلك في الخطط التنموية التي تبنتها الجزائر، فقد وصل معدل الاستثمار إلى 52.5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى بروز ظاهرة اللجوء إلى القروض الخارجية.

✓ **عدم التحكم في سياسة الاقتراض الخارجي:**

عدم الالتزام بالشروط التي حددها الإصلاح المالي لسنة 1970 بأن لا تتعدى نسبة التمويل الخارجي 30% من الاستثمارات المخططة، حيث لم يكن في حساب الجزائر أن المديونية سترتفع وتبلغ المستوى الذي يصعب التحكم فيه.

✓ ضعف التكامل والتنسيق مابين القطاعات وفروع الاقتصاد الوطني

✓النمو الديموغرافي المرتفع، حيث وصل إلى 32% سنويا مما تسبب في تزايد الحاجة إلى الغداء والسكن وهو ما عجز عنه الاقتصاد الوطني على تلبيته.

✓ ضعف الصيانة بالمؤسسات الوطنية.

✓ ضعف نتائج الاستثمار الوطني (عدم فعالية الجهاز الإنتاجي)

ب) الأسباب الخارجية:

✓ **تدهور التبادل التجاري** : انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات من السلع الرأس مالية الصناعية مما جعل التبادل الدولي في غير صالحها.

✓ **تقلبات سعر الصرف:** حيث شكلت تقلبات أسعار الصرف للدولار أثر في تزايد المديونية الخارجية وذلك أن الصادرات النفطية يتم تقييمها بالدولار.

✓ **الشروط الصعبة المفروضة على القروض الممنوحة** : من خلال ارتفاع معدل الفائدة وانخفاض مدة الاستحقاق على القروض الممنوحة.

الجدول رقم (9) : يوضح تطور المديونية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

الوحدة (مليار دولار)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الدين العام الخارجي	22.261	22.642	23.353	21.821	17.191	5.612	5.795	5.921	5.687	5.681	4.405	3.694	3.396	0.430
إجمالي خدمة الدين العام الخارجي	4.464	4.150	4.358	5.658	5.846	13.314	1.431	1.218	1.000	0.667	0.617	0.848	0.520	/

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي، للسنوات :(2001-2014)

http://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_data base

من خلال الجدول نلاحظ أن الديون الخارجية للجزائر سجلت ارتفاعا كبيرا حيث قدرت بـ 22.26 مليار دولار سنة 2001 وارتفعت إلى 23.353 مليار دولار سنة 2003 ويرجع ذلك إلى قيام الدولة بالاستدانة الخارجية جراء انخفاض أسعار البترول، لكنها سجلت انخفاضا كبيرا سنة 2006 حيث قدرت بـ5.612 مليار دولار كما شهد إجمالي خدمة الدين العام الخارجي ارتفاعا كبير في ذلك العام حيث قدر بـ13.314 بعدما كان سنة 2005 يقدر بـ 5.846 مليار دولار أمريكي انخفاضا مستمرا بداية من سنة

2008 حيث قدر بـ 5.921 مليار دولار إلى 307.4 مليون دولار سنة 2014، وذلك جراء قيام السلطات الجزائرية بتسديده المسبق للديون الخارجية.

2-2- ميزان المدفوعات:

إن التطورات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاديات العالمية وتوجهها نحو الانفتاح على العالم الخارجي، ما جعل هذه الدول ترتبط ببعضها البعض بمجموعة مختلفة من المعاملات الاقتصادية، فتبادل سلع وخدمات متنوعة تترتب عنها مدفوعات للخارج مقابل الواردات المحصل عليها كنتيجة للصادرات من السلع والخدمات بالإضافة إلى ما قد تمنحه وتحصل عليه الدولة من إعانات وقروض أو القيام باستثمارات في الخارج أو قيام الأجانب باستثمارات داخل الدولة، حيث تقوم (تعمل) كل دولة عل حصر كل هذه المعاملات مع بقية العالم في ميزان المدفوعات[1]، حيث يعرف هذا الأخير بأنه ذلك السجل الذي يتضمن كل المعاملات الاقتصادية والمالية والدولية التي تتم بين المقيمين في دولة والمقيمين في دول العام، كما أنه يعتبر أداة هامة للتحليل الاقتصادي لأنه يبين المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي[2].

جدول رقم (10) : يوضح وضع ميزان المدفوعات للجزائر خلال الفترة (2001-2015)

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	رصيد الحساب الجاري	الميزان التجاري	التوازن العام
2001	7.06	9.61	6.19
2002	4.37	6.70	3.66
2003	8.84	11.14	7.47
2004	11.12	14.27	9.25
2005	21.18	26.47	16.94
2006	28.95	34.06	17.73
2007	30.54	34.24	29.55
2008	34.45	40.596	36.99
2009	0.402	7.784	3.859

[1] حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي- دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2004-2005، ص 03.

[2] علاء الدين عماري، حكيم بوناصري، **أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري-حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة تبسة، 2016، ص ص3،4.

2010	12.149	18.205	15.326
2011	17.66	25.961	20.141
2012	12.418	20.167	12.057
2013	1.153	9.880	0.133
2014	-9.277	0.459	-5.881
2015	-27.289	-18.083	-27.537

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية :(2001-2015).

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن ميزان المدفوعات حقق فائضا منذ سنة 2002 حيث قدر بـ3.66 دولار إلى غاية 2008 حيث سجل أعلى قيمة له وقدرت بـ 36.99مليار دولار، كما شهد ميزان المدفوعات انخفاضا بداية من سنة 2011 التي قدرت بـ 20.141 مليار دولار، ليسجل قيمة 0.113 مليار دولار سنة 2013، كما شهد ميزان المدفوعات عجزا بداية من سنة 2004 قدر بـ 5.881- مليار دولار و 27.537- مليار دولار سنة 2015 .

3-2- الحساب الجاري:

يمثل أهم الحسابات في ميزان المدفوعات، لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث يعتبر استخدام نسبة العجز في الحساب الجاري كمؤشر يعبر عن سياسة التوازن الخارجي يقاس هذا المؤشر باستخدام نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري إلى الناتج المحلي ويعتبر الحساب الجاري أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، واتجاهها نحو الانخفاض يشير إلى نجاح السياسات في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي.

جدول(11) :يوضح تطور رصيد الحساب الجاري خلال الفترة (2001-2015)

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	رصيد الحساب الجاري
2001	7.06
2002	4.37
2003	8.84
2004	11.12
2005	21.18
2006	28.95

2007	30.54
2008	34.45
2009	0.402
2010	12.149
2011	17.66
2012	12.418
2013	1.153
2014	-9.277
2015	-27.289

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية : (2001-2015).

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد الحساب الجاري حقق فوائض سنوات 2001 إلى غاية 2013 كما أن هذه الفوائض تتزايد بداية من 2002 إلى أن وصلت إلى أعلى قيمة لها سنة 2008 حيث قدرت بـ34.45 مليار دولار، كما شهد رصيد الحساب الجاري عجزا خلال سنة 2014 قدر بـ9.277- مليار دولار وفي سنة 2015 قدر العجز بـ 27.289- مليار دولار.

المطلب الثالث: الوضع السياسي والتشريعي (القانوني) للاستثمار في الجزائر

يمثل مناخ الاستثمار لأي دولة العامل الأساسي لجذب وتوطين رؤوس الأموال، حيث تساهم العوامل التي تحدد مدى ملائمة البيئة السياسية والتشريعية في البلد ودرجة جاذبية هذا البلد لاستقطاب وتوطين الاستثمار وتحقيق معدلات تبادلات تجارية متزايدة في الأسواق المفتوحة، حيث ترفع بدورها معدل النمو الاقتصادي وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

1 الوضع السياسي:

يعتبر العمل السياسي أكثر العوامل أهمية في اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية الخاصة بل والعامة نظرا لما تساهم به في قائمة العوامل المشكلة للبيئة الاستثمارية في أي بلد، كون العامل السياسي يشكل مخاطر عدة في عملية الاستثمار منها:[1]

[1] سعيدي يحيى، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص 176.

✓ **المصادرة:** أي مصادرة الحكومة واستيلاءها على المشروعات الخاصة (البعض والكل) لممتلكات لأغراض المنفعة العامة بدون تعويض مادي[1].

✓ **التصفية والتأميم:** إضافة إلى عدم القدرة على تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج وإلغاء العقود والاتفاقيات المبرمة بين الدولة والشركة متعددة الجنسيات أو عدم الوفاء بها لأسباب سياسية.

✓**التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي:** وهذا ما يؤثر سلبا على بناء المشاريع الاقتصادية ويضع جملة من العراقيل أمام جذب الاستثمار الأجنبي، إن أي بلد لا يمكنه استقطاب رأس المال الأجنبي في ظل أوضاع مضطربة أو سكانية حدوثها مستقبلا فاستقرار العامل السياسي مهم جدا في دفع المستثمرين للقدوم إلى البلد.

وبالنسبة للجزائر، وحسب تقارير عدة هيئات دولية فإن درجة العنف السياسي لا تزال تتراجع خاصة منذ الانتخابات التي تمت في أفريل 2004، إن المقاربة الثنائية للحكومة من أجل الحد من التهديد الإرهابي وذلك عن طريق المشاركة العسكرية، ومخطط الوئام المدني والمصالحة الوطنية قد أعطت نتائج معتبرة، مما أدى إلى تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وساهم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الجزائر.

2- الوضع التشريعي والتنظيمي:

إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار يعطي ضمانات للمستثمرين من مختلف الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها، كما أن الإطار التشريعي يمثل الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي، حيث تلتزم كافة الأنشطة بالعمل في قوانين حاكمة ومنظمة لسير هذه الأنشطة[2].

إذ كلما ابتعد المشرع عن التناقض والتعقيد في الإجراءات والتطبيقات العملية لتلك القوانين على أرض الواقع وفق رؤية شمولية يسهل عملية تدفق الاستثمارات الأجنبية، فثبات القوانين الحاكمة للعملية الاستثمارية من شأنه أن يوفر مناخا ملائما وآمنا خصوصا حركة رأس المال وتنقله فضلا عن تقليص البيروقراطية على الاستثمار، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار فلابد من توفر عدة مقومات أهمها:[3]

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية الاستثمار.

[1] عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع الإدارة المالية، جامعة قسنطينة، 2008، ص128.

[2] عمار زودة، نفس المرجع السابق، ص 130.

[3] سعيدي يحيى، نفس المرجع السابق، ص ص 176، 177.

- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم والمصادرة، نزع الملكية، وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول رأس المال وخروجه، فضلا عن أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية.
- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات التي تحدث بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

وقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين والتشريعات كما قد تطرقنا إليها في المطلب الثاني من المبحث الأول للفصل الثاني، بحيث كانت تتلاءم مع طبيعة كل مرحلة، كما يعتبر الأمر رقم 01-03 من أهم القوانين المنظمة للاستثمار في الجزائر والمتعلق بترقية الاستثمار حيث ساهم في توسيع مجال الاستثمار الأجنبي والخاص إلى بعض القطاعات التي كانت حكرا على الدولة.

المبحث الثالث: مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2015):

يعتبر الاستثمار في القطاع الخاص محل جدل واسع كبير بين السلطات الجزائرية وخبراء علم الاقتصاد والمستثمرين الخواص، وذلك من خلال مساعدته وإشراكه في مختلف القطاعات الاقتصادية وفي عملية التنمية بشكل أكبر، وذلك راجع لخصائص وطبيعة القطاع الخاص وما يتمتع به من مزايا كبيرة تؤهله ليكون عنصر فعال ومحوري في عملية التنمية الاقتصادية، واحتلال مكانة كبيرة في مختلف المجالات الاقتصادية، وفي هذا المبحث والذي قسمناه إلى ثلاثة مطالب سوف نتطرق إلى: إبراز مساهمة القطاع الخاص ودوره في تكوين القيمة المضافة، ومساهمته في التشغيل، والمعوقات التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر.

المطلب الأول: مساهمة القطاع الخاص ودوره في تكوين القيمة المضافة.

إن القطاع الخاص في الجزائر عرف تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة، وذلك من خلال إسهاماته في عملية التنمية والأرقام التي تتحدث عنه، وهذا راجع إلى تخلي وانسحاب الدولة من بعض القطاعات وفي هذا المطلب سوف نحاول إبراز مكانة القطاع الخاص في تكوين وخلق القيمة المضافة في الجزائر.

جدول رقم (12): يبين تطور هياكل القيمة المضافة حسب النظام القانوني :

الوحدة (مليار دينار)

البيان	القيمة المضافة الإجمالية		القطاع الخاص ومساهمته		القطاع العام ومساهمته	
السنوات	القيمة	النسبة	في القيمة المضافة (مليار)	النسبة %	في القيمة المضافة (مليار)	النسبة %
2001	345195.84	100	164290.71	47.59	180905.13	52.41
2002	364591.14	100	179823.22	49.32	184767.92	50.68
2003	429696.98	100	204061.18	47.48	225635.8	52.52
2004	509967.27	100	236961.90	46.46	273005.37	53.54
2005	643613.51	100	274949.87	42.71	368663.64	57.29
2006	733226	100	313102.28	42.7	420123.72	57.3

2007	802181.2	100	342865.11	42.74	459316.09	57.26
2008	931497.98	100	383409.45	41.16	548088.53	58.84
2009	805498.23	100	439540.13	54.50	365958.1	45.44
2010	965678.2	100	494221.17	51.17	471457.03	48.83
2011	1135594.4	100	548272.4	48.28	587322	51.72
2012	1248305.18	100	642503.77	51.47	605801.41	48.53
2013	12856882.08	100	727682.02	56.59	558000.06	43.41
2014	1325701.56	100	788218.45	59.45	537483.11	40.55
2015	1242951.91	100	830976.80	66.85	411975.11	33.15

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء على الموقع الاليكتروني: www.ons.com

من الجدول نلاحظ أنه خلال الفترة الممتدة من (2001إلى 2008) كانت نسبة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة كانت تفوق 41% ولا تتجاوز 50% من إجمالي القيمة المضافة التي كانت النسبة الأكبر تعود إلى القطاع العام، حيث عرفت سنة 2002 أعلى نسبة للقطاع الخاص في خلق وتكوين القيمة المضافة حيث بلغت 49.32 %من الإجمالي مقارنة بالقطاع العمومي الذي تراجعت نسبته إلى حدود 50.68% ورغم تراجعه فإنه كان له الدور الأكبر في خلق القيمة المضافة في الجزائر وخلال سنة 2008 وصلت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة إلى أدنى مستوياتها حيث تراجعت إلى 41.16% مقارنة بالقطاع العام الذي كان له النصيب الأوفر والأكبر في خلق القيمة المضافة حيث عرفت نسبته ما قيمته 58.84%من الإجمالي وهذه نسبة كبيرة جدا في ظل إتباع الدولة الجزائرية نظام اقتصاد السوق والذي يعتبر فيه القطاع الخاص هو العنصر الفعال والأساسي في خلق القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي.

وخلال سنة 2009 عرف القطاع الخاص تطورا ملحوظا في نسبة مساهمته في تكوين القيمة المضافة حيث بلغت 54.56 % وهذا ما لم تعرفه الجزائر من قبل مقارنة بالقطاع العام الذي تراجعت نسبته إلى 45.44% من إجمالي القيمة المضافة، أما في الفترة الممتدة من 2010 و 2011 و2012 فقد عرفت نسبة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة تدبدبا في النسبة حيث عرفت نسبته بـ 51.17%، 48.28 %، 51.47%، على التوالي.

وقد عرفت الفترة (2013، 2015) تزايد وتطور مستمر في قيمة عرفية مساهمة القطاع الخاص من خلق وتكوين القيمة المضافة، وتراجع مستمر في نسبة القطاع العام في تكوين القيمة المضافة إلا أنها تبقى مرتفعة مقارنة بالدول سواء النامية أو المتقدمة التي تتبع نظام اقتصاد السوق والذي يكون فيه القطاع الخاص هو الركيزة الأساسية من الاقتصاد وخلق القيمة المضافة، حيث شهدت سنة 2015 النسبة الأكبر للقطاع الخاص في تكوين وخلق القيمة المضافة حيث بلغت 66.85% وما قيمته 830976.8 مليار دينار، مقارنة بالقطاع العام الذي تراجعت نسبته إلى حدود 33.15% وهي أدنى مستوى عرفه القطاع العام في مساهمته في تكوين وخلق القيمة المضافة في الجزائر.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الخاص في التشغيل.

أصبح القطاع الخاص هو الركيزة والمولد الرئيسي لمناصب الشغل، وذلك انطلاقا من الرؤية الاقتصادية التي تعمل على إيجاد قطاع خاص رائد وفعال وذو قدرة تنافسية عالية وجذابة، حيث يعمل على توفير الدخل الوطني وفرص العمل المجربة للمواطنين ويتحمل مسؤولياته الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى الدور الذي يقوم بها القطاع الخاص من توفير وخلق مناصب الشغل في الجزائر.

جدول رقم (13) يبين عدد العمالة وتطورها حسب القطاع القانوني في الجزائر خلال الفترة (2003 -2015) .

السنوات / البيانات	2003	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القطاع الخاص	4026	5080	6123	5607	5996	6238	6390	5756	5816	6349	6139	6139
نسبة مساهمة	60.23	63.15	69.04	65.24	65.56	65.85	65.63	59.96	57.19	58.85	59.96	57.95
القطاع العام	2658	2964	2746	2987	3149	3235	3346	3843	4354	4440	4100	4455

42.05	40.04	41.15	42.81	40.04	34.37	34.15	34.44	34.76	30.96	36.85	39.76	نسبة مساهمة
10594	10239	10789	10170	9599	9736	9473	9145	8594	8869	8044	6684	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء على الموقع الاليكتروني: www.ons.com

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاع الخاص يستحوذ على النسبة الأكبر لعدد العمال ويعتبر أهم قطاع منشأ لمناصب الشغل في الجزائر مقارنة بالقطاع العام، حيث نجد أنه في سنة 2003 كان عدد المشتغلين في القطاع الخاص يفوق 4 ملايين عامل وما نسبته 60.23% من إجمالي القوة العاملة مقارنة بالقطاع العام الذي كان يوظف 2.658 مليون عامل وما نسبته 39.76% من الإجمالي.

ونلاحظ أيضا أن حصة القطاع الخاص ارتفعت في توظيف العمال في الجزائر ووصلت في 2005 ما نسبته 63.15% من إجمالي اليد العاملة وفي المقابل شهدت نسبة القطاع العام انخفاض وقدرت ب 36.85، وواصلت نسبة القطاع الخاص في الارتفاع إلى أن وصلت في 2006 إلى حدها الأقصى والتي بلغت نسبة العمالة في القطاع الخاص إلى 69.04% من إجمالي وبلغ عدد العمال في تلك الفترة في القطاع الخاص إلى 6ملايين و123 ألف عامل.

وفي الفترة الممتدة من 2007 إلى 2010، عرفت نسبة القطاع الخاص انخفاض وتذبذب في نسبة التشغيل، حيث كانت أكبر من 65 %ولا تفوق 66%، واستمرت في الانخفاض ووصلت 2011 إلى 59.96% وهذا ما لم تعرفه الجزائر منذ 10 سنوات، ومع استمرار انخفاض حصة القطاع الخاص في التشغيل ووصلت نسبته في 2012 إلى 57.19% وعدد العمال إلى 5 ملايين و 816 ألف عامل، وشهدت في 2013 و 2014 ارتفاعا بسيطا وصلت فيه نسبة القطاع الخاص من التشغيل إلى 58.85 % و59.96 % على التوالي وفي 2015 انخفضت النسبة إلى 57.95% وكان عدد المستغلين يقدر ب6ملايين و 139 ألف عامل، مقارنة بالقطاع العام الذي ارتفعت نسبته ووصلت إلى 42.05% وكان عدد العمال الذين يشتغلون في القطاع العام يقدر بحوالي 4 ملايين و 455 ألف عامل.

«وانطلاقا من أن القطاع الخاص هو العنصر الأساسي في عملية التنمية والمحرك الرئيسي للاقتصاد ويمثل الهرم الاقتصادي في جميع الدول نرى أن دور القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر مازال ضعيفا وصغيرا مقارنة بدول العالم، حيث يتيح القطاع الخاص أكثر من 90% من فرص العمل»[1].

[1] شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد، **معدل الاستثمار الخاص بالجزائر**، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف، المعهد العربي للكويت، ص 72.

جدول رقم (14): توزع قوة العمل المستغلة حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال السنوات 2005-2015.

	2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	عدد العمال	النسبة	عدد العمال	النسبة %	عدد العمال	النسبة%	عدد العمال	النسبة%	عدد العمال	النسبة %	عدد العمال	النسبة%	عدد العمال	النسبة%	عدد العمال	النسبة%	عدد العمال	النسبة%	عدد العمال	النسبة%	عدد العمال	النسبة%
الزراعة	1381	%17.16	1610	18.15	1171	13.62	1252	13.68	1242	13.11	1136	11.66	1034	10.77	912	8.96	1141	10.57	899	8.78	917	8.65
الصناعة	1059	13.16	1264	14.25	1028	11.96	1141	12.47	1194	12.6	1337	13.73	1367	14.24	1335	13.12	1407	13.04	1290	12.59	1377	12.99
والأشغال	1212	15.06	1258	14.18	1524	17.73	1575	17.22	1718	18.13	1886	19.37	1595	16.61	1663	16.35	1791	16.6	1826	17.83	1776	16.76
الخدمات	4393	54.6	4738	53.41	4872	56.68	5178	56.61	5318	56.14	5377	55.22	5603	58.37	6260	61.55	6449	59.77	6224	60.78	6524	61.58
المجموعة	8045	100	8870	100	8595	100	9146	100	9472	100	9736	100	9599	100	10170	100	10788	100	10239	100	10594	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

تبين أرقام الجدول أن سنة 2015 عرفت التوزيع التالي للقوة العاملة المشتغلة: 16.58% من العاملين يشتغلون في قطاع الخدمات، 16.76%في قطاع البناء والأشغال العمومية، 12.99 % في الصناعة، 8.65 % في قطاع الفلاحة، مقابل 55.22 %يشتغلون في قطاع الخدمات، 19.37 % من قطاع البناء والأشغال العمومية، و 13.73 % في قطاع البناء والأشغال العمومية، و 13.73 % في قطاع الصناعة و 11.66 % من قطاع الزراعة لسنة 2010، و 54.6 يشتغلون في قطاع الخدمات، و 15.06% يشتغلون في قطاع البناء والأشغال العمومية و 13.16% في قطاع الصناعة ، و17.16 % في قطاع الزراعة لسنة 2005.

من خلال هذه الأرقام المدونة في الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض حصة قطاع الزراعة من التشغيل وفي المقابل ارتفعت حصة قطاع البناء والأشغال العمومية من الفترة 2005-1010 ووصلت إلى حد ها الأقصى في 2010 بنسبة تصل إلى 19.37 % وانخفضت من سنة 2011-2015، أما قطاع الصناعة فلم يشهد تطور أو تغير كبير من حيث عدد العمال الذين يعملون في هذا القطاع وانحصرت النسبة بين (12%- 14%) في المقابل فقد عرف القطاع غير المنتج والمتمثل في قطاع الخدمات استحواذه على الحصة الأكبر من التشغيل في الجزائر.

المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص في الجزائر:

تتلخص أهم وأبرز المعوقات التي تعترض الاستثمار في الجزائر سواء كانت محلي خاص أو أجنبي في عدد من المشاكل والعقبات التي تقف حاجزا أمام نمو القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي في الجزائر وتتمثل هذه المعوقات في:

1 - العائق القانوني والإداري:

تمثل العراقيل الإدارية والقانونية أحد الكوابح الرئيسية لتحسين مناخ الأعمال محليا وجذب الرأسمال الأجنبي، إن ما يميز الإجراءات الإدارية في الجزائر هو البيروقراطية والروتين في الإجراءات وانجاز المعاملات، نقص الخبرات الفنية المتخصصة في الميدان رغم توفرها في سوق العمل، عدم وجود أنظمة معلومات متطورة ودقة المعلومات، تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار وغياب التنسيق بين هذه الأجهزة كما أن الإجراءات القانونية هي الأخرى تتميز بكثرة القوانين وتضاربها وغموضها في بعض الأحيان، وعدم

استقرار قوانين الاستثمار، إضافة إلى عدم تناسب هذه القوانين مع التطورات والأوضاع والمستجدات العالمية، وهذا ما يجعل المستثمر مترددا.

2 – عدم توفير المعلومة ومشكلة الحصول عليها:

تحتل المعلومة الاقتصادية على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمستثمرين، ذلك أن كسبها يساعد على رسم الاستراتيجيات المستقبلية، واتخاذ القرارات على أسس موضوعية، إلا أن الوضع في الجزائر مغاير تماما لما يجب أن يكون عليه، ذلك أنه ليس في مقدور المستثمرين تقدير احتياجات السوق بدقة، فضلا عن جهلهم بعدد المنافسين، وتتجلى أهم مشكلات توفير المعلومة في الجزائر فيما يلي:

- ✓ عدم تناغم الهيئات المكلفة بالإعلام والإحصاء مع ما يصدر من قوانين وتشريعات.
- ✓ عدم كفاءة شبكات الاتصال
- ✓ صعوبة الدخول إلى قواعد البيانات للهيئات والوزارات.
- ✓ ندرة المنشورات والدلائل المتعلقة بالوضع الاقتصادي الجزائري والفرص الاستثمارية.

3 – وضع سوق الأوراق المالية (البورصة):

لقد أصبح الركود الذي يواجه البورصة يقلق الشركاء ويعود هذا لقلة الشركات العمومية التي دخلت فيها، إضافة إلى عدم تجاوب القطاع الخاص، ومر ذلك أن أغلبية الشركات العمومية تعاني من عجز في الموازنة، فضلا عن الاختلالات المسجلة في الأصول ورقم الأعمال، أما المؤسسات الخاصة، فهي من حيث بنيتها عبارة عن مؤسسات فردية أو عائلية، ومع المقاييس والشروط الدقيقة التي تتطلبها البورصة في السجل المحاسبي والتسيير تطالب كل شركة بأقصى شفافية ممكنة مع تقديم حصيلة سنوية للنشاط الاقتصادي، ومؤشرات دقيقة رأس المال ورقم الأعمال وشبكة الرواتب والأجور والأصول، وهو ما تحاول معظم المؤسسات أن تتحاشاه، وقد صرح رئيس لجنة تنظيم ومراقبة البورصة الذي أكد أن مؤسسة مالية تسير بعدد قليل من المؤسسات لا مستقبل لها، إن بقاء سوق البورصة على هذه الحالة لن يساعد على إنعاش الادخار المحلي، ذلك أن الهدف من إنشاء البورصة هو تشجيع المدخرين الخواص على توفير أموالهم في البورصة، مما يمكن الحصول على الأموال اللازمة لتمويل المؤسسات العمومية بعد انسحاب الدولة من تسيير الاقتصاد[1].

[1] عمار زودة، مرجع سبق ذكره، ص ص241–246.

4 -الحصول على التمويل:

وهو أكبر عائق يواجه الاستثمار في الجزائر، حيث تم ترتيب الجزائر في مؤخرة الترتيب العالمي في مؤشر التمويل الذي يؤثر بشكل سلبي على تنافسية الاقتصاد الجزائري، فبالرغم من إعادة رسملة البنوك وتمتعها بسيولة عالية وفتح القطاع المصرفي أمام الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، لا يزال عائق التمويل وتدني جودة الخدمات المصرفية يعذ كابح للاستثمار، فالبنوك الجزائرية والمملوكة بنسبة 90% للدولة لا تزال تسير بشكل بيروقراطي ومركزي يتميز بكثرة الإجراءات وطول مدة دراسة طلبات التمويل، وكذا المبالغة في المطالبة بالضمانات مقابل الحصول على القروض، ففي دراسة للمنتدى الاقتصادي العالمي سنة 2009 اعتبر النظام البنكي الجزائري من بين الأسوأ عالميا، حيث احتل المرتبة 130، هذا التقييم يجري من خلال منح علامات بين 1 و 7 وتحصلت الجزائر على 3.1 ودولا مثل ليبيا تحصلت على علامات أفضل وبالتالي ترتيب أحسن[1].

5 -الفساد:

ويعتبر أيضا من أكبر عقبات الاستثمار في الجزائر ونتيجة حتمية ومنطقية لتفشي البيروقراطية وما ينجر عنها من كثرة الإجراءات وعدم وضوح اللوائح والتنظيمات الإدارية، ذلك أن المستثمر غالبا ما يكون مجبرا أمام هذا الوضع لدفع رشاوي للموظفين الإداريين لاختصار الوقت وتسوية المعاملات، وترتيب الجزائر في مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية في تدهور مستمر في السنوات الأخيرة لاختصار الوقت وتسوية المعاملات، وترتيب الجزائر في مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية في تدهور مستمر في السنوات الأخيرة فحسب المنظمة لسنة 2015 احتلت المرتبة 88 والذي شمل 167 دولة، وفي 2016 احتلت المركز الثالث إفريقيا، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها ضخامة الأرصدة المالية المخصصة لمختلف البرامج والخطط التنموية المسطرة لتدارك التأخر المسجل في مختلف جوانب التنمية، هذه البرامج حولت الجزائر لورشة مفتوحة صاحبها استفحال ظاهرة الفساد.

6 -الاقتصاد الموازي:

عانى الاقتصاد الجزائري في مختلف مراحل تطوره من تفشي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وفي العديد من مجالات النشاط الاقتصادي، وفي تقرير للبنك الدولي حول الأعمال لسنة 2007 أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر يمثل ما نسبته 35%، وقد ارتفعت لتصل إلى 40% من الناتج المحلي

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص ص319، 320.

الخام في سنة 2015 وهي النسبة الأهم في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، فهذا الحجم الكبير من الاقتصاد غير الرسمي ترتب عليه إفرازات ومضاعفات سلبية على أداء الاقتصاد الوطني، خاصة من خلال رسم صورة سيئة للاقتصاد الجزائري لدى المستثمرين الأجانب، نظرا للتأثير الواسع للاقتصاد غير الرسمي على أنشطة القطاع الرسمي، ومواجهته بمنافسة غير عادلة لعدم تكافؤ فرص العمل كونه لا يخضع لنفس الأعباء التي تلتزم بها الأنشطة الرسمية.[1]

7 -ثقل العبء الضريبي:

إن الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات عادة لا تساعدها بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي ورغم الجهود المبذولة للتخفيف من هذه الأعباء كإلغاء الدفع الجزافي، وتخفيض نسب الرسم على النشاط المهني، إلا أن بعض الاقتطاعات لا تزال مرتفعة كاشتراكات الضمان الاجتماعي بالنسبة لصاحب العمل تقدر بـ26% من كتلة الأجور، وهو ما يؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، كما يشكل النظام الضريبي أحد العقبات التي تخلق مشاكل وصعوبات عديدة للمؤسسات وذلك نتيجة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة الجمارك التي تسير وفق تشريع لا يسهل نشاط هذا القطاع[2].

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، نفس المرجع السابق ، ص322.

[2] اكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر، 2012، الجزائر، ص 139.

خلاصة

لقد شجعت التحولات الاقتصادية العالمية الجزائر على فتح مجالها الاقتصادي من أجل ترقية القطاع الخاص وإشراكه في عملية التنمية حيث مر القطاع الخاص في الجزائر بعدة مراحل وتميزت بإصدار عدة قوانين ومراسم رئاسية، حيث تميزت السنوات الأولى للاستقلال بتهميش القطاع الخاص وذلك لتبني الجزائر سياسة اشتراكية إلى أن شهدت الجزائر مجموعة من الإصلاحات من خلال قانون (12/93) الذي يهدف إلى تحرير الاقتصاد والأمر الرئاسي (01-03) المتعلق بتطوير الاستثمار في الجزائر كما دعمت الجزائر تطور القطاع الخاص بمجموعة من المؤسسات والهيئات مثل المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ورغم هذه المبادرات التي قامت بها الجزائر إلا أن مناخ الاستثمار بقي غير مساعد على نمو القطاع الخاص وهو ما يترجمه الترتيب المتأخر للجزائر في المؤشرات الدولية ، ويعود ذلك إلى الوضع الاقتصادي المتذبذب في التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد إضافة إلى الوضع السياسي والتشريعي الغير مستقر الذي يساهم في هروب المستثمرين الخواص نحو الخارج ، في حين لا يزال القطاع الخاص غير نشط في خلق مناصب الشغل وتكوين القيمة المضافة بسبب العراقيل الإدارية وصعوبة الحصول على التمويل والرشوة والفساد وهو ما يؤكده الترتيب المتأخر للجزائر في مؤشر أداء الأعمال لسنة 2015.

الفصل الثالث: القطاع الخاص الرسمي و دوره في التنمية الاقتصادية في ولاية جيجل

المبحث الأول: نظرة عامة حول ولاية جيجل

المبحث الثاني: واقع القطاع الخاص الرسمي في ولاية جيجل ومساهمته في التنمية الاقتصادية

تمهيد

يقودنا الحديث عن التنمية في الجزائر إلى الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي شهدتها الجزائر خلال العشرية السوداء جراء انخفاض أسعار المحروقات التي كانت تعتمد عليها في رصد موازناتها العامة، إضافة إلى ارتفاع المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الدولة الجزائرية، كما واجهت صعوبات في إيجاد مصادر التمويل، حيث لعبت هذه الظروف دورا كبيرا في عدم قدرة الدولة على تحقيق تنمية اقتصادية محلية، وبعد ذلك شهدت الجزائر عدة تحولات جذرية في شتى المجالات خاصة بعد الاستقرار الأمني الذي شهدته البلاد وكذا التحولات التي شهدتها الاقتصاديات العالمية وتوجهها نحو اقتصاد السوق ودخول القطاع الخاص كشريك أساسي في الاقتصاد المحلي في مجال التنمية المحلية، حيث منحت الدولة الجزائرية اهتماما كبيرا في مجال الاستثمار في ظل انفتاحها على السوق مدعمة ذلك بنصوص قانونية وتشريعية (كنا قد ذكرناها سابقا) من اجل استقطاب ومنح ضمانات للمستثمرين ومحاولة منها في إحداث تنمية متوازنة على المستوى المحلي.

وفي ظل هذا الاهتمام التي توليه الدولة الجزائرية للقطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية قمنا بتدعيم هذه الدراسة بدراسة تطبيقية حول ولاية جيجل عن طريق التعريف بالولاية والإمكانات البشرية والطبيعية وإبراز الواقع التنموي في الولاية إضافة إلى ذكر أهم إسهامات القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المحلية.

المبحث الأول: التعريف بوحدة الدراسة.

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على ولاية جيجل ودور القطاع الخاص في التنمية المحلية، وهو ما يستلزم علينا القيام بالتعريف بالمنطقة من جميع الجوانب، جغرافيا من خلال تحديد الموقع والمساحة والتضاريس وإداريا عبر التطرق إلى واقع الولاية من الناحية الإدارية كما سيتم التطرق إلى الإمكانات البشرية التي تحوزها الولاية إضافة إلى الإمكانات الطبيعية و الهياكل القاعدية التي تزخر بها ولاية جيجل، لذلك قمنا بتقسيم الدراسة في هذا المبحث وفق هذا المنظور، وذلك من أجل إعطاء صورة واضحة عن الولاية.

المطلب الأول: تقديم عام لولاية جيجل

هي عبارة عن ولاية ساحلية في الشمال الشرقي للبلاد تطل على البحر المتوسط على مساحة تقدر ب 120 كلم، يمتد من شاطئ واد الزهور شرقا في حدود ولاية سكيكدة إلى الشاطئ الأحمر غربا في حدود ولاية بجاية كما يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب ولايتي سطيف وميلة، تغطي مساحة قدرها 2396.63كلم^2، سطح الولاية جبلي بنسبة 82% يتخلله سهل بمحاذاة البحر سيما منطقتي الأمير عبد القادر والقنار وسيدي عبد العزيز وبني بلعيد والباقي عبارة عن جبال وعرة ذات غطاء نباتي كثيف يتكون أساسا من أشجار البلوط والأرز، ومن أهم الجبال فيها جبال سلمى، وبني خطاب، وبوعفرون، تافرطاس، وتمزقيدة والتي يبلغ ارتفاعها أكثر من الألف متر، وتشتهر الولاية بكورنيش رائع الجمال يمتد على مسافة أكثر من 40 كلم، به بعض المغارات الكلسية يطلق عليها محليا اسم "الكهوف العجيبة"، كما يمتاز مناخها بأنه معتدل ورطب في فصل الشتاء وحار وجاف في فصل الصيف، حيث تتراوح ما بين 20° إلى 35° درجة صيفا و 5° إلى 15° درجة شتاءا، وهو ما أعطاها حركية خاصة ومكانة إستراتيجية هامة إذ تعتبر بوابة نحو الخارج.

كما قسمت ولاية جيجل إداريا الى 28 بلدية بموجب قانون 84-09 المؤرخ في 04 فيفري 1984.

وتضم ولاية جيجل 11 دائرة وهي: جيجل، تاكسنة، الطاهير، الميلية، العوانة، العنصر، الشقفة، زيامة المنصورية، سيدي معروف، سطارة، جيملة، حيث تعتبر دوائر الطاهير وجيجل والميلية من أهم دوائر الولاية.[1]

المطلب الثاني: الإمكانات البشرية لولاية جيجل.

تمتلك ولاية جيجل ثروة بشرية لا بأس بها حيث قدر عدد سكان ولاية جيجل سنة 2008 بـ636948 نسمة من مساحة تقدر 2396.63 كلم ^{2} أي بكثافة سكانية قوامها أكثر من 265 نسمة في كلم^2 (256/ كلم ^{2}).

حيث يتواجد أغلب السكان في بلديات الميلية وجيجل والطاهير التي يكون التمركز السكاني فيها كبير.

والجدول التالي لتوزيع السكان في ولاية جيجل حسب البلديات يوضح الصورة أكثر:

الجدول رقم(15): يوضح توزيع سكان ولاية جيجل حسب البلديات سنة 2008.

البلدية	عدد سكان البلدية	معدل توزيع السكان في ولاية جيجل
جيجل	134839	% 21.17
إراقن	2532	% 0.39
العوانة	13273	% 2.08
زيامة المنصورية	12642	% 1.98
الطاهير	77367	% 12.14
الأمير عبد القادر	38468	% 6.03
الشقفة	26553	% 4.17
الشحنة	8781	% 1.37
الميلية	78087	% 12.26
سيدي معروف	21662	% 3.40
السطارة	15155	% 2.38
العنصر	20070	% 3.15
سيدي عبد العزيز	10153	% 1.59
قاوس	26137	% 4.10

[1] www.dcwjijel.dz/index/php/wilaya. visited 05-05-2018 14:00pm

غبالة	5236	% 0.82
بوراوي بلهادف	10336	% 1.62
جيملة	17373	% 2.72
سلمى بن زيادة	920	% 0.14
يوسيف أولاد عسكر	13416	% 2.1
القنار نشفي	15852	% 2.48
أولاد يحيى خدروش	18323	% 2.87
بودريعة بن ياجيس	10710	% 1.68
خيري وادي عجول	4582	% 0.72
تاكسنة	15682	% 2.46
الجمعة بني حبيبي	14652	% 2.3
برج الطهر	3889	% 0.61
أولاد رابح	10681	% 1.67
وجانة	9580	% 1.5
المجموع	636948	% 100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع الاليكتروني. www.andi.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن توزيع السكان في ولاية جيجل يختلف بين بلدية وأخرى حيث أن أعلى نسبة تمركز هي عاصمة الولاية جيجل بتعداد سكاني يقدر بـ 134839 نسمة بنسبة 21.17 %، ثم تليها بلدية الميلية بتعداد سكاني يقدر بـ 78087 نسمة بنسبة تقدر بـ 12.26 %، في حين جاءت بلدية الطاهير بـ77367نسمة أي بنسبة 12.14% ويمكن الملاحظة أن هذه البلديات تحوز على أكثر من 45 % من إجمالي سكان الولاية في حين بعض البلديات تحوز على أقل من 1 % من إجمالي السكان مثل إيراقن بـ 0.39% وسلمى بن زيادة ب 0.14% وخيري واد عجول ب 0.72% وغبالة بـ 0.82% وبرج الطهر بـ0.61%، ويعود الارتفاع الكبير للسكان في بلديات جيجل والطاهير والميلية لوجودها في مناطق سهلية وتركز مقومات التنمية في هذه المناطق إضافة إلى تجمع المراكز الإدارية والمرافق التعليمية والصحية في هذه المناطق، في حين باقي المناطق والبلديات فعدد السكان بها ضعيف خاصة في البلديات الجنوبية وذلك بسبب أن هذه البلديات واقعة بالمناطق الجبلية والتضاريس المعقدة إضافة إلى النزوح الريفي في السنوات الماضية.

جدول رقم (16): يوضح تطور عدد السكان في ولاية جيجل حسب فئات العمر والجنس سنة 2008.

فئة العمر	الذكور	الإناث	المجموع
بين 0-4 سنوات	28384	26927	55311
5-9 سنوات	26651	25117	51768
10-14 سنة	32329	31499	63828
15-19 سنة	39727	38604	78331
20-24 سنة	39037	38447	77484
25-29 سنة	32909	31771	64680
30-34 سنة	24785	24833	49618
35-39 سنة	19882	20612	40494
40-44 سنة	17785	17864	35649
45-49 سنة	13052	13017	26069
50-54 سنة	11183	11293	22476
55-59 سنة	10622	10307	20929
60-64 سنة	7196	7184	14380
65-69 سنة	5692	5987	11679
70-74 سنة	4523	5211	9734
75-79 سنة	3805	3961	7766
80-84 سنة	1954	1990	3945
85 سنة وأكثر	1224	1366	2590
غير معروف	79	141	220
المجموع	320820	316128	636948

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع الاليكتروني: www.andi.dz

نلاحظ من الجدول السابق أن ولاية جيجل تمتلك إمكانات بشرية لا بأس بها خاصة في عنصر الشباب حيث توضح الأرقام الموجودة في الجدول أعلاه أن تعداد الشباب الذين يقل أعمارهم عن 39 سنة يقدر بـ481514 نسمة أي بنسبة تقدر بأكثر من 75 % من إجمالي السكان وهو ما يفسر امتلاك ولاية جيجل لإمكانات بشرية قادرة على العطاء والنشاط، ويمكن الاستفادة منها في شتى المجالات في حين يقدر

عدد الذكور الأقل من 39 سنة بـ 243704 نسمة ما يعني أن ولاية جيجل تمتلك اليد العاملة يمكن استغلالها.

المطلب الثالث: الإمكانات الطبيعية والهياكل القاعدية لولاية جيجل

أولا :الإمكانات الطبيعية والهياكل القاعدية:[1]

1-الهياكل القاعدية:

تمتلك ولاية جيجل شبكة هامة من المنشآت القاعدية الكبيرة والمتكاملة، حيث تتوفر على شبكة للطرق كثيفة نسبيا تسمح بهيكلة وتنظيم مجال الولاية وتدعيم تنميتها الاقتصادية (طرق وطنية 227.8كلم، طرق ولائية 378كلم، طرق بلدية: 932.3كلم) محور الطريق الوطني 27/43 الذي يقطع الولاية من الغرب إلى الشرق ويربطها مع الأقطاب الاقتصادية لقسنطينة، سكيكدة وبجاية، محور الطريق الوطني رقم 77 (في طريق التهيئة) الرابط بين جيجل وسطيف والذي يعتبر منفذ هام للشمال والجنوب إذ يسمح بربط المنشآت الاقتصادية الهامة الموجودة لاسيما ميناء جن جن بالمراكز الحضرية لإقليم الهضاب العليا الشرقية والجنوبية، خط السكة الحديدية الذي يربط جيجل بشبكة السكك الحديدية الوطنية والموصول مباشرة بميناء جن جن ومحطات الفرز وهي تسعة محطات موجودة على طول هذا الخط، وهي: (محطة جيجل، محطة الفرز ببازول بإمكانها معالجة 12.000.000 طن من البضائع في السنة، محطة العنصر، محطة الميلية، محطة نقل المسافرين بسيدي عبد العزيز، محطة التقاطع بسطارة).

تمتلك جيجل مجموعة من خطوط النقل أهمها الرابطة بين جيجل وقسنطينة وجيجل-سكيكدة ولنقل البضائع خطوط: بازول سكيكدة وبازول قسنطينة وبرج بوعريريج وتقرت.

ميناء جن جن (4.500.000 طن/سنة) ويستجيب لكل التقنيات الجديدة في مجال النقل البحري ويحتوي على أرضية يصل عمقها إلى 18.20 متر، موصول مع أهم محاور الاتصالات لاسيما المنفذ جيجل-سطيبف وخط السكة الحديدية مما يجعله المحور المفضل للنقل الاوروإفريقي ويؤهل الولاية لتلعب دورا هاما في التبادلات القارية.

مطار فرحات عباس الواقع بالقرب من المنطقة الصناعية وميناء جن جن، في أوج توسعه ليمنح جميع التسهيلات لضمان نقل جوي سريع وناجح، ويسمح بتدعيم التنمية والإدماج الاقتصادي والمجالي للولاية، كما تمتلك موارد مائية تقدر بـ 686 مليون م^3/سنة.

[1] www.andi.dz الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تحوز ولاية جيجل على مصادر طاقوية هامة وشبكات توزيع متنوعة:

شبكة التوزيع 108.64 كلم من الضغط المرتفع؛ إضافة إلى المحطة الكهربائية 3210 ميغاواط تضمن التزود بالطاقة لجميع أنواع المشاريع، أنبوب الغاز جيجل- عبان رمضان بطول 122 كلم موصول بأنبوب الغاز حاسي رمل- سكيكدة ، كما تحوز ولاية جيجل على منطقة بلارة المخصصة لإنشاء أول منطقة حرة صناعية لتصدير الهياكل.

يمكن القول أن ولاية جيجل منطقة للتوسع الاقتصادي إذ توفر للمستثمرين كل الشروط الضرورية لتجسيد مشاريعهم من خلال: نوعية الهياكل القاعدية والمنشآت الاقتصادية الموجودة إضافة إلى وفرة الأيادي العاملة المؤهلة وإمكانات الاندماج السريع للسوق المحلي الجهوي.

2- الإمكانات الطبيعية:

✓ **في مجال السياحة:**

تمتلك ولاية جيجل إمكانات سياحية رائعة ومتنوعة من شواطئ وجبال ومغارات ونوادر طبيعية كالكورنيش الذي يتميز بالأجراف الصخرية الملامسة للبحر والممتدة بين جيجل إلى زيامة منصورية والكهوف العجيبة التي عملت فيها الصواعد والنوازل تحف ونقوش رائعة.

الحظيرة الوطنية لتازة (40.000 هكتار) بنباتاتها وحيواناتها المتنوعة والمحمية الطبيعية لبني بلعيد إضافة إلى المعالم التاريخية والأثرية لعدة حضارات تعاقبت على المنطقة.

كما توجد 6 مناطق مدروسة للتوسع السياحي وهي: رأس العافية-العوانة، افتيس-تاسوست، سيدي عبد العزيز-وواد الزهور.

✓ **في المجال الفلاحي:**

تشكل الفلاحة في ولاية جيجل النشاط الاقتصادي الرئيسي حيث تتوفر على كل شروط النجاح الضرورية من مناخ ملائم مع معدل سنوي لتساقط الأمطار في حدود 1200ملم/سنة، إضافة إلى موارد مائية معتبرة ومساحة صالحة للزراعة ذات مردود زراعي هام، حيث يمكن للمستثمرين ترقية عدة نشاطات مثل تنمية زراعة الأشجار المثمرة (أشجار الزيتون)، تنمية زراعة الخضر تحت البيوت البلاستيكية لاسيما الطماطم الصناعية، تربية الأبقار، استغلال الحليب ومشتقاته.

كما تتكون غابات ولاية جيجل أساسا من نباتات بلوط الفلين، بلوط الزان، بلوط أفار، معدل الإنتاج السنوي يقدر ب50.000 قنطار من الفلين و 18000 م^3 من الخشب مما يوفر فرص كبيرة للاستثمار لاسيما في استغلال وتحويل الفلين والخشب وإنتاج الفحم.

✓ **الصيد البحري:**

تتوفر ولاية جيجل على إمكانيات واسعة لتنمية تربية السمك في الأحواض، خاصة في الأحواض التالية: منطقة زيامة، منطقة العوامة، منطقة جيجل، سد إيراقن، وادي النيل، وادي الزهور.

✓ **الثروات الطبيعية:**

تحتوي ولاية جيجل على ثروات طبيعية هامة جديرة بتنشيط التنمية الاقتصادية بصفة عامة وترقية النشاطات الصناعية بصفة خاصة (الرصاص، زنك، كلس، جبس، رمل...الخ).

المبحث الثاني: واقع القطاع الخاص الرسمي في ولاية جيجل ومساهمته في التنمية الاقتصادية.

إن التتبع لواقع القطاع الخاص وتطوره في الجزائر والطريقة التي يعمل بها، قد شهد تطورا ملحوظا ليس فقط على المستوى الكلي وإنما أيضا على المستويات المحلية (المؤسسات الموزعة عبر تراب الجزائر) وذلك في شكل مؤسسات متوسطة وصغيرة، حيث سعت الدولة الجزائرية إلى الاهتمام وترقية القطاع الخاص من أجل نموه وتطوره من خلال إنشاء ووضع هيئات لدعم مؤسسات القطاع الخاص بالشكل الذي يسمح لها بتحقيق الأهداف التي عجزت عليها المؤسسات العمومية على تحقيقها، وتحقيق التوازن بين متلف الأنشطة الاقتصادية ومناطق نشاطها، ومن خلال هذا سوف نقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى واقع القطاع الخاص في ولاية جيجل ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: القطاع الخاص الرسمي في ولاية جيجل

لقد منحت ولاية جيجل اهتماما كبيرا للقطاع الخاص (مؤسسات صغيرة ومتوسطة) خاصة بعد التحولات الكبيرة التي عرفتها السياسة الاقتصادية في الجزائر التي ساهمت في زيادة عدد المؤسسات الخاصة في الولاية حيث شمل هذا التطور مختلف الأنشطة الاقتصادية إضافة إلى مختلف المناطق الجغرافية التي تدخل ضمن حدود الولاية إضافة إلى الإطار القانوني من حيث تطور مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات القطاع العام، وسوف نتطرق لهم في ما يلي:

أولا :تطور مؤسسات القطاع الخاص مقارنة بمؤسسات القطاع العام في ولاية جيجل:

لقد شهدت مؤسسات القطاع الخاص نموا ملحوظا مقارنة بمؤسسات القطاع العام وهو ما سيبينه الجدول التالي :

جدول رقم(17): تطور مؤسسات القطاع الخاص مقارنة بمؤسسات القطاع العام خلال الفترة (2006-2015)

نوع المؤسسة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المؤسسات الخاصة	5350	5778	6192	6594	7245	7824	8319	9102	9915	10803
المؤسسات الصناعية العامة	10	08	08	08	07	07	07	07	07	07
المجموع	5360	5786	6200	6602	7252	7831	8326	9109	9922	10810
نسبة مؤسسات الخاصة في إجمالي عدد المؤسسات على مستوى الولاية	99.81	99.86	99.87	99.87	99.9	99.91	99.91	99.92	99.93	99.93

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار في ولاية جيجل.

نلاحظ من الجدول أعلاه تطور عدد مؤسسات القطاع الخاص خلال الفترة 2006-2015، فقد كان عددها سنة 2006 يقدر بحوالي5350 مؤسسة مقارنة بالقطاع العام الذي اقتصر عدد مؤسساته على 10 مؤسسة، وقد بلغت نسبة عدد المؤسسات القطاع الخاص بـ 99.81 % من إجمالي عدد المؤسسات في ولاية

جيجل سنة 2006، وفي سنة 2007 ارتفع عدد مؤسسات القطاع الخاص إلى 5778 وما نسبته 99.86%، وبزيادة قدرها 414 مؤسسة، وفي سنة 2009 وصل عددها 6594 مؤسسة وبنسبة بلغت 99.87% من إجمالي مؤسسات الولاية، وبزيادة قدرها 402 مؤسسة، وفي سنة 2010 وصل عددها على 7245 مؤسسة خاصة وبنسبة 99.91% من إجمالي مؤسسات الولاية، وبلغت الزيادة في المؤسسات بـ579 مؤسسة وفي سنة 2012 وصل عددها في الارتفاع ليصل إلى 8319 مؤسسة خاصة، وبنسبة 99.91% من إجمالي مؤسسات ولائية، وبزيادة قدرت بـ 495 مؤسسة، وفي سنة 2013 وصل عددها إلى 9102 مؤسسة خاصة، وبنسبة 99.92%، وبلغت الزيادة بـ 783 مؤسسة، وليرتفع عدد المؤسسات إلى 9915 مؤوية في سنة 2014، وبنسبة قدرت بـ99.93% من إجمالي المؤسسات في الولاية، وبلغت الزيادة بـ 783 مؤسسة، وليرتفع عدد المؤسسات إلى 9915 مؤسسة في سنة 2014، وبسبة قدرت ب: 99.93من اجمالي لمؤسسات الخاصة على 1083 مؤسسة وما نسبته 99.93% من اجمالي المؤسسات الولائية، وقدرت الزيادة بـ 888 مؤسسة.

وما يمكن ملاحظته أيضا أن عدد المؤسسات الخاصة خلال هذه الفترة كانت في زيادة مضطربة ومتفاوتة وغير مستقرة، ما عدا في سنة 2009 بلغت فيها الزيادة بـ402 مؤسسة فقط.

ويرجع نمو مؤسسات القطاع الخاص مقارنة بمؤسسات القطاع العام إلى توجه الدولة نحو اقتصاد السوق حيث شجعت سياسات الدعم التي قدمتها لها، حيث أنشأت صندوق لضمان القروض البنكية والذي ساهم في التخفيف من حدة مشكل التمويل إضافة إلى كل هيئات التي تقدم لها الدعم المالي والمعنوي مثل ANSJ والوكالة الوطنية لضمان القرض المصغر، إضافة إلى مديرية الصناعة...إلخ من خلال تسهيل إجراءات الحصول على القروض وتشجيع المستثمرين الشباب على إنشاء المؤسسات.[1]

[1] مقابلة مع: سنيني فاتح، مكلف بالإحصاء في مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، يوم 2018/04/07 من الساعة 10.00 إلى 11.00

1 -توزيع المؤسسات الخاصة حسب البلديات في ولاية جيجل:

تتوزع المؤسسات الخاصة في أغلب بلديات الولاية خاصة بعد سنة 2013 وهي موزعة كالآلي:

الجدول رقم(18) : توزيع المؤسسات الخاصة حسب البلديات في ولاية جيجل خلال الفترة(2007-2015).

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
جيجل	2229	2385	2528	2744	2968	3159	3441	3704	4138
الطاهير	870	932	1001	1120	1216	1306	1441	1585	1765
الأمير عبد القادر	356	375	408	449	474	504	538	573	623
أولاد عسكر	24	29	29	32	33	36	40	47	63
وجانة	50	52	53	58	63	63	67	75	85
الشقفة	129	135	141	154	172	185	209	235	272
العنصر	212	220	229	237	242	247	269	282	316
جمعة بن حبيبي	72	72	78	87	93	94	98	103	121
واد عجول	31	32	33	33	33	33	35	39	58
بوراوي بلهادف	32	34	35	37	43	47	48	63	74
تاكسنة	157	161	165	174	181	191	204	220	246
قاوس	193	212	233	268	293	315	356	380	446
سيدي معروف	98	102	111	125	134	141	152	169	189
أولاد رابح	30	30	30	32	33	35	37	39	50
العوانة	113	124	127	135	146	155	168	180	235
سلمى بن زيادة	00	/	0	/	/	/	01	03	09
زيامة منصورية	78	93	100	107	113	1230	141	161	197
ايراقن	12	12	12	12	12	12	12	13	18
سطارة	64	69	70	73	78	80	86	105	124
غبالة	13	17	18	18	18	18	18	19	27
الشحنة	34	35	38	38	41	43	46	50	54

برج الطهر	05	05	06	06	06	06	06	06	08
سيدي عبد العزيز	75	80	87	90	98	104	115	32	161
القنار	93	101	112	122	137	158	179	201	226
جيملة	148	155	163	173	181	184	199	214	230
بودريعة بن ياجيس	80	81	83	87	89	90	92	94	103
الميلية	477	542	595	720	808	872	968	1080	1231
أولاد يحيى	103	107	109	114	119	121	136	143	155
المجموع	5778	6192	6594	7245	7824	8319	9102	9915	10803

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات مقدمة من مديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ولاية جيجل.

الشكل رقم(1): يوضح توزيع المؤسسات الخاصة حسب البلديات في ولاية جيجل لسنة 2015

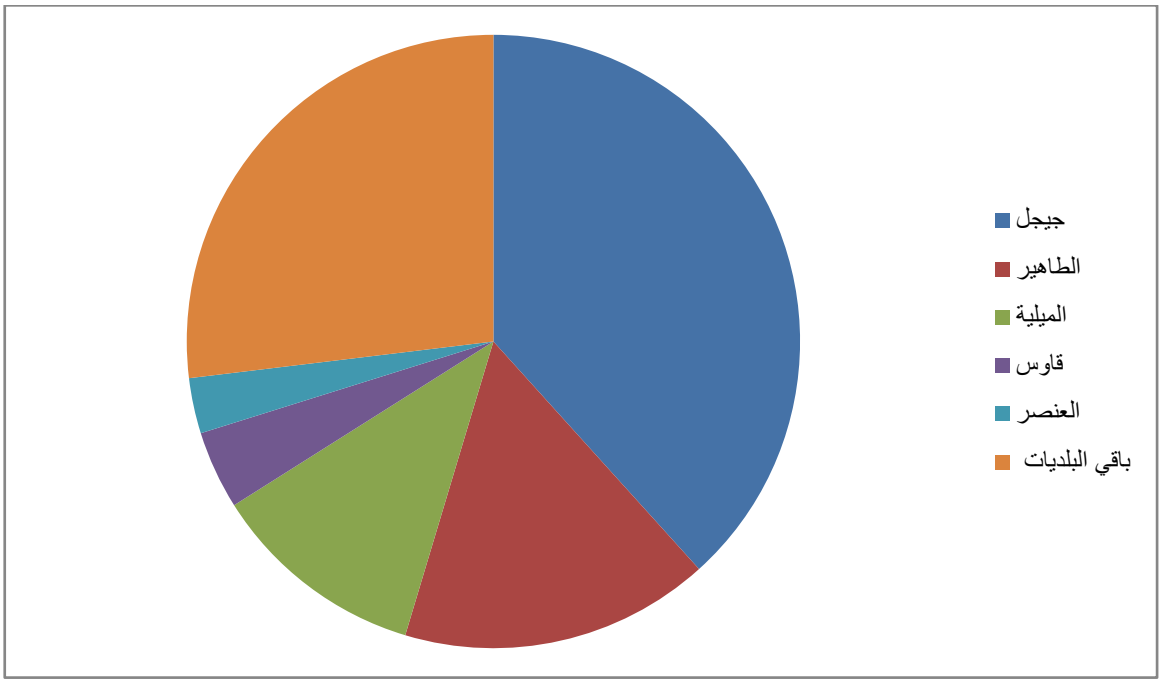

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم(18)

يمكن الملاحظة من الجدول أعلاه أن عاصمة الولاية جيجل وفي جميع سنوات الدراسة تستحوذ على العدد الأكبر من المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة تقدر بـ 4138 مؤسسة وذلك سنة 2015 أي بنسبة تقدر بأكثر من 38% من إجمالي المؤسسات الخاصة في كامل تراب الولاية في حين تحوز بلدية الطاهير على 1765مؤسسة بنسبة تقدر بأكثر 16% من إجمالي المؤسسات، أما بلدية الميلية تحوز على 1231 مؤسسة أي بنسبة 11% من إجمالي المؤسسات ،أما بلدية الأمير عبد القادر فتحوز 623 مؤسسة وبلدية قاوس على

446 مؤسسة، في حين احتلت بلدية سلمى بن زيادة المرتبة الأخيرة بـ 9 مؤسسات بعدما كانت بدون مؤسسة خاصة سنوات 2007 إلى 2012 وبلدية برج الطهر ب 8 مؤسسات خاصة،والملاحظ من هذا التوزيع أن بلديات الطاهير وجيجل والميلية تستحوذ على أكثر من 66% بين إجمالي المؤسسات المتوسطة والصغيرة الموجودة في ولاية جيجل، ويعود سبب وجود عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه البلديات إلى الكثافة السكانية الكبيرة في هذه البلديات إضافة إلى أن بلدية جيجل هي عاصمة الولاية إضافة إلى تمركز الإدارات القرار بها، أما بلدية الميلية فلتواجد المنطقة الصناعية بلارة، في حين بلدية الطاهير فلقربها من الميناء وتوفرها على منطقة صناعية بأولاد صالح.

2 -توزيع المؤسسات الخاصة (صغيرة ومتوسطة) حسب قطاعات النشاط في ولاية جيجل:

تتوزع المؤسسات الخاصة في ولاية جيجل على مجموعة كبيرة من القطاعات التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية داخل الولاية وهي موزعة كالآتي:

الجدول رقم(19): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط في ولاية جيجل خلال الفترة (2007-2015)

السنوات / النشاط	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
البناء والأشغال العمومية	1134	1328	1466	1626	1738	1739	1890	2041	2206
الصناعة الغذائية	190	201	221	241	275	273	306	339	360
خدمات للمؤسسات	200	233	268	316	388	460	550	663	816
النقل والمواصلات	2960	2995	3061	3269	3406	3517	3642	3799	3912
كيمياء، مطاط، بلاستيك	04	07	09	10	10	12	13	15	22
صناعة الخشب والفلين والورق	147	161	170	191	206	2014	243	260	271
الحديد والصلب	55	63	66	71	76	80	86	96	108
الفندقة والإطعام	162	171	192	222	247	267	310	359	409
مواد البناء	29	34	53	70	83	102	137	163	180

الفلاحة والصيد البحري	74	100	108	127	142	154	183	211	232
صناعة النسيج	25	28	29	41	55	73	103	151	183
خدمات للمرافق الجماعية	12	15	17	22	30	30	30	31	32
صناعة الجلد	06	06	06	06	07	10	11	12	12
التجارة	516	556	610	682	764	838	969	1124	1291
المناجم والمحاجر	05	07	08	09	09	09	09	09	10
صناعة مختلفة	09	10	12	15	16	20	24	28	30
مؤسسات مالية	09	09	10	11	11	12	15	17	21
خدمات الأشغال البترولية	00	00	00	/	/	/	/	/	/
المحروقات	02	03	04	04	04	04	04	04	04
المياه والطاقة	02	02	03	03	03	04	04	05	06
خدمات للعائلات	234	260	278	306	366	431	560	570	672
أعمال عقارية	03	03	03	03	06	08	13	18	26
المجموع	5778	6192	6594	7245	7824	8319	9102	9915	108003

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات مقدمة من مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية جيجل.

يمكن الملاحظة من الجدول السابق أن الخواص في أغلب السنوات الدراسة يتوجهون للاستثمار في قطاعات النقل والمواصلات بـ 3912 وقطاع البناء والأشغال العمومية بـ 2206 مؤسسة والتجارة بـ 1291 مؤسسة وذلك سنة 2015 أي بنسبة تقدر بأكثر من 68% من إجمالي المؤسسات الخاصة في الولاية ويرجع سيطرة قطاع النقل والمواصلات لامتلاك ولاية جيجل شبكة كثيفة نسبيا من الطرقات (ولائية ووطنية وبلدية)، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فيحوز على أكثر من 20% من إجمالي المؤسسات في الولاية وذلك لامتلاك المواد الأولية؛ إضافة إلى امتلاكها لميناء جن جن الذي يسهل عليها الحصول الاسمنت والحديد من الخارج وكذلك دخول الولاية في مرحلة البناء والتوسع العمراني إلى جانب إصلاحات البنى التحتية في حين يحتل قطاع التجارة المرتبة الثالثة بنسبة تقدر بأكثر من 11.95% من إجمالي المؤسسات الخاصة يرجع ذلك للموقع الجغرافي الذي تحتله الولاية التي تعتبر إحدى بوابات الشمال و مركز عبور، في حين يعاب على الولاية عدم امتلاكها العدد الكافي من المؤسسات الخاصة في قطاع الفلاحة والصيد البحري حيث تقدر

بـ232 مؤسسة بنسبة تقدر بـ 2.14% من إجمالي المؤسسات وهي نسبة ضعيفة رغم امتلاكها للإمكانات الفلاحية وشريط ساحلي يقدر بـ120كلم.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الخاص الرسمي في ولاية جيجل في التشغيل:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة معتبرة في توفير مناصب الشغل والتقليل من البطالة وتحسين الظروف الاجتماعية في ولاية جيجل؛ والجدول الموالي يوضح تطور معدلات التشغيل في ولاية جيجل خلال الفترة 2001 إلى 2015.

جدول رقم (20): توزيع عدد العمال لولاية جيجل حسب نوع المؤسسة (عمومية/خاصة) خلال الفترة (2007-2015).

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد العمل في المؤسسات الخاصة	13279	14395	15800	17234	18251	19264	20635	22181	24071
عدد العمل في المؤسسات العمومية	1168	1168	1010	1213	1213	1213	1213	1271	1271
مجموع العمال	14447	15563	16968	18244	19464	20477	21848	23452	25342
نسبة عدد العمال في مؤسسات خاصة	91.91	92.49	93.11	94.46	93.76	94.07	94.44	94.58	94.98

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معلومات مقدمة من مديرية الصناعة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة وترقية الاستثمار لولاية جيجل.

الشكل رقم(2): يوضح تطور عدد العمال في ولاية جيجل خلال الفترة (2007-2015)

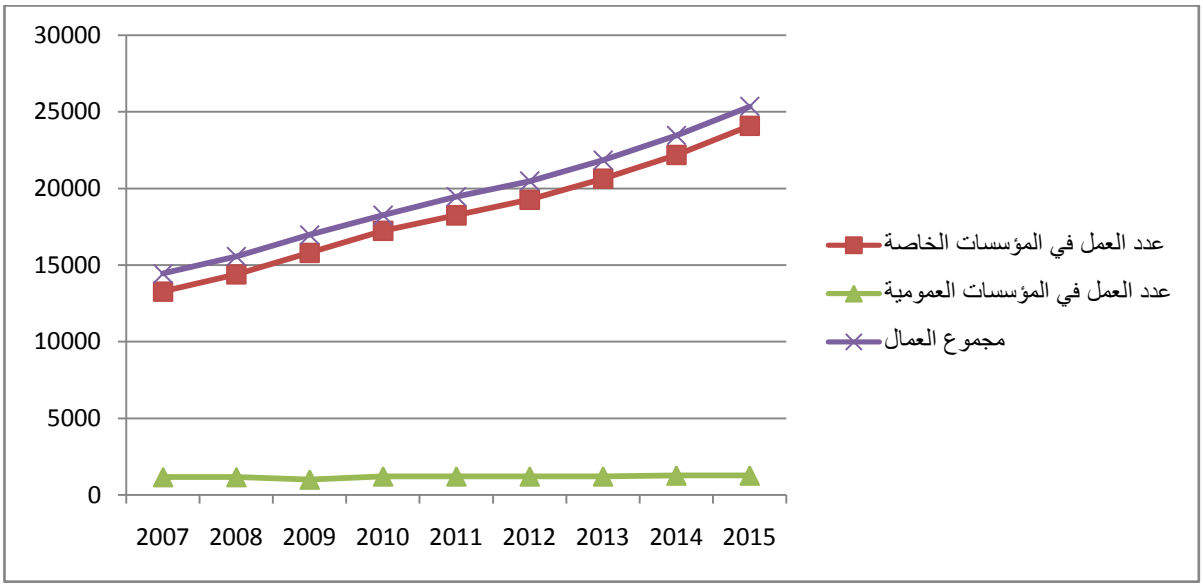

المصدر: من إعداد الطلبين بالاعتماد على الجدول رقم (20).

نلاحظ من الجدول أعلاه توزيع العمال حسب نوع المؤسسة (عمومية، خاصة) خلال الفترة 2007-2015 وسوف نقتصر في تحليلنا لهذا الجدول على عدد العمال في المؤسسات الخاصة مع الإشارة إلى بعض التفاصيل في القطاع العام، ومن الملاحظ أنه في سنة 2007 كان عدد العمال في المؤسسات الخاصة يقدر بـ13279 عامل وبنسبة 91.91%، ليرتفع عدد العمال في المؤسسات الخاصة إلى 14395 عامل في سنة 2008 وبنسبة 92.42%، من إجمالي العاملين في الولاية، وبزيادة قدرت بـ 1116 عامل مقارنة بالسنة الماضية، ووصل في الارتفاع ليصل عدد العمال في المؤسسات الخاصة في سنة 2009 إلى سنة 15800 عامل، وبنسبة بلغت 93.11%، وبزيادة قدرت 1017 عامل، وفي سنة 2012 بلغ عدد العمال بـ19264 عامل في مؤسسات الخاصة وبنسبة 94.07% من إجمالي العمال في الولاية، وبزيادة قدرت 1013 عامل، وفي سنة 2013 واصل عدد العمال في الارتفاع في المؤسسات الخاصة حيث بلغ 20635 وبنسبة قدرت بـ: 94.44%، وزيادة قدرها 1371 عامل، وواصل عدد العمال في المؤسسات الخاصة بالارتفاع حيث في سنة 2014 قدر بـ22181 عامل وبنسبة 94.58%، وبزيادة قدرت ب: 1546 عامل، وفي سنة 2015 وصل عدد العمال في المؤسسات الخاصة إلى 24071، وبنسبة قدرت 94.98% وهي النسبة الأكبر التي شهدتها المؤسسات الخاصة في ولاية جيجل من حيث توظيف العمال ، وبزيادة قدرت ب: 1890عامل.

وفي الأخير يمكن أيضا أن نلاحظ أن المؤسسات الخاصة في ولاية جيجل توظف عدد كبير وأكبر بكثير من عدد العمال المشتغلين في المؤسسات العامة.

جدول رقم (21) : توزيع عدد عمال القطاع الخاص حسب النشاط في ولاية جيجل خلال الفترة (2007-2015.)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الفلاحة والصيد البحري	296	401	441	535	598	702	763	840	909
المياه والطاقة	08	08	41	41	41	43	43	44	46
خدمات الأشغال البترولية	/	/	/	/	/	/	/	/	/
المناجم والمحاجر	49	56	99	113	113	113	113	113	123
الحديد والصلب	275	282	285	293	298	305	311	322	334
مواد البناء	145	182	204	258	275	339	377	414	456
البناء والأشغال العمومية	2987	3877	4297	7888	5109	5187	5289	5609	6011
كيمياء-مطاط-بلاستيك	16	29	31	32	32	35	36	39	56
الصناعة الغذائية	760	77	843	882	900	970	970	988	1031
صناعة النسيج	50	53	54	67	83	133	174	196	234
صناعة الجلد	32	32	32	32	34	38	42	43	43
صناعة الخشب والفلين والورق	294	310	321	356	379	394	424	442	454
صناعة مختلفة	36	37	39	44	45	52	59	63	65
النقل والمواصلات	5180	5225	5308	5583	5736	6057	6004	6184	6312
التجارة	1310	1341	1492	1617	1762	1918	2032	2253	2472
الفندقة والإطعام	486	507	535	577	615	660	735	794	858
خدمات المؤسسات	600	748	879	987	1077	1640	1858	2268	2993

خدمات للعائلة	702	729	797	833	916	1040	1145	1255	1353
مؤسسات مالية	18	18	19	21	21	23	26	33	38
أعمال عقارية	09	09	09	09	12	16	24	38	49
خدمات للمرافق الجماعية	24	28	70	92	201	201	201	221	225
المحروقات	02	03	04	04	04	04	04	04	04
المجموع	13279	14395	15800	17234	18251	19264	20635	22181	24071

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات مقدمة من مديرية الصناعة والمناجم لولاية جيجل

نلاحظ من الجدول ما يلي:

أن العدد الكبير من اليد العاملة في ولاية جيجل حسب النشاطات الاقتصادية، يتركز في قطاع النقل والمواصلات، يليه قطاع التجارة وخدمات للمؤسسات وخدمات للعائلات، ومن هذا نستنتج أن العمال المشتغلين في ولاية جيجل يتركز معظمهم في قطاع الخدمات بصفة عامة.

يعد قطاع المحروقات أضعف قطاع من حيث عدد العمال، يليه نشاط الأعمال العقارية، ثم المؤسسات المالية.

أما باقي القطاعات النشاط فإن عدد العمال المستغلين فيها فهي متفاوتة ومتقاربة نسبيا مع بعضها البعض من حيث جدبها للعمال.

الجدول رقم(22) : توزيع عدد العمال في قطاع خاص حسب البلديات ولاية جيجل خلال الفترة (2007-2015).

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	214	2015
جيجل	4529	4940	5741	6222	6645	7065	7512	7915	8829
الطاهير	1917	2090	2276	2764	2903	3056	3277	3459	3876
الأمير عبد القادر	663	918	963	1027	1067	1152	1239	1323	1508
أولاد عسكر	69	74	74	77	78	88	94	119	181
أوجانة	97	101	102	109	114	114	130	150	183
الشقفة	289	297	305	320	364	390	431	493	591
العنصر	226	243	253	262	267	272	295	319	415

جمعة بني حبيبي	149	169	190	205	216	217	222	228	241
واد عجول	56	57	58	58	58	58	72	89	133
بوراوي بلهادف	48	50	51	53	60	64	65	80	85
تاكسنة	283	243	304	315	331	341	354	372	380
قاوس	488	524	591	638	678	702	760	793	832
سيدي معروف	208	217	232	255	278	296	307	344	364
أولاد رابح	56	56	56	59	60	74	78	82	91
العوانة	340	424	433	449	460	487	535	662	757
سلمى بن زيادة	/	/	/	/	/	/	01	10	17
زيامة منصورية	238	328	349	364	381	407	469	554	668
إيراقن	13	13	13	13	13	13	13	14	20
سطارة	107	113	115	118	161	164	176	180	200
غبالة	26	31	32	32	32	32	32	33	40
الشحنة	94	96	99	99	102	104	107	112	113
برج الطهر	06	06	08	08	08	08	08	08	15
س .عبد العزيز	248	264	284	289	309	321	339	399	495
القنار	205	219	235	252	274	336	368	393	457
جيملة	275	281	305	317	327	332	393	410	448
بن ياجيس	174	175	177	181	183	184	186	188	210
الميلية	2063	2199	2285	2524	2651	2754	2890	3121	3739
اولاد يحيى	212	217	219	224	231	233	282	325	425
المجموع	13279	14395	15800	17234	18251	19264	20635	22181	25313

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات مقدمة من مديرية الصناعة والمناجم لولاية جيجل.

نلاحظ من الجدول ما يلي:

-أن عدد العمال في ولاية جيجل يعرف تطورا وزيادة في الفترة الممتدة من 2007 إلى سنة 2015 في جميع البلديات.

-تعد كل من جيجل والطاهير والميلية والأمير عبد القادر من أهم البلديات من حيث التشغيل في ولاية جيجل وذلك نظرا لوجود مناطق صناعية بها، وتبقى جيجل الأولى من حيث التشغيل في الولاية وتليها الميلية ثم دائرة الطاهير تم الأمير عبد القادر.

-تعد بلدية برج الطهر هي الأدنى في عدد العمال المشتغلين في القطاع الخاص ثم تليها بلدية إيراقن ثم بلدية غبالة ثم بلدية بوراوي بلهادف وهذا راجع لأنها مناطق جبلية تنعدم فيها المناطق الصناعية أصف إلى ذلك مناطق معزولة ومهمشة وتنعدم فيها شبكة الطرق والمواصلات التي تسمح للمستثمرين الاستثمار في تلك البلديات.

- نلاحظ أيضا أن مجموع عدد العمالة حسب توزيع العمال حسب البلديات أصغر من مجموع عدد العمال حسب نوع المؤسسة (عامة أو خاصة).

المطلب الثالث: مساهمة المشاريع الاستثمارية في ولاية جيجل في القيمة المضافة

تساهم المشاريع الاستثمارية في ولاية جيجل في خلق وتكوين القيمة المضافة وذلك من خلال لعبها عنصر فعال في نشاط الاقتصاد الوطني وخصوصا على مستوى المحلى على مستوى الولاية.

الجدول رقم (23) : يوضح مساهمة المشاريع الاستثمارية في ولاية جيجل في تحصيل الرسم على القيمة المضافة في الفترة الممتدة من (2007-2015). (الوحدة: مليون دينار).

السنة	مبلغ الرسم على القيمة المضافة	مقدار التغير TVA (زيادة، نقصان)
2007	1113.738	/
2008	1035.832	-77.906
2009	1257.973	+222.141
2010	1736.347	478.374
2011	1465.698	-270.649
2012	1338.126	-127.572
2013	1556.734	+218.608
2014	1688.268	131.534
2015	1697.466	9.198

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات مقدمة من دار المالية، ولاية جيجل.

من الجدول أعلاه الذي يوضح مساهمة المشاريع الاستثمارية في ولاية جيجل في تحصيل الرسم على القيمة المضافة في الفترة 2007-2015 نلاحظ أنه سنة 2007 وصلت قيمة مساهمة المشاريع الاستثمارية في ولاية جيجل إلى 111.738مليار دينار جزائري، وانخفضت إلى 1035.832مليار دينار في 2008 وبمقدار 77.906 مليار دينار، وفي سنة 2009 ارتفعت المساهمة بمبلغ قدر بـ: 1257.973مليار دينار وبزيادة قدرت بـ222.141 مليار دينار، وواصلت في الارتفاع حيث شهدت في 2010 أعلى قيمة لها والمقدرة ب: 1736.347 مليار دينار، وبزيادة عن السنة الماضية ب: 478.374مليار دينار، قبل أن تتراجع في 2011 إلى مليار دينار جزائري 1465.698 وفي سنة 2012 إلى 133.126 مليار دينار لتعاود الارتفاع مرة أخرى ابتداء من سنة 2013 إلى غاية 2015 لتبلغ قيمة 1697.46 مليار دينار بمقدار زيادة 359.334 مليار دينار.

ويعود انخفاض المسجل في مبلغ الرسم على القيمة المضافة إلى الانتشار الكبير للقطاع الخاص الموازي داخل تراب الولاية، حيث ساهم التهرب الضريبي في انخفاض مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة على مستوى الولاية[1].

[1] مقابلة مع السعيد كعواش نائب مدير دار المالية لولاية جيجل، بتاريخ، 15أفريل 2018، الساعة: 10:30.

خلاصة الفصل

تحوز ولاية جيجل على إمكانات طبيعية وبشرية تؤهلها إلى احتلال مكانة مرموقة في الاقتصاد الوطني كما تحوز على شريط ساحلي يؤهلها إلى لعب دور كبير في مجال السياحة إضافة إلى الهياكل القاعدية التي تزخر بها الولاية مما يجعلها منطقة هامة للاستثمار، كما سجلنا توزيع غير متوازن لمؤسسات القطاع الخاص في الولاية عبر البلديات، استحواذ البلديات الكبرى على العديد من المؤسسات إضافة إلى سيطرة بعض القطاعات على اغلب المؤسسات في الولاية مثل قطاع الأشغال العمومية كما سجلنا مساهمة ضعيفة مقارنة بعدد المؤسسات العاملة داخل تراب الولاية، كما سجلنا مساهمة القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل و خلق القيمة المضافة إلا أنها لا ترقى للمستوى المطلوب .

الخاتمة

الخاتمة:

إن دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية في الجزائر يعتبر موضوعا هاما وحديث الدراسة لأنه أصبح من القطاعات الأساسية التي بها نحقق التنمية الاقتصادية، فقد برزت في بداية الثمانينيات أصوات تنادي إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص في التنمية المحلية مسايرة للتحول الذي يشهده العالم وتوجهه نحو اقتصاد السوق من خلال تكثيف الجهود الراسية لتفعيل دور القطاع الخاص وزيادة قدرة على المشاركة والمساهمة في التنمية الاقتصادية وإعطائه الدور الرائد في الاقتصاد، وبالرغم من الجهود وتوجيه سياسات الدولة الجزائرية نحو تعزيز وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية بإشراكه في جميع الجوانب الاقتصادية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تقديم المساعدات المالية والتسهيلات التشريعية والقانونية، إلا أن القطاع الخاص سجل عجزا في السنوات الأولى من الانفتاح نحو الاقتصاد السوق وذلك بسبب ضعف الخبرة والوضع الأمني الذي كانت تعاني منه الجزائر، و لكن بعد الألفية الجديدة وعودة الاستقرار الأمني ازداد اهتمام الدولة بالقطاع الخاص مما جعله يسجل مساهمته مقبولة في التنمية خاصة في مجال التشغيل والقيمة المضافة.

1 - اختبار الفرضيات:

انطلاقا من خلفية الدراسة وإشكالية المتمثلة في مدى مساهمة القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر عامة وولاية جيجل بصفة خاصة، فإننا سنحاول إثبات صحة الفرضيات تباعدها استنادا على ما تم التوصل إليه، وهي ما يلي:

- **يؤدي القطاع الخاص دورا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادي.**

نؤكد صحة هذه الفرضية حيث يلعب القطاع الخاص دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية حيث يوفر القطاع الخاص الاستخدام الأفضل لرؤوس الأموال وبكفاءة؛ إذ يساهم في زيادة الناتج المخلي الإجمالي ما ينعكس إيجابا على الدخل الفردي إضافة إلى مساهمته في خلق مناصب الشغل والتقليل من البطالة، كما يساهم في توفير مداخيل ضريبية للدولة وهو ما يسمح لها بالتمويل اللازم للعديد من الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية، ولتحقيق ذلك يجب توفر إرادة سياسية داعمة للقطاع الخاص والقضاء على العوائق البيروقراطية التي تؤثر سلبا على مشاركة القطاع الخاص في البرامج التنموية.

- **تباطؤ نمو القطاع الخاص في الجزائر يرجع بالدرجة الأولى إلى مناخ الاستثمار غير المناسب ووجود معوقات وعراقيل في الجزائر.**

نؤكد صحة هذه الفرضية حيث يلعب مناخ الاستثمار في جدب الاستثمارات الخاصة، وهذا ما أكده الترتيب المتأخر للجزائر في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار، كما تلعب العراقيل التي يوجهها القطاع الخاص دورا مهما في كبح نمو الاستثمارات الخاصة لاسيما منها العوائق القانونية، إضافة انتشار الفساد الإداري والأسواق الموازية وصعوبة الحصول على التمويل هو ما يعكسه الترتيب المتأخر للجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال (المرتبة 154 سنة 2015).

- **يساهم القطاع الخاص في ولاية جيجل في دعم التنمية بالولاية من خلال مساهمته في التشغيل وخلق القيمة المضافة.**

نقبل هذه الفرضية حيث يساهم القطاع الخاص في ولاية جيجل في التقليل من البطالة من خلال خلقه لمناصب الشغل في شتى القطاعات إضافة إلى مساهمته في خلق المضافة، إلا أن هذه المساهمة لا ترقى إلى المستوى المطلوب حيث يرجع ذلك لكون أغلب مؤسسات القطاع الخاص عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ إذ أن مساهمتها في التوظيف يكون ضعيف ولذلك تكون القيمة المضافة ذات قيمة صغيرة.

2 نتائج الدراسة:

من خلال معالجة موضوع الدراسة يمكن أن تحرج بالنتائج التالية:

- يعاني القطاع الخاص في الجزائر من مجموعة من التعقيدات الإدارية ووجود عدد كبير من القوانين والتشريعات التي تحكمه.
- يعاب على مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر تركزها على المشاريع الثانوية وضعفها في المشاريع القاعدية والإنتاجية مثل الفلاحة والسياحة والصناعة.
- ترتبط التوازنات الاقتصادية الكلية للجزائر بدرجة كبيرة بارتفاع وانخفاض أسعار البترول.
- تمتلك ولاية جيجل مجموعة من الإمكانيات تمكنها من استقطاب مجال استثماري هائل، خاصة في مجال الفلاحة والسياحة إلا أنها تعاني من سوء التسيير والاستغلال.
- بالرغم من القوانين والتشريعات التي اتخذتها الجزائر في سبيل تفعيل وتشجيع مناخ الاستثمار إلا أن تطبيقها على الواقع يبقى ضعيف نسبيا وهو ما يتجلي في احتلالها مراتب متوسطة في التصنيفات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار.

- تشتغل في ولاية جيجل مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤهلها لخلق نسيج إنتاجي وصناعي متكامل إلا أنها تتوزع بشكل غير متوازن على قطاعات النشاط والبلديات.
- يلعب القطاع الخاص دورا هام في التنمية الاقتصادية سواء في الجزائر بصفة عامة و ولاية جيجل بصفة خاصة من خلال خلق القيمة المضافة وتوفير مناصب الشغل،وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة إلا أن مساهمته تبقى ضعيفة.
- يعاني القطاع الخاص في الجزائر و ولاية جيجل من عدة عراقيل تكبح مساره في المساهمة في التنمية الاقتصادية خاصة منها العوائق الإدارية والضريبية،وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية حيث يعاني القطاع الخاص من صعوبة الحصول على التمويل و مزاحمة القطاع الخاص الموازي.
- رغم وجود عدد كبير من مؤسسات القطاع الخاص في ولاية جيجل إلا إن هذا العدد غير كافي ومنخفض مقارنة بمجموع سكان الولاية، حيث لا يتجاوز نسبة مؤسسات القطاع الخاص إلى إجمالي السكان سنة 2015 تقدر بنسبة 1.44% في حين تؤكد بعض الدراسات انه من اجل نجاح القطاع الخاص في تحقيق التنمية فانه إلا يقل عدد مؤسسات القطاع الخاص عن ما نسبته 4 بالمائة من مجموع السكان.

3 -التوصيات والتوجيهات:

- يعتبر دعم الاستقرار التشريعي والسياسي مطلبا مهما من أجل خلق مناخ استثماري فعال.
- يجب أن يكون عدد مؤسسات القطاع الخاص يساوي 4% من عدد السكان.
- وضع تسهيلات إدارية وتشريعية وقانونية من أجل تحفيز وتسهيل دور القطاع الخاص في دعم التنمية.
- توفير نظام جبائي محفز و منح تحفيزات ضريبية للقطاع الخاص، خاصة في المناطق التي تعاني التهميش والتخلف في جانب التنمية.
- تفعيل دور الهيئات التي وضعتها الدولة الجزائرية لدعم المؤسسات الخاصة مثل مديرية الصناعة والمناجم، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

-الصندوق الوطني للتامين على البطالة.

-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

وذلك من خلال توظيف إطارات مؤهلة في عملية التسيير من أجل توجيه مؤسسات القطاع الخاص في بداية نشاطه.

- العمل على القضاء على البيروقراطية والمحسوبية والتعقيدات الإدارية المصاحب لإنشاء مشروع القطاع الخاص.
- تحديث القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار خاصة المتعلقة بالقطاع الخاص وتطبيقها على أرض الواقع.

أفاق الدراسة :

لتدعيم هذه الدراسة و توسيع مجالها نقترح بعض الحاور البحثية التالية :

- ✓ دور الصناعات التقليدية والحرفية في دعم التنمية الاقتصادية.
- ✓ دور القطاع الخاص غير الرسمي في الولاية.
- ✓ مكانة القطاع العام في ولاية جيجل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. إبراهيم شحاتة، **الإطار القانوني للإصلاح الاقتصادي في مصر** ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، 1996.
2. أدم مهدي أحمد، **الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية** ، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، 1999.
3. إسماعيل عبد الرحمن، حربي موسى عريقات، **مفاهيم في علم الاقتصاد**، الطبعة 1، عمان، 1999.
4. اكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر** ، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2012.
5. حسن عبد العزيز حسن، **اقتصاديات التجارية الدولية** ، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة 1991.
6. حسين مدحت، **الخصخصة والسياسة العربية بشأنها دواعيها والأهداف المرجوة منها**، الكويت، دار سعاد الصباح، 1993.
7. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق** ، الطبعة 7، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
8. رياض هلال، **السياسات المالية**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، 1996، ص 124.
9. صلاح الدين نامق، أحمد سعيد دويدار، **اقتصاديات التنمية**، دار النهضة العربية، 1976.
10. ضياء مجيد، **الخصخصة والتصحيحات الهيكلية: أراء واتجاهات** ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005.
11. عبده محمد فاضل الربيعي، **الخصخصة وآثرها على التنمية بالدول النامية**، مكتبة مديولي، الطبعة الأولى، مصر، 2004.
12. علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي** ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010.
13. عمرو محي الدين، **التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية، بيروت، 2010.
14. فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جدار الكتاب العالمي، عمان، 2006.

15. كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، ط1 ،الدار الجامعية،للنشر ،الإسكندرية،1998.

16. كامل بكري، إيمان محمد محب زكي ، **مبادئ الاقتصاد الآلي**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1995.

17. محمد شفيق ،**التنمية و المتغيرات الاقتصادية**، مطبعة الرمل،الإسكندرية،1997.

18. محمد صفوت قابل ، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية** ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.

19. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، " **التنمية الاقتصادية والاجتماعية** ، الدار الاجتماعية، الإسكندرية 1999.

20. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (النظريات، استراتيجيات التمويل)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

21. محمد عبد الغفار، **مشكلة الادخار في مصر الأبعاد** ، الأسباب، سياسات العلاج، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997.

22. محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004.

23. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات** ، دار وائل للنشر، ط 1، عمان، 2007.

24. ناظم محمد نوري الشمري، طاهر فاضل البياني، **أساسيات الاستثمار العيني والمالي** ، دار وائل للنشر، الأردن 1999.

ثانيا: الرسائل والأطروحات:

1. أعميري خالد، **أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2015.

2. بلبل فدوى، **دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار السياحي في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مذكرة ماجسيتر في العلوم العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاد ومالية دولية، كلية علوم

3. بن حاج جلول ياسين، **دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية -دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2016.

4. حنان شوقي، **دور الجباية في التنمية المحلية** ، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2009.

5. حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي –دراسة حالة الجزائر –**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2005.

6. رمزي زكي، **الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر 1970-1979**، سلسلة التخطيط والتنمية في مصر رقم 16، معهد التخطيط والتنمية في مصر رقم 16، معهد التخطيط القومي، افريل 1981.

7. زيروني مصطفى، **النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2000.

8. سعيدي يحيى، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.

9. شهرزاد زغيب، **مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي مند الاستقلال** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ورقلة، 2004.

10. علاء الدين عماري، حكيم بوناصري، **أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري –دراسة حالة الجزائر –**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة تبسة، 2016.

11. علي توبين، **النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية- حالة الجزائر-**، (1970-2002)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

12. عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر –**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع الإدارة المالية، جامعة قسنطينة، 2008.

13. ليني عبد اللطيف، **تفعيل البعد المحلي في التنمية الاقتصادية** ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2001.

14. محمد زوزي، **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة حالة ولاية غرداية –**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2010.

15. مراد محفوظ ،**عملية التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص –دراسة حالة الجزائر**– مذكرة غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2002،ص14.

16. محمود علي إبراهيم القصاص، **فعالية السياسة النقدية المستخدمة في الإصلاح الاقتصادي في مصر وأثرها على نشاط البنوك** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 1995.

17. موسى سعداوي، **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر** –، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط اقتصادي، الجزائر، 2007.

18. نورة محمدي، **دراسة تحليلية في أثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ورقلة، 2007.

ثالثا: المجلات.

1. أسماء بن طراد، شريط عابد، **آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، بحوث اقتصادية عربية، العددان 73–74/ خريف 2015– شتاء 2016.

2. دردوري لحسن، **عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي** ، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، جامعة بسكرة، 2013.

3. علي عبد القادر علي، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر** ، سلسلة حبر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد31، الكويت، 2004.

4. مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر**–، مجلة الباحث، عدد07، 2010/2009.

5. الشريف بقة، عبد الرحمن العايب، **العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة –حالة الجزائر**– مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد04، 2008.

6. منصوري زين، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة الشلف، 2003.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات والندوات.

1. بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، **رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول «دور القطاع

الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول» يومي 20، 21نوفمبر2011، جامعة محمد بن الصديق يحي، جيجل.

2. سعيد عبد الخالق محمود، **التشريع كأداة لتحفيز الاستثمار المباشر في مصر** ، المؤتمر العلمي الثالث، كلية التجارة، جامعة الزقازيق 1998.
3. شيبي عبد الرحيم و شكوري محمد، **معدل الاستثمار الخاص بالجزائر**، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف، المعهد العربي للكويت.

خامسا: النصوص القانونية والوثائق الرسمية:

1. المادة 17 من المرسوم التشريعي رقم 93- 12 المتعلق بترقية الاستثمار.
2. المادة 18 من المرسوم التشريعي رقم 93-12.
3. المادة 01 من قانون الاستثمار، النصوص التشريعية والتطبيقية، منشورات وكالة الاستثمارات، 1995.
4. المادة 02 من المرسوم رقم 94-303 المؤرخ في 1994/05/17.
5. المادة 35 من الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 47.
6. المادة 06 من الأمر رقم 01-03.
7. المادة 07 من الأمر رقم 01-03.
8. المادة 10-11 من الأمر رقم 01-03.
9. المادة 14 من الأمر رقم 01-03.
10. المادة 27 من قانون الاستثمار.
11. المادة 28 من الأمر رقم 01-03.
12. المادة 30 من الأمر رقم 01-03.
13. المادة 02 من الأمر رقم 01-03.

سادسا: المقابلات

1. مقابلة مع السعيد كعواش نائب مدير دار المالية لولاية جيجل، بتاريخ، 15أفريل 2018.

2. مقابلة مع سنيني فاتح، مكلف بالإحصاء في مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار يوم2018/04/07 .

سابعا: التقارير.

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2003 الكويت**، 2003.

2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار العربية لعام 2005** ،الكويت، 2005.

3. الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر.

4. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، (2001-2014)

5. تقارير بنك الجزائر، أعداد متفرقة(2001-2015)

6. مديرية الصناعة والمناجم لولاية جيجل

7. دار المالية لولاية جيجل

ب - المواقع باللغة الأجنبية:

- Reports :2003-2015 world Economic,forum,theGLOBALcompetitiveness

المواقع الإلكترونية:

1. www.andi.dz .
2. www.dcwjijel.dz/index/php/wilaya.
3. The international bank for reconstruction and Development, the word Bank 2005-2015,web site: http://www.doingbusiness.org/media/giawb/doing
4. The heritage foundation, web site : http://www.heritage.org/
5. The wall street journal. «http://www.wsj.com/».
6. http://www.prsgroup.com/category/risk-index.
7. http://www.coface.com/fr/Eudes_econmiquer-et-risque.
8. www.albankaldawli.org/ar/country/algeria,
9. http://www.webreview.dz/IMG/pdf/_-46.pdf

الملحق

مساهمة الرسم على القيمة المضافة المحصل من طرف القطاع الخاص و العام في تكوين أو تحقيق القيمة المضافة في ولاية جيجل

السنة	مبلغ الرسم على القيمة المضافة	ملاحظات
2000	1.597.892.225,33	
2001	1.006.784.558,90	
2002	1.204.696.441,16	
2003	1.226.598.352,03	
2004	1.543330.698,27	
2005	1.542.588.662,87	
2006	1.187.907.243,83	
2007	1.113.738.912,25	
2008	1.035.832.853,09	
2009	1.257.973.403,76	
2010	1.736.347.652,04	
2011	1.465.698.325,64	
2012	1.338.126.114,75	
2013	1.556.734.478,63	
2014	1.688.268.864,15	
2015	1.697.466.296,68	

المصدر : دار المالية , ولاية جيجل .

الملخص

الملخص:

يعتبر القطاع الخاص من أهم القطاعات التي تقوم عليها اقتصاديات الكثير من الدول، حيث تلعب دورا هاما في تفعيل التنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما يساهم به من توفير فرص العمل وامتصاص البطالة والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وقد تمحورت إشكاليتنا حول مدى مساهمة القطاع الخاص في دعم التنمية في الجزائر وولاية جيجل بصفة خاصة وقد توصلنا إلى أن الجزائر وكغيرها من البلدان النامية منحت عدة مزايا القطاع الخاص من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية إلا أن مساهمة القطاع الخاص في التشغيل وخلق القيمة المضافة تبقى غير كافية لأسباب متعلقة بمناخ الاستثمار، وولاية جيجل ورغم الإمكانات البشرية والطبيعية التي تمتلكها إلا أن مساهمة القطاع الخاص يبقى جد ضئيل مقارنة مع ما تملكه من هياكل قاعدية وثروات طبيعية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، التنمية الاقتصادية، الاستثمار.

Abstract:

The private sector is considered one of the most important sectors on which the economies of many countries are based. They play an important role in activating economic development by contributing to job creation, absorbing unemployment and contributing to GDP. Development in Algeria and Jijel in particular We have concluded that Algeria and other developing countries have given several advantages to the private sector to promote economic development. However, the contribution of the private sector to employment and the creation of value added remains insufficient for reasons related to the investment climate, Jijel and despite the human and natural potential that it possesses, the contribution of the private sector remains very small in comparison to its infrastructure and natural wealth.

key word : Private Sector, Economic Development, Investment.